

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير
فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

ضرورة إصلاح وحوكمة صندوق النقد الدولي لإستقرار النظام النقدي العالمي للفترة 1997-2020

من إعداد الطالبة: ليلية تيني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2021/..... /.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د..... - جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا

د محمد الحسن علاوي - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مشرفا و مقرا

د..... - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مناقشا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير
فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

ضرورة إصلاح وحوكمة صندوق النقد الدولي لإستقرار النظام النقدي العالمي للفترة 1997–2020

من إعداد الطالبة: ليلية تبني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2021/..... /.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د..... - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... رئيسا

د محمد الحسن علاوي - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مشرفا و مقرا

د..... - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مناقشا

السنة الجامعية: 2020 / 2021



إهداء

الى من ربنتي و تعبت معي
الى امي الحبيبة
الى من زرع في حب العلم
الى أبي الغالي
اطال الله في عمرهما
إلى زوجي العزيز مشكور على كل تعب و صبره معي
إلى ابنتي و ابني قرة عيني
الى اخوتي و عائلتي و عائلة الزوج الكرام
و الى كل اساتذتي في مشواري الدراسي
و الى كل طالب علم من المحيط الى الخليج
أهديهم عملي هذا راجية من الله التوفيق و السداد

ليلية تيني



شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعزانا ووفقتنا على إنجاز هذا العمل.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف علاوي محمد الحسن الذي لم يبخل

علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة حول الموضوع، وأرائه السديدة التي كانت عوناً لي

في إتمام هذا البحث.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه

من التوجيهات والتصويبات.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ضرورة اصلاح وحوكمة أداء صندوق النقد الدولي لأهمية دوره في استقرار النظام النقدي العالمي خصوصا وأنه لا ينفك يتعرض لجملة من الانتقادات سواءا من جانب ادارته للأزمات، كيفية اتخاذ القرارات أو برامجه للتعديل الهيكلي أو الانذار المبكر وغيرها، فبالرغم من كل المساعدات الائتمانية والفنية التي يقدمها وحتى اصلاحات نظام الحصص والحوكمة التي أجراها، لاتزال كلمة غير كافية ملازمة له، ولقد خلصت الدراسة الى أنه وبالرغم من كل النقائص والاختافات الا انه ولأهمية الدور الذي يلعبه الصندوق على رأس النظام النقدي العالمي، لا بد من الاصرار على اصلاحه لأن هذا ينعكس ايجابا على استقرار النظام النقدي العالمي.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، الازمات المالية، الاستقرار المالي العالمي، الاصلاح، الحوكمة.

Résumé :

Cette étude vise à éclairer la nécessité de réformer et de régir la performance du Fonds monétaire international en raison de l'importance de son rôle dans la stabilité du système monétaire mondial, d'autant plus qu'il continue de faire l'objet de nombreuses critiques, que ce soit par sa la gestion de crise, la manière dont les décisions sont prises ou ses programmes d'ajustement structurel ou d'alerte précoce, etc. Le crédit et l'aide technique qu'il fournit, et même les réformes du système de quotas et de la gouvernance qu'il a entreprises, le mot est encore insuffisant. L'étude a concl que malgré toutes les lacunes et les échecs, mais en raison de l'importance du rôle joué par le Fonds à la tête du système monétaire mondial, nous devons insister sur sa réforme car cela se reflète positivement sur la stabilité du système monétaire mondial .

Mots clés : Fonds monétaire international, crises financières, stabilité financière mondiale, réforme, gouvernance.

Abstract:

This study aims to shed light on the need to reform and govern the performance of the International Monetary Fund due to the importance of its role in the stability of the global monetary system, especially as it continues to be subjected to many criticisms, whether by its crisis management, how decisions are taken or its programs for structural adjustment or early warning etc. The credit and technical aid it provides, and even the quota system reforms and governance that it has undertaken, the word is still insufficient. The study concluded that despite all the shortcomings and failures, but due to the importance of the role played by the Fund at the head of the global monetary system, we must insist on reforming it; because this reflects positively on the stability of the global monetary system.

Keywords: International Monetary Fund, financial crises, global financial stability, reform, governance.

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	شكر و عرفان
I	الملخص
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الاول: تطور عمل صندوق النقد الدولي و التحول الى الحوكمة	
02	تمهيد
02	المبحث الأول: الإطار التنظيمي لصندوق النقد الدولي
20	المبحث الثاني: الإصلاح، الحوكمة والاستقرار المالي وعلاقتها بالمنظمات الدولية.
32	المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة
37	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: اصلاح و حوكمة صندوق النقد الدولي لضمان استقرار النظام النقدي العالمي	
39	تمهيد
39	المبحث الاول: صندوق النقد وادارة الازمات المالية العالمية (أزمة 1997, 2008، كوفيد 19)
66	المبحث الثاني: أداء واشكاليات صندوق النقد الدولي

86	المبحث الثالث: تقييم اصلاحات و حوكمة اداء صندوق النقد الدولي
111	خلاصة الفصل الثاني
113	الخاتمة
117	قائمة المصادر و المراجع
123	ملاحق
130	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
05	جدول رقم (01) الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في سنة 1944.
43	جدول رقم (02) نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطات الرسمية في الدول الآسيوية للمدة (1995-1996)
50	جدول رقم (03) معدل الانخفاض في قيمة الأوراق المالية وأكبر القطاعات المتضررة في أهم الدول (سنة 2008).
71	جدول رقم (04) لمجموعة دول ((G-PRIC البرازيل، روسيا، الهند، الصين) لعام 2009:
96	الجدول رقم (05): مجموعة البلدان العشرة التي تمتلك أكبر الحصص في الصندوق وقوتها التصويتية

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان
122	رزمة أزمة جنوب شرق آسيا
123	مؤشرات السلامة المالية " FSIS "
124	دور برنامج "FSAP" في تقييم استقرار القطاع المالي
125	برامج ومراكز التدريب الإقليمية المقدمة من طرف الصندوق

مقدمة

تمهيد:

لقد كانت المهمة الرئيسية لصندوق النقد الدولي بحسب اتفاقية تأسيسه في مؤتمر بريتون وودز العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف ومساعدة بلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها. ولكن خلال العقود الأربعة الماضية طرأت تغيرات هائلة على النظام النقدي والمالي العالمي، وواجه العالم أزمات مالية حادة ومستجدات جديدة دفعت بصندوق النقد الدولي إلى ارتياد ساحات جديدة والى الاضطلاع بأدوار جديدة لم تكن مدرجة في الوظائف الأصلية المحددة في ميثاق تأسيسه.

وقد كان التحدي الأول الذي واجه صندوق النقد الدولي هو أزمة نظام بريتون وودز وانهيائه عام 1971، ما أثار تساؤلات حول أهمية مؤسسة كان الغرض منها إدارة نظام لم يعد موجودا، لكن الصندوق تمكن من التكيف، واستمر في البقاء كجزء ضروري من النظام النقدي الدولي، خاصة في النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين، عندما انفجرت أزمة المديونية العالمية، وهددت أركان النظام المالي العالمي، حيث لعب الصندوق دورا قياديا في إدارتها.

ومع انقضاء أزمة المديونية العالمية في أواخر عقد الثمانينيات، أثرت التساؤلات مجددا حول أهمية صندوق النقد الدولي، لكن تحلي بلدان الاتحاد السوفياتي(السابق) عن الاشتراكية في 1991، وسعيها إلى إقامة الرأسمالية بدلا منها، استطاع الصندوق أن يرسم مسارا جديدا له من خلال مساعدة هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية على الاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وأصبح بذلك من أهم صناعات العولمة وأقوى المدافعين عنها. ولكن لم ينته عقد التسعينيات حتى بدأت سلبيات العولمة تطفو على السطح في شكل أزمات مالية، بدأت في بلاد نامية مثل المكسيك، ثم دول جنوب شرق آسيا، ثم روسيا، البرازيل، وانعكست تداعياتها على البلدان الصناعية. استجابة لهذه الأزمات جاءت محاولات هامة لتحديث صندوق النقد الدولي وتغيير دوره بطريقة تمكنه من مجابهة مثل هذه الأزمات، وتحد من تعرض بلدانه الأعضاء لها.

ولكن، في مطلع الألفية الثالثة، واجه الاقتصاد العالمي أسوأ وأعنف أزمة مالية واقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير، 2008، التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشرت بسرعة فائقة في كل ركن من أركان العالم. وعلى خلفية ما كشفت عنه هذه الأزمة من قصور في جوانب عديدة للنظام المالي العالمي ومؤسساته، اجتمع قادة مجموعة العشرين لتنسيق إجراءات التصدي للأزمة وإعادة النظر في هذا النظام ومؤسساته

خاصة صندوق النقد الدولي، الذي وجد نفسه في جدول أعمال اجتماعات المجموعة، التي سلمته زمام القيادة لاستعادة الاستقرار المالي العالمي، وأكدت على ضرورة إحداث تغييرات وإصلاحات عليه لتقويته وتعزيز قدرته على أداء دوره الجديد في النظام المالي العالمي لما بعد الأزمة.

انطلاقاً من المعطيات السابقة، يمكن طرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى سيساهم إصلاح صندوق النقد الدولي وحوكمته على استقرار النظام النقدي العالمي؟

الإشكاليات الفرعية:

- 1- هل نجح الصندوق في ادارة الازمات المالية العالمية وتوفير ما يلزم لمجابهتها؟
- 2- هل أن آلية اصلاح الحصص والحوكمة التي اعتمدها الصندوق ساهمت في زيادة فعاليته، وهل هي كافية؟
- 3- إلى أي مدى تؤثر قرارات المجلس التنفيذي على اقتصاديات الدول الأعضاء باعتبار مركز دائرة صنع القرار؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

المكانة الدولية التي يتحلى بها الصندوق واهمية الدور الذي يلعبه تجعل اصلاحه وحوكمة ادائه تتعكس ايجابا على استقرار النظام النقدي العالمي.

-الفرضية 1: ان الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية الى يومنا هذا اضافة الى عاجز هذه الدول عن تسديد خدمات ديونها وحاجتها الى اعاده جدولتها كان لبرامج الصندوق جزء كبير من المسؤولين فيها.

- فرضية 2: نجح الصندوق في ادارته الازمات المالية العالمية وتخفيف حدتها ومجابهاتها بكل آلياته .

- فرضية 3: ان آلية اصلاح الحصص والحوكمة التي اعتمدها الصندوق ساهمت في زيادة فعاليته وتخفيف الانتقادات حول ادائه .

- فرضية4: لا يمكن استمرار صندوق النقد الدولي على راس النظام النقدي العالمي (متعدد الاطراف) من دون اقتناع الدول المتقدمة بضرورة اسهام كل الاطراف (الدول النامية والناشئة) ضمن دائرة اتخاذ القرار .

أهمية الموضوع:

تكمن اهميه الموضوع في تسليط الضوء على صندوق النقد الدولي باعتباره اهم مؤسسه نقدية واصلاحها من شأنه ان ينعكس بالايجاب على استقرار الاقتصاد العالمي وتقييم مدى فعالية الاصلاحات التي احدثها تعتبر من اهم المركبات التي ستضمن تواجده في مستقبل الاقتصاد العالمي وبنفس الاهمية، كما أن دراسة التجارب السابقة للصندوق في ادارة الازمات ومواجهة الاختلالات للاستفادة من الاخطاء التي تم ارتكابها سواء من قبل الدول التي تبنت برامجه او من قبل الصندوق نفسه للاستفادة من الدروس المستخلصة.

اهداف الدراسة:

- الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية وإثبات مدى صحة الفرضيات.
- محاولة إيضاح أهمية الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي وبرامجه في النظام النقدي العالمي والدول الأعضاء .
- تبيان دور الصندوق في ظل تكرار الأزمات المالية وهو الذي من أهم أهدافه التأسيسية العمل على استقرار النظام النقدي الدولي، ولماذا لم يستطع حتى التنبؤ بهاته الأزمات.
- توضيح ضرورة الإصلاح والأشواط التي قطعها الصندوق ومدى كفايتها لإستقرار النظام النقدي العالمي
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه المجلس التنفيذي بإعتباره مركز صنع القرار .

أسباب اختيار الموضوع:

تم إختيار الموضوع إنطلاقا من أهمية هاته المؤسسة وديناميكية الموضوع وإرتباطه بحركية الإقتصاد العالمي، فلقد تعدت آثار برامجه من اقتصادية الى إجتماعية، سياسية وحتى تشريعية مما يدفعنا بفضول دراسة هاته المؤسسة وكل مايحيط بها من إنتقادات ومواقف مسجلة بين مؤيد ومعارض، بالإضافة إلى أن الموضوع في صميم التخصص الأكاديمي

منهج الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الموضوع التي تستلزم عرض آليات وسياسات الصندوق والاصلاحات التي قام بها ومحاولة تحليل وتقييم فعاليتها وآثارها على استقرار النظام النقدي العالمي، ايضا استخدام المنهج التاريخي للتطرق للتطورات التي مست النظام النقدي العالمي وكيفية إشراف الصندوق على الدول الأعضاء وتعامله مع الازمات.

حدود الدراسة:

زمانيا تتطرق الدراسة الى الاصلاحات من 2006 الى 2019 اما بالنسبة للازمات فسنسلط الضوء على ازمة النمر الاسياوية 1997 ، الازمة المالية العالمية 2008 وأزمة كوفيد 2019.

مكانيا: فان الدراسة على مستوى دولي عالمي متعددة الأطراف.

هيكل الدراسة: ستكون الدراسة مقسمة الى فصلين:

- الفصل الاول: سيتضمن الإطار التنظيمي للصندوق واليات عمله اضافة الى الدراسات السابقة.
- الفصل الثاني: سيتضمن مسار الصندوق واسلوب الاشراف الذي يستخدمه مع الدول الاعضاء وهذا بهدف تسليط الضوء على مكامن الضعف وعلى النقائص والايخطاء والسياسات المستلزمة للاصلاح.

الفصل الأول

تطور عمل صندوق النقد الدولي والتحول الى الحوكمة

تمهيد:

سواء اعتبر طبيب الاقتصاديات المريضة، ام المعلم بعقليته الاقتصادية التقليدية ام الدركي حارس نظام الاقتصاد الدولي او قائد جوقة اقتصادية على المسرح العالمي، فان صندوق النقد الدولي منذ نشأته شهد تعاظم في دوره أكثر من غيره من المؤسسات المالية الدولية سواء من حيث البلدان الاعضاء فيه او على اتساع نطاق عمله ونشاطه والتحويلات التي شهدها في ادواره حسب الحاجة التي تفرضها التغيرات الاقتصادية العالمية، وهذا راجع لاليات اشرافه على الاقتصاد العالمي فنجد اليوم يهيمن على معظم اشكال التمويل الدولي.

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

سوف نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على تطور لصندوق النقد الدولي كمركبة ضمن النظام النقدي الدولي، بنيته والياته بغرض الالمام ببيئة عمله التنظيمي.

المطلب الأول: ماهية الصندوق: نستعرض فيه نشأة الصندوق، تعريفه، والأهداف التي سطرت له:

فرع 1: نشأة وتطور صندوق النقد الدولي ضمن النظام النقدي الدولي:

قبل التطرق للصندوق سنقدم تعريف النظام النقدي الدولي ومكوناته:

تعريف النظام النقدي الدولي: يمثل مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية و الاتفاقيات الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية كما تمثل الشكل الغالب الذي يستودع فيه الدول الدائنة حقوقها المالية قبل الدول المدينة أو بتعبير اخر هو النظام الذي يوفر ما يطلق عليها النقد الدولي، اي ذلك الشيء الذي يستخدم وسيطا في التبادل الدولي ومقياسا للقيم الأجنبية او مايسمى بالسيولة الدولية.¹

مكونات النظام النقدي الدولي: يتكون النظام النقدي الدولي من مجموعة من العناصر هي:

¹فريد بن عبيد، مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2016، ص11

أ- **النقود المتداولة**: المقصود بالنقود المتداولة كمية المعروض النقدي من مختلف أنواع النقود السائدة في فترة زمنية معينة، تحظى بالقبول الدولي العام في الوفاء بالالتزامات الدولية سواء كان ذهب أو عملات قابلة للتحويل أو أصول تطرحها المؤسسات النقدية التي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاصة .

ب- **التشريعات والتنظيمات**: تتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين والاجراءات الهادفة الى توجيه وتنظيم وتحسين كفاءة ادارة التدفقات النقدية وتيسيرها وتسهيل المبادلات وتسويتها وتعزيز عمليات التمويل الدولي مما يضمن تجسيد الاهداف الاقتصادية والنقدية .

ج- **المؤسسات النقدية والمصرفية الدولية**: وظيفتها تنظيم وادارة وتوجيه هذا النظام النقدي الدولي ،وعلى رأسها نجد صندوق النقد الدولي.¹ كيف أنشأ صندوق النقد الدولي؟

إن ميلاد صندوق النقد الدولي كان عقب الحرب العالمية الثانية فقررت الدول المتقدمة الاجتماع في مؤتمر بريتن وودز بولاية نيوهامبشير" بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944، وقد كان ذلك بعد دراسة مشروعين لإنشاء المنظمة الجديدة هما مشروع هوايت ومشروع كينز.

1/ مشروع هوايت: سمي بهذا الاسم نسبة إلى المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكستر هوايت، ولقد جاء هذا المخطط معبرا عن المواقف الأمريكية القائلة بتحرير المبادلات وبعث التجارة العالمية وتفكيك الإجراءات الحمائية وتقليص الحقوق الجمركية. كما ركز أيضا على التعاون الدولي في ميدان النقد وكانت خلفية ذلك المخطط تعتمد على فكرة أن أزمة الثلاثينيات كانت قد ترتبت عن المغالاة في الزيادة في قيمة العملات وهي زيادات أدت إلى زعزعة استقرار الصرف، والتخفيض من قيمة العملات لأغراض تنافسية.²

2/ مشروع كينز: اقترح الاقتصادي جون مينارد كينز إنشاء سلطة نقدية عالمية سماها اتحاد المقاصة والتي هي بمثابة بنك مركزي لجميع البنوك المركزية يحل محل اتفاقيات المقاصة والدفع الثنائية السائدة، يسمح بإجراء عمليات المقاصة بين مختلف الدول بدلالة وحدة نقدية عالمية هي البانكور وإنشاء نظام لتقديم القروض من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز، وتحدد قيمة البانكور على غرار العملات الوطنية على أساس الذهب دون إمكانية تحويله إلى ذلك الأخير

Kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158563

¹ أحمد كردي، النظام النقدي الدولي، موقع
² فريد بن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 24

ولقد حاول مقدا المشروعين هوات وكينز التوصل إلى حل وسط، وبعد مناقشات حادة رجحت الكفة للمخطط الأمريكي، ولقد تخلى الإنجليز عن مخططهم وانظموا إلى المخطط الأمريكي، ومقابل هذا التخلي قبل الأمريكيان رفع الرأسمال المخصص للصندوق من 5 إلى 9 مليارات و أنشأ بعد ذلك صندوق النقد الدولي وعرض الميثاق التأسيسي على ممثلي الدول في مؤتمر برينتون وودز في جويلية 1944 ، ولقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 27 جويلية 1945 ، و تجدر بنا الإشارة إلى أن نظام برينتون وودز بمرحلتين :

- **مرحلة الاستقرار النسبي:** امتدت هذه المرحلة للفترة من عام 1945 حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين الماضي وتميزت تلك المرحلة بالاستقرار فيما يخص عملة الارتكاز له (الدولار) وما ساعد على ذلك هو تجمع احتياطات الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى (75 %) بحيث تستطيع أمريكا اعطاء الدولار لكل دولة تتخلى عنه مقابل ذهب لأغراض مواكبة تطور المدفوعات الدولية، وفعلا التزمت أغلب الدول الأعضاء ولاسيما الدول الأوربية بسعر التعادل الخاص بعملاتها مقابل الدولار، وهكذا ظل الدولار يتسيد المدفوعات الدولية حتى نهاية الخمسينيات، ولم تظهر مشاكل نقص السيولة الدولية.¹

- **مرحلة التصدع والانهايار:** امتدت هذه المرحلة من 1960 - 1971، حيث أخذ المخزون الأمريكي في التناقص تدريجيا ذلك أن المكانة الهامة التي احتلها الدولار في نظام برينتون وودز أدت إلى مسؤولية كبرى على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية

واستمر عجز الميزان الأمريكي إلى أن الغت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب وسقطت بذلك قاعدة الصرف بالذهب التي قام عليها نظام برينتون وودز وانهار هذا النظام ومما سبق نلخص الأسباب الرئيسية لانهايار النظام فيما يلي:

- لم يسمح النظام بأي نوع من أنواع التصحيح التلقائي للاختلال في موازين المدفوعات الدولية، هذا لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بتعديل قيمة الدولار بعد إعلان عدم قابليته للتحويل إلى ذهب بل بقيت تصر على أن الدول الأخرى هي التي يتعين عليها أن ترفع قيم عملاتها بالنسبة للدولار، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مغالمة تجارية حيث أن رفع قيمة العملات الأخرى يجعل أسعار الصادرات الأمريكية في وضع تنافسي أفضل.

¹ مايج شيبب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليله، دار الضياء للطباعة والنشر، العراق 2015، ص 96.

- معاناة النظام من تناقض جوهري بسبب سيطرة الدولار الأمريكي، فاستقرار النظام كان يتوقف على استقرار قيمة الدولار. - عجز الصندوق عن القيام بدور المركز النقدي في إدارة الدول حيث كان يتخذ موقفا سلبيا في تطبيق بعض مواد الاتفاق، فنجد مثلا الدول ذات الفائض الكبير في موازين مدفوعاتها لم تحاول جانبها اتخاذ إجراءات لتعديل أسعار صرف عملاتها.

جدول رقم (01) الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في سنة 1944.

1	أستراليا	16	فرنسا	31	بنما
2	بلجيكا	17	اليونان	32	البارغواي
3	بوليفيا	18	غواتيمالا	33	هولندا
4	كندا	19	هايتي	34	البيرو
5	الثيلبي	20	الهندوراس	35	الفيليبين
6	الصين	21	الهند	36	بولندا
7	كولومبيا	22	العراق	37	بريطانيا
8	كوستاريكا	23	إيران	38	السلفادور
9	كوبا	24	ايسلندا	39	تشيكوسلوفاكيا
10	الدنمارك	25	ليبيريا	40	جنوب أفريقيا
11	الدومينيكان	26	لكسمبورغ	41	الاتحاد السوفيتي
12	الاكوادور	27	المكسيك	42	الاوروغواي
13	مصر	28	زيلاندا الجديدة	43	فنزويلا
14	و.م. أ	29	نيكاغوا	44	يوغسلافيا
15	إثيوبيا	30	النرويج	45	

المصدر: برياص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد، جامعة بسكرة،

2009، ص 29

فرع 2: تعريف صندوق النقد الدولي:

تتعدد التعاريف فيما يخص صندوق النقد الدولي إلا أننا سنتطرق لبعض هذه التعاريف:

- هو مؤسسة نقدية دولية تم تأسيسها عام 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز بأمریکا باعتبارها بمثابة بنك مركزي دولي او اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت في اقتصاديات الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية..
- يعرف صندوق النقد الدولي من أهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وأكملت لها مهمة الاشراف على إدارة النظام النقدي الدولي والتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية، وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية، كما أصبح له دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات ومنع وقوعها ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من سلبياتها.¹

العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

عادة ما يرد ذكر منظمة صندوق النقد الدولي مقرونا بمنظمة البنك الدولي على الرغم من اختلاف وظائف واهداف كل منهم، فصندوق النقد الدولي يهدف بالدرجة الأساس تنظيم العلاقات النقدية والتجارية وتعزيز التعاون والتشاور في هذه المجالات وتقديم قروض وسلف إلى البلدان الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين المدفوعات، أما البنك الدولي فمهتم بتقديم قروض طويلة الأجل إلى الأعضاء تساعدها على تجاوز مشاكلها التنموية، ولقد وضعت اتفاقية الصندوق حجر الأساس لهذه العلاقة عندما اشترطت عضوية الصندوق كشرط لطلب عضوية البنك وهذا جعل جميع الأعضاء في الصندوق هم في الوقت نفسه أعضاء في البنك الدولي وبحكم التقارب الجغرافي لكلا المنظمين في واشنطن الذي ساعد على تعزيز عملية التنسيق بين المنظمين، تشترك المنظمتان في إصدار العديد من المنشورات والمجلات، ومع مرور الوقت ازداد التعاون بين المنظمين ليصل في مجال التنسيق في صياغة البرامج والأهداف، فقد عمد الصندوق إلى تبني وجهة نظر البنك الدولي في صياغة برامج التصحيح الاقتصادي التي طرحها على البلدان النامية ، و نجد

¹طرش ذهبية ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف 20-21 أكتوبر 2009 ص2

أن الإطار الاستراتيجي البعيد الأمد واضح في هذه البرامج وهو مشابه لتوجهات البنك الدولي، كما عمد هذا الأخير إلى التشاور مع الصندوق في صياغة برامج التنمية. ومع تأصل بعض المشاكل الاقتصادية المؤقتة إلى دائمة¹ سوف يزداد التنسيق بين الصندوق والبنك. ونجد أنهما في الأساس ينطلقان من أيديولوجية واحدة ويشكلان أدوات مهمة لتطبيق مبادئ النظام الاقتصادي الدولي القائم وبهذا فمن الناحية القانونية والإجرائية فإن الصندوق مختص بالإقراض ومنح التسهيلات لمواجهة صعوبات مؤقتة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء. فيما اهتم البنك الدولي بمنح القروض طويلة الأجل لمواجهة تحديات تموية ومعالجة مشكلة الفقر.

فرع 3: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي:

1- أهداف صندوق النقد الدولي: لقد تضمنت المادة الأولى من اتفاقية التأسيس بأهداف عدة أبرزها²:

- (1) تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون لحل المسائل النقدية الدولية.
- (2) تنمية التجارة الدولية والإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل الحقيقي والاستخدام.
- (3) تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف وتجنب التنافس بين الدول في تخفيض قيم العملات.
- (4) العمل على تقصير أمد الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء من خلال توفير الموارد المالية لمواجهة ذلك.
- (5) تغطية المعاملات الجارية بين الدول الأعضاء من خلال نظام متعدد الأطراف.
- (6) تقديم المشورة الفنية للدول الأعضاء وفي مجال إدارة الشؤون النقدية.

2- وظائف الصندوق:

إن نشاط الصندوق محصور في المجالين النقدي والمالي والذي يتغير حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء واعطاء الحلول الاقتصادية الممكنة حيث في الفترة الأولى نشأة الصندوق كانت مشاكل

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف حنشالي، مقدمة في المنظمات الاقتصادية الدولية دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2016.

² مايج شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 87-88

الدول الصناعية من اهتماماته ومع مطلع السبعينات كانت المشاكل التنموية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات (الدول النامية الأعضاء) هي أول اهتماماته وعلى إثر هذه المشاكل تحول دوره من التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي وذلك في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشريطة من خلال التزام الدولة العضو الطالبة للتسهيلات ومساعدات الصندوق أن تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي بحيث أصبح يمارس دورا تنمويا إما بتقديم المزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة أو بتقديم المساعدات الفنية وتصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي, وعليه يمكن حصر وظائف الصندوق فيما يلي¹:

1. تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبن أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية واعداد تشريع البنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الاحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق الدول المعنية.
2. التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.
3. توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة (حيث أنشأت هذه الأخيرة نتيجة مشكلة السيولة)
4. اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبب بتحقيق التوازن الداخلي من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة.
5. مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات اسعار الصرف.
6. المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان في طريقها التحول إلى بلدان صناعية.

المطلب الثاني: بنية صندوق النقد الدولي:

¹ بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي، مذكرة ماستر علوم اقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015 ص 8.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى بنية الصندوق من خلال هيكله التنظيمي وموارده.

فرع 1: أجهزة الصندوق:

تنقسم أجهزة صندوق النقد الدولي إلى أجهزة مسيرة وأجهزة استشارية.

1 / الأجهزة المسيرة: تنقسم أجهزة الصندوق بدورها إلى مجلس المحافظين، الأجهزة التنفيذية، والإدارة العامة.

أ- مجلس المحافظين: هو جهاز موسع يضم ممثلي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ويتشكل هذا المجلس من طرف الدولة التي يمثلها في الصندوق، كما تعين تلك الدولة محافظا احتياطيا ويبقى المحافظ ومساعداه في منصبيهما حتى يتعين من خلفهما، غير أنه لا يمكن للمساعد التصويت الا عند غياب المحافظ الأساسي؛ هذا ويختار المحافظون من بينهم رئيسا لمجلس المحافظين.¹ يجتمع مرة في السنة على الأقل ويكون ذلك بمبادرة من المجلس نفسه أو بناء على اقتراح المجلس التنفيذي، كما ينعقد المجلس بطلب خمسة أعضاء يحوزون ربع الأصوات، والاجتماع السنوي يتم عادة في شهر سبتمبر وذلك تزامنا مع اجتماع الأجهزة المديرة للبنك الدولي.

ويلعب مجلس المحافظين دورا أساسيا في الصندوق إذ يمكننا اعتباره الجهاز التشريعي لهذه المؤسسة ومن أهم الوظائف نذكر:

- مناقشة التشريعات الجديدة الخاصة بالانضمام، واتخاذ القرار بشأنها.
- الموافقة على التعديلات الموحدة المتعلقة بالحصص النقدية لكل الدول الأعضاء على مراجعة الحصص.
- الموافقة على اتفاقيات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى
- تحديد توزيع الدخل الصافي للصندوق.
- اتخاذ قرارات الطرد من الصندوق.
- إمكانية مراجعة وثيقة ميثاق صندوق النقد الدولي.²

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 33

² فريد بن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ب- **المجلس التنفيذي:** يتألف المجلس التنفيذي من 24 مديراً، ويرأسه المدير العام للصندوق، ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوماً كاملاً، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية.

أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من الدول تعرف بالدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين، يقوم المجلس التنفيذي بمباشرة الاختصاصات التي يفوضه فيها مجلس المحافظين، إضافة إلى ذلك فإنه يدخل ضمن اختصاصاته إدارة العمليات المالية للصندوق

ج- **المدير العام:** يضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام، الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي، ويعين المدير التنفيذي لمدة خمس سنوات قابلة بمعاونة عدد من المحاسبين القانونيين والإداريين.¹

2 / الأجهزة الاستشارية: وتنقسم إلى أجهزة عاملة في الصندوق وأجهزة عاملة خارج الصندوق.

أ- **الأجهزة العاملة في الصندوق:** وهي اللجنة النقدية والمالية الدولية، ولجنة التنمية.

اللجنة النقدية والمالية الدولية: تتشكل هذه اللجنة من 24 عضواً يعين كل عضو منهم أو ينتخب من طرف الدول التي لها الحق في تعيين أو انتخاب عضو مجلس الإدارة وهي التي كانت تسمى اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999، تقوم هذه اللجنة بتقديم آراء وتقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته الإشراف على تسيير النظام النقدي الدولي واتخاذ الإجراءات الضرورية فترات الهزات المفاجئة التي يتعرض لها النظام.

لجنة التنمية: وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق ومجلس محافظي البنك الدولي، تتمثل مهام هذه اللجنة دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية. تقدم هذه اللجنة المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقارير حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية.

ب- **الأجهزة العاملة خارج الصندوق:** وهي كالتالي:

¹ المرجع نفسه، ص 39 .

مجموعة الخمسة: وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمس.

مجموعة السبعة: وتضم مجموعة الخمسة بالإضافة إلى كندا وإيطاليا وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية للبلدان الأكثر تصنيعاً في العالم، والتي أصبحت روسيا تشارك فيها (1+7).

مجموعة الإحدى عشر: تضم مجموعة السبعة بالإضافة إلى بلجيكا، هولندا، السويد وسويسرا، تتمثل مهام هذه المجموعة في أنها تقوم بدور الناطق باسم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدى الصندوق.

مجموعة الأربعة والعشرين: تمثل البلدان النامية الأعضاء في الصندوق منذ 1964 غير أنها لم تشكل رسمياً إلا في سنة 1972، وهي تلعب دور الناطق باسم البلدان النامية داخل أجهزة تلك المؤسسات الدولية.

مجموعة الثلاثين: تشكلت سنة 1979 وتضم موظفين دوليين وجامعيين وقادة بنوك وشركات بهدف التفكير في توجيه تطور الصندوق.¹

فرع 2: موارد الصندوق: يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية أساساً من اكتتاب حصص الأعضاء فيه، ويمكن أن يلجأ أيضاً إلى الاقتراض لحماية العملات الرئيسية، وقد تكون نادي باريس 4 يناير 1961 لهذا الغرض وبمقتضى الاتفاقية تضع دول النادي 6 مليار دولار لمساعدة أي من هذه الدول. بالعودة إلى ميزانية الصندوق نجد أن الموارد تشكل أساساً من موارد عادية، حصص الدول، الذهب، الاقتراض وموارد أخرى

1- مساهمات الدول الأعضاء: يساهم كل بلد عضو بمجرد انضمامه إلى صندوق النقد الدولي بمبلغ محدد من المال يسمى حصة الاشتراك، وهي عبارة عن نوع من أنواع رسم العضوية؛ والمصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (رأس المال) التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان 25 % من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي أو الين الياباني. تساهم الولايات المتحدة بأكبر حصة إذ تقدر بـ 37.1 مليار حقوق سحب خاصة (55.1 مليار دولار) بينما أقل حصة هي من نصيب دولة بالاو بمساهمة تقدر بـ 3.1 مليون حقوق سحب خاصة (حوالي 6.4 مليار دولار)

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 37-38

تعرف مساهمات الدول الأعضاء مراجعة شاملة دورية تأخذ بعين الاعتبار بعدين أساسيين:

حجم الزيادة الشاملة الواجب استحداثها و كيفية توزيع هذه الزيادة بين الدول الأعضاء.¹

2-بيع الذهب: قد يلجا الصندوق إلى بيع جزء مما لديه من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية وهذا ما تم فعلا خلال نظام بريتن وودز" الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978.²

3-الاقتراض:يجوز لصندوق النقد الدولي الاقتراض عند الضرورة، من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقيات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي.³

الاتفاقيات العامة للاقتراض:تم استحداثها عام 1962 ويشارك فيه أحد عشر مشتركا من حكومات مجموعة الدول الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية.

الاتفاقيات الجديدة للاقتراض: والتي تم استحداثها عام 1997 ويشارك فيها 25 دولة، بموجب هاتين الاتفاقيتين، يتاح للصندوق اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة أي حوالي 46 بليون دولار

اتسع نطاق الاتفاقيات العامة الجديدة للإقراض وامتدت في السنة المالية 2011 مع انضمام مشاركين جدد لزيادة الموارد المتاحة، وأثناء السنة المالية 2012 انضم البنك المركزي البولندي إلى هذه الاتفاقيات ووصل مجموع الموارد المتاحة في ظل الاتفاقيات للإقراض في 20 أبريل 2012 إلى حوالي 370 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (574 مليار دولار).

4-الموارد الأخرى: يتعلق الأمر ب:

- الاحتياطات التي ينشئها الصندوق من الإيرادات التي يحصل عليها من جراء تقديم القروض للدول الأعضاء.

¹ مايج شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 90.

² فريد بن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012 ص 50

- فرض رسوم على القروض المقدمة التي تحدد بداية كل سنة مالية، نسبة من سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة.

- حقوق السحب الخاصة. (سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثاني).

المطلب الثالث: آليات عمل صندوق النقد الدولي: يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي تعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي و يستعمل الصندوق العديد من الادوات للقيام بمهامه وستتعرف على الياته في هذا المطلب.

فرع 1: رقابة الصندوق: من مسؤوليات الصندوق الأساسية الإشراف على النظام النقدي الدولي ومتابعة السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً، وهو نشاط يعرف باسم "الرقابة" وفي سياق هذه العملية التي تتم على المستويين العالمي والإقليمي وكذلك على مستوى البلدان المنفردة، يرصد الصندوق المخاطر المحتملة التي يمكن أن تهدد الاستقرار، ويوصي بما يلزم من تعديلات ملائمة في السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

المتابعة الدقيقة التي يقوم بها الصندوق امر ضروري لتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار والنمو والتي قد تتطلب تسهيلات علاجية في السياسات، وبالإضافة إلى ذلك يشكل التعاون الدولي في هذه الجهود مطلباً ضرورياً في الاقتصاد العالمي ويمكن تسيير هذا التعاون من خلال عضوية الصندوق. وتشمل المتابعة التي يقوم بها الصندوق الرقابة الثنائية والرقابة متعددة الأطراف أو الإشراف على الاقتصاد العالمي.¹

1- الرقابة الثنائية (القطرية): عادة ما تنطوي متابعة الصندوق على زيارات سنوية للبلدان الأعضاء يعقد فيها خبرائه مناقشات مع المسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية حول أفاق الاقتصاد والسياسات الاقتصادية الكلية، وترتكز هذه المناقشات على سعر الصرف والسياسات النقدية وسياسات المالية العامة والسياسات المالية-الكلية، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية الحاسمة بالنسبة لاقتصاد الكلي. ويسعى خبراء الصندوق إلى الالتقاء بأطراف معنية أخرى، ومنها أعضاء الهيئات التشريعية وممثلو القطاع المالي وقطاع الأعمال، والاتحادات العمالية والمجتمع المدني. وتؤدي هذه المناقشات مع قطاع واسع من المجموعة المعنية

¹ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، صحيفة الوقائع، 31 مارس 2018، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي.

إلى تقييمات أفضل للسياسات الاقتصادية وأفاق الاقتصاد المتوقعة في البلد العضو، وعند استكمال خبراء الصندوق لعملية التقييم، يقدمون تقريراً إلى المجلس التنفيذي لمناقشته ثم تنقل آراء المجلس بشأن التقرير إلى سلطات البلد العضو ختاماً لعملية تعرف باسم مشاورات المادة الرابعة. وبالنسبة لمعظم البلدان، يصدر بيان صحفي يلخص تقرير خبراء الصندوق إلى جانب آراء المجلس التنفيذي، كما ينشر تقرير الخبراء.

2- الرقابة المتعددة الاطراف (العالمية):

ويقوم الصندوق أيضاً برصد وتحليل الاتجاهات الاقتصادية السائدة إقليمياً وعالمياً ويصدر تقارير دورية حول هذه الاتجاهات السائدة ويتضمن:

- تقرير أفاق الاقتصاد العالمي عرضاً لتحليلات خبراء الصندوق الاقتصاديين بشأن تطورات الاقتصاد العالمي على المدى القصير والمتوسط، ويتناول الموضوعات ذات الاهتمام العاجل على صعيد السياسات ويناقش التدايات العالمية التي يمكن أن تنشأ عن السياسات الاقتصادية الكلية للاقتصادات الكبرى التي تحتل مكانة محورية على مستوى العالم.
- وفي تقرير الاستقرار المالي العالمي، يتم تقييم أسواق رأس المال العالمية والاختلالات ومواطن الضعف المالية التي تفرض مخاطر محتملة على الاستقرار المالي.
- أما تقرير الرائد المالي فيقدم تحليلاً لتوقعات المالية العامة على المدى المتوسط وتقيماً للتطورات التي تطرأ على الموارد العامة كذلك ينشر الصندوق تقارير عن أفاق الاقتصاد الإقليمي تقدم تحليلاً مفصلاً لمناطق العالم الأساسية. يحرص الصندوق على التعاون الوثيق مع مجموعات أخرى، منها مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة والتي يعمل منذ عام 2009 على مساندة جهودها للحفاظ على التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق عملية التقييم المتبادل بين أعضائها. وفي هذا السياق، يحلل الصندوق السياسات المتبعة في البلدان الأعضاء لتحديد مدى اتساقها مع هدف تحقيق نمو عالمي مستمر ومتوازن. وفي تقارير القطاع الخارجي يتم تحليل وتقييم المراكز الخارجية لتسعة وعشرين اقتصاداً من اقتصادات العالم الكبرى، إلى جانب منطقة اليورو. ويتضمن التحليل تقيماً منتظماً للحسابات الجارية وأسعار الصرف والمراكز الخارجية للميزانيات العمومية والتدفقات الرأسمالية والاحتياطات الدولية. كذلك يعد الصندوق مرتين سنوياً جدول أعمال

السياسات العالمية الذي يجمع فيه أهم النتائج والمشورة بشأن السياسات من تقارير متعددة الأطراف ويقترح للصندوق وبلدانه الأعضاء جدول اعمال مستقبلي للسياسات.

فرع 2: التسهيلات التمويلية التي يقدمها الصندوق:

شهد الصندوق خلال مسيرته العديد من الأدوات و التسهيلات التمويلية، منها من لازال ساري المفعول و البعض الآخر تم توقيفه و اقرار بدائل تمويلية جديدة تزامنا وخصوصية كل مرحلة، حيث تم تصنيف هذه التسهيلات إلى ثلاث أنواع ، التسهيلات العادية، و التسهيلات الخاصة، التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل.¹

1-التسهيلات العادية:وهي مجموعة القروض التي يتعامل بها الصندوق بشكل آلي ودوري مع الدول الأعضاء وهي كالآتي:

أ- الشريحة الاحتياطية:الشريحة الاحتياطية تتوافق مع نسبة من حصة البلد العضو عند انضمامه للصندوق، ويمكن أن يصل السحب إلى حدود حصته في الصندوق، حيث تتيح هذه الشريحة للعضو إمكانية استعمالها في أي وقت، من أجل تسوية ميزان مدفوعاته ولا تعتبر هذه الشريحة من ضمن استخدامات موارد الصندوق، ولا يتم فرض عليها أي رسوم كما لا تترتب عليها عملية إعادة الشراء .

ب -الشرائح الائتمانية:هي عبارة عن قروض تمنح على أربع شرائح، تعادل كل شريحة 25 % من حصة البلد العضو يمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة في إطار الشرائح الائتمانية إلى:

- الشريحة الائتمانية الأولى: وتمثل ما نسبته 25 % حصة البلد العضو، مع فترة إعادة الشراء من 3 إلى 5 سنوات، وفي إطار هذه الشريحة يستوجب على العضو تبيان المجهودات المبذولة من أجل التقليل من الصعوبات التي يعاني منها ميزان مدفوعاته.

- الشرائح الائتمانية العليا:وتقدم باقي الشرائح الائتمانية المتبقية في حال كون البلد العضو ملتزما بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق، من خلاله يسمح لعضو بتذليل عجز ميزان المدفوعات في أجال معقولة وعادة ما يتم تفعيل هذه الشرائح من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني أو تسهيل الصندوق الممدد والذين نوجزهما في الآتي:

¹ علاوي محمد الحسن وقرينة معمر، مطبوعة المؤسسات النقدية والمالية الدولية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017

ج - اتفاقات الاستعداد الائتماني (**stand by Arrangements**): اتفاقات الاستعداد الائتماني هي الأداة التي يستخدمها الصندوق منذ نشأته لتقديم معظم المساعدات التي تتاح للبلدان الأعضاء بأسعار السوق، وهي مصممة بحيث تساعد البلدان على معالجة المشكلات التمويلية التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير، ويمكن أن تصل حدود الاستقادة سنويا إلى 200 % من حصة العضو المستفيد، وقد تصل إلى 600 % من خدمة العضو بصفة تراكمية، مع فترة سداد بين 3،25 إلى 3 سنوات وبأقساط ربع سنوية

د - تسهيل الصندوق الممدد (**Extended Fund Facility**): أنشئ هذا التسهيل التمويلي في عام 1974 لمساعدة البلدان في معالجة المشكلات متوسطة الأجل وطويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وتعكس تشوهات كبيرة تتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية، وحدود الاستقادة في هذا التسهيل مثل اتفاق الاستعداد الائتماني، إلا أن الاختلاف في فترة السداد حيث تتراوح من 4,25 إلى 10 سنوات وبأقساط نصف سنوية وازدادة إلى التسهيلات العادية المذكورة سلفا، فقد استحدث الصندوق في إطار الإصلاح الجديد لأدوات الإقراض خطين ائتمانيين جديدين هما خط الائتمان المرن سنة 2009 وخط الوقاية والسيولة سنة 2011.

هـ - خط الائتمان المرن (**Flexible Credit Line**): يختص خط الائتمان المرن بالبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من السياسات الاقتصادية و الأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات ، و تبلغ مدة الاستقادة من هذا التسهيل إما عاما واحدا أو عامين، مع إجراء مراجعة مرحلية بعد عام واحد للتأكد من أن شروط الأهلية لا تزال مستوفاة و تتقرر الموارد التي تتاح من خلال هذا الخط حسب كل حالة على حدة، و لا تخضع لحدود الاستقادة الاعتيادية، كما تصرف في دفعة واحدة.

و - خط الوقاية والسيولة (**Precautionary and Liquidity Line**): يتاح للبلدان التي تتميز بسياسات اقتصادية سليمة، مع سجل أداء سابق قوي ، لكن البلدان لا تتطلب تعديلات كبيرة في سياساتها الاقتصادية مقارنة بما تتطلبه اتفاقات الاستعداد الائتماني للاستقادة منه .

2- التسهيلات الخاصة: بالنسبة للتسهيلات الخاصة، أنشأ الصندوق العديد منها، لعل أهمها تسهيل التمويل التعويضي، والتسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية والذي لم يستعمل منذ 1983، وفي الوقت الحالي يوجد تسهيل خاص واحد يدعى " أداة التمويل السريع "

- أداة التمويل السريع (**Rapid Financing Instrument**): أنشئت هذه الأداة سنة 2011 لتحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ وتوسيع نطاق تطبيقها وتقديم هذه الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة تخضع الموارد المتاحة من خلالها إلى لحد أقصى سنوي قدره 50 % من قيمة حصة البلد المعني، بحد تراكمي قدره 100 % من قيمة الحصة، ويتم السداد في غضون 3.25 إلى 5 سنوات.

3-التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل: أنشئت تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر ، ودخلت حيز التنفيذ في يناير 2010 كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقا لجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة و ملائمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل و في إبريل 2013 ، تم تنقيح هذه التسهيلات لتعزيز ملاءمتها للبلدان منخفضة الدخل و إضفاء مزيد من المرونة على الدعم المقدم من الصندوق)، و تمت زيادة حدود الاستقادة من الموارد والمعايير المتعلقة بها بمقدار الضعف تقريبا مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، مع مراجعة أسعار الفائدة مرة كل عامين ، و تأتي التسهيلات المقدمة إلى البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في ثلاثة أشكال نوجزها في ما يلي:

أ- **التسهيل الائتماني الممدد (Extended Credit Facility):** يأتي التسهيل الائتماني الممدد خلفا لتسهيل النمو والحد من الفقر باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية على المدى المتوسط.

ب- **تسهيل الاستعداد الائتماني (Standby Credit Facility):** يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية قصيرة الأجل.

ج- **التسهيل الائتماني السريع (Rapid Credit Facility):** يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة، ويأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق.

وبناء على ماسبق يمكن القول أن قروض الصندوق تتميز بعدة سمات نذكر منها:

- قروض مشروطة بتطبيق سياسات معينة، وهنا يلجا الصندوق إلى عقد اتفاقية مع البلد المقترض يضمن الصندوق مراقبة ومتابعة الشروط الواردة في القرض.

- قروض الصندوق مؤقتة، فحسب تسهيل الإقراض يمكن ان تصرف القروض على فترات قد تكون ستة أشهر او تمتد إلى أربع سنوات.

- قروض الصندوق تتطوي على ضمانات وقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء الموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط اعتباراً من مارس 2000 إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق. وفي الوقت نفسه، قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من صندوق النقد الدولي ، والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية.¹

- أموال الصندوق لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها بل لاعطاء لا دعم كميزان المدفوعات كما أنها تصرف على مراحل.²

فرع 3: المساعدات التقنية التي يقدمها الصندوق:

1 -أنواع المساعدات الفنية: يمكن تقسيم المساعدات الفنية إلى خمسة أنواع هي³:

- أ- المساعدات الفنية المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات المالية والنقدية.
- ب- المساعدات الفنية المرتبطة ببناء المؤسسات وتطويرها (كالمصارف المركزية، وزارة المالية...).
- ج -المساعدات الفنية المتعلقة بجمع الإحصاءات وتحسين دقتها.
- د -المساعدات الفنية المرتبطة بمراجعة القوانين والتشريعات وإعادة صياغتها.
- هـ-المساعدات الفنية المتعلقة بتدريب المسؤولين والموظفين الرسميين.

2 -لجنة المساعدات الفنية:نتيجة لتطور دور الصندوق في تقديم المساعدات الفنية المذكورة والمرتبطة بتزايد دوره في صياغة السياسات والبرامج ومتابعتها، فقد أنشأ في سنة 1992 لجنة خاصة بالمساعدات الفنية مهمتها تقديم المشورة اللازمة بخصوص جميع جوانب المساعدة الفنية، وتنسيق المساعدة الفنية بين

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف حنشالي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التحويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، الاسكندرية مصر، ص13

³ صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الانسانية، الجزائر، العدد الأول 1999، ص 107

مختلف الإدارات داخل الصندوق وكذا بالتعاون بينه وبين المؤسسات الدولية والجهوية الأخرى، ويشترك في عضوية هذه اللجنة كبار موظفي الصندوق من مختلف الإدارات المانحة للمساعدات الفنية.

3 - طرق تقديم المساعدات الفنية: يقدم صندوق النقد الدولي مساعداته الفنية عن طريق إدارات عديدة أهمها:

1- إدارة شؤون النقد والصراف: وتقدم المساعدات الفنية المتعلقة بإصلاح المصارف المركزية وتحسين كفاءتها، وتصميم السياسات النقدية تحسين أدواتها، وضبط أنظمة الصرف والتسويات والمحاسبة.

2- إدارة شؤون المالية العامة: وتضطلع بتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بإصلاح إدارة الضرائب والجمارك وأنظمة الخزينة العامة وتحسين المحاسبة الخاصة بالميزانية وسبل ضبط وترشيد النفقات العامة وتغيير أنماط الضمان الاجتماعي بما يتناسب ورؤية الصندوق الخ.

3- إدارة الشؤون القانونية: وتتمثل مساعدتها في إعداد التشريعات الجديدة ومراجعة القوانين السارية وإعادة صياغتها وتكييفها مع متطلبات التوجهات الليبرالية للاقتصاد الوطني للبلد العضو، إضافة إلى تقديم المشورة القانونية.

4- إدارة الإحصاء: وتقوم بمساعدة الأعضاء على الالتزام بالمعايير المقبولة دولياً في إعداد البيانات الإحصائية التي تتضمنها التقارير الإحصائية التي على أساسها تتحدد الكثير من جوانب السياسات الاقتصادية.

5- إدارة الخزينة: وتقدم مساعدات فنية فيما يتعلق بفتح الحسابات الخاصة بمعاملات صندوق النقد الدولي وكيفية ضبطها، وأهم المعاملات التي تقوم بها البلدان الأعضاء ومنها مدفوعات الحصص.

6- إدارة وضع واستعراض السياسات: وهي تقدم المساعدة الفنية المتعلقة بإدارة أزمة المديونية، وتساعد على تصميم السياسات التكميلية المناسبة.

7- مكتب الخدمات الحسابية: ويقدم المساعدة الفنية المتعلقة بنظم وتكنولوجيا المعلوماتية.

8- معهد صندوق النقد الدولي: ويقوم بتقديم البرامج التدريبية والندوات والمحاضرات التكوينية للمسؤولين والموظفين الحكوميين حول مجموعة متنوعة من الموضوعات الاقتصادية والقضايا الثقيلة المتعلقة بتطبيق السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: الإصلاح، الحوكمة والاستقرار المالي وعلاقتها بالمنظمات الدولية.

سننظر الى بعض المفاهيم النظرية حول متغيرات أساسية في دراستنا، في محاولة منا التعمق في هاته المفاهيم بغية الإحاطة الموضوع وهي: الإصلاح، الحوكمة والاستقرار المالي .

المطلب الأول: الاصلاح والمنظمات الدولية

كلمة الإصلاح توحى بفعل يأتي بعد عطب، وهكذا فإن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي تظهر عندما يتعرض اقتصاد أي بلد لأزمة خانقة تتجسد في اختلالات داخلية أو خارجية تستدعي إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي، وإزالة الاختلالات والارتباك الاقتصادي الذي يعوق عملية التقدم، ولقد استخدمت كلمة الإصلاح الاقتصادي Economic Reform في بداية الثمانينات من القرن الماضي كبديل عن التنمية Development كما يشار لها، وكان أول من استعملها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقريريهما، وهي تحمل منعطفا جديدا في الحياة الاقتصادية الدولية، كما تتبع أهمية تحديد المفهوم في كونها تحيد لفهم السياسات المنبثقة عنه ومن ثم معرفة الأهداف التي يسعى لتحقيقها.

فرع 1: مفهوم الإصلاح الاقتصادي: تعددت المفاهيم الخاصة به فهناك عدة مفاهيم تتقاطع وهنا لابد من توضيح معنى الإصلاح.

أ-الإصلاح في اللغة العربية: هو جعل الشيء أكثر صلاحا يقابل ذلك في اللغة الإنجليزية The Reform أي التعديل بالاتجاه المرغوب فيه فأصلاح الشيء إذن جعله مناسبا من أجل أداء أغراضه التي تمت من أجله عملية التعديل.

ب-الإصلاح الاقتصادي: يعرف بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة.

والإصلاح الاقتصادي وفق التوجه الرأسمالي ينصرف إلى ترك النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، فهو عبارة عن مجموعة من

السياسات الإصلاحية والتصحيحية التي تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت لمعالجة الاختلالات القصيرة المدى وتنتهي بسياسات التكيف لمعالجة الاختلالات العميقة في الاقتصاد، أي أن السياسات التصحيحية تسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وكذلك تغيير هيكل في الاقتصاد.¹

فرع 2: الأسس النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي: تعاني الاقتصادات النامية عموماً من اختلالات هيكلية يمكن حصرها في اختلالين رئيسيين هما: اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الاقتصادي الخارجي، ومن أهم مظاهر اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي هو اختلال التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني فالاستهلاك أكبر من الإنتاج، وهو ما يعني وجود اختلال بين الادخار الوطني والاستثمار، حيث لا يجري الادخار الوطني الاستثمار وهو ما يقود إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي من مساعدات وقروض.

أما اختلال التوازن الخارجي فما هو إلا انعكاس للاختلال الاقتصادي الداخلي أو ما يسمى بحالة فائض الطلب حيث يعجز الإنتاج المحلي عن مواكبة الطلب الكلي على السلع والخدمات وتتم تغطية فائض الطلب بالاستيراد وهذا ما يعكسه الميزان التجاري السالب دلالة على ما يعانيه من عجز. إن تقاوم اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عدداً من الأزمات الاقتصادية الخطيرة منها تقاوم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية للناتج الداخلي الخام وأزمة البطالة، والتي غالباً ما تؤدي إلى تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمع.

وفي ظل هذه الظروف يبدأ صانعو القرار الاقتصادي في أي بلد البحث عن سبيل للاستقرار الاقتصادي لتعظيم المنافع الاقتصادية وبأقل الخسائر الممكنة، وهو المطلب الأول لتطبيق أي سياسة للإصلاح الاقتصادي، وهو أمر ليس سهلاً من الناحية العملية، إن وجه الصعوبة يكمن في مدى كفاءة أي سياسة للإصلاح وعدالتها فتحقيق الشرط الضروري السابق يتوقف على حجم القدرات والإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة في الاقتصاد ويعتمد على الإدارة الاقتصادية الكفؤة في استخدام هذه الإمكانيات بفعالية.

لقد جاء تبني الدول التي طبقت ما يسمى "بسياسات الإصلاح الاقتصادي" على خلفية الأزمة الاقتصادية التي عانت منها هذه الدول، والتي أفرزت آثاراً سلبية على أوضاعها السياسية والاجتماعية الداخلية وبالتالي

¹ إرضية إسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر 2001-2012 مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف 2011-2012 ص 24

فإن انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي وما تتطوي عليه من انفتاح وتحرر لآليات اقتصاد السوق، جاء كنتيجة لضغوط داخلية من قبل القوى والفئات الرأسمالية، التي اتسمت ولا تزال بالضعف والتبعية لرأس المال العالمي في عديد من الدول، ولكنه اقترن في جانب هام منه أيضا بضغوط بعض القوى والمؤسسات الخارجية وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، وبذلك فإن هذه العوامل الخارجية هي العامل الحاسم في توجيه السياسة الاقتصادية لاتخاذ إجراءات ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي، ففي عام 1989 صاغ الاقتصادي "جون ويليمسون" نائب رئيس البنك الدولي آنذاك ما عرف "بتوافق واشنطن" وهو مجموعة السياسات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة ومقر هذه الأطراف الثلاثة العاصمة الأمريكية واشنطن.¹

فرع 3: برامج الإصلاح الاقتصادي: تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي تنفذ في المدى القصير والمتوسط والطويل. تتضمن تلك البرامج عدد من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف احتواء العجزات الداخلية والخارجية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودفع مقومات النمو الاقتصادي فيما يعرف بسياسات العلاج بالصدمة Shock therapy. تشتمل هذه البرامج على نوعين من سياسات الإصلاح. يتمثل الأول في سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي Economic stabilization policies، فيما يتمثل الثاني في سياسات التكيف الهيكلي Structural adjustment policies.²

1- سياسات التثبيت (الاستقرار الاقتصادي): هي تتضمن عادة حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن ما بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة من خلال خفض مستويات الطلب الكلي وذلك باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف،

• فعلى صعيد السياسة المالية، تستهدف الإصلاحات احتواء العجز في الموازنة العامة من خلال خفض وترشيد الانفاق الجاري ورفع مستويات كفاءته عبر تقييد الأجور ومزايا الضمان الاجتماعي و إعادة النظر في دعم السلع الاستهلاكية والخدمية باتجاه تحرير أسعارها وتبني نظم أكثر فاعلية

¹ المرجع السابق ص 28.

² صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، فبراير 2018' أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص 07.

لاستهداف الفقراء وتعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات. أما على جانب الإيرادات العامة، فتستهدف السياسات زيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية ورفع معدلات الشرائح الضريبية، وإعادة النظر في الامتيازات الضريبية.

- على صعيد السياسة النقدية، تستهدف هذه السياسات احتواء الزيادة في معدلات الطلب الكلي عن طريق تبني سياسة نقدية تقييدية تركز على عدم زيادة الائتمان المحلي عن المقدار اللازم لتمويل الناتج الحقيقي بهدف تقليل مستويات الطلب الكلي والتضخم واحتواء العجز في موازين المدفوعات .
- على صعيد أسعار الصرف تركز تلك السياسات على تخفيض قيمة العملة المحلية والتي عادة ما تكون مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية بما يساعد على استعادة توازن موازين المدفوعات.

2- **سياسات التكيف الهيكلي (Structural adjustment policies):** فتسعى إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بما يساعد على زيادة مستويات العرض الكلي. يغلب على هذه السياسات الطابع القطاعي حيث توجه إلى زيادة مستويات الصادرات وإلى ترشيد دور الحكومة في الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل. تتضمن هذه السياسات عدد من التدابير التي تستهدف تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وإصلاح هيكل الحوافز الاقتصادي، وتحرير سعر صرف العملة المحلية وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: الحوكمة والمنظمات الدولية:

فرع 1: نشأة الحوكمة ومفهومها:

1- **نشأتها:** تعاظم الاهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، وفي كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية والحوكمة ببعض من المؤسسات المالية العالمية، وافتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ، نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية.

ظهر مفهوم الحوكمة في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في مجال التنمية الإنسانية بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم استخدام هذا المصطلح للتركيز على المساءلة المالية للحكومات. فوفقا للحكومة؛ فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية وفعالة فقط، بل لابد أيضا أن تكفل العدالة والمساواة. ومع بداية التسعينيات؛ تم التركيز على الجوانب الديمقراطية للحكومة من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل دور المجتمع المدني، وإزاحة الغبار عن كل ما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها.¹

2- مفهومها:

أ- مفهوم حوكمة المؤسسات:²

لغة: هي التحكم أو السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المؤسسة بصفة عامة، سواء بالتوجيه واللجوء للعدالة وأيضا حكمة الشيء وأحكامه أي منعه من الفساد.

اصطلاحا: لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لحوكمة المؤسسات، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بحوكمة المؤسسات:

- تعرف حوكمة المؤسسات على أنها مجموعة الإرشادات التي تبين كيفية العمل داخل المؤسسة وخارجها مع الأطراف ذات المصلحة، وأيضا تبين كيفية الرقابة لأجل تجسيد هذا النظام، كما يقصد بها مجموعة من الآليات التنظيمية التي تعمل من أجل تحديد سلطة المسيرين والتأثير على قراراتهم غير المدروسة، وهذا بهدف الالتزام بتحقيق مصالح الأطراف المختلفة دون التقرد بالمصالح التي تخص المسيرين .
- وعرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها.
- أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فتعرف حوكمة المؤسسات بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة المؤسسات ويحدد من خلاله الحقوق والواجبات والمسئوليات بين مختلف

¹ سليمة بن حسين، الحوكمة.. دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد 10 جانفي 2015، ص 03
² نوار محمد ومليكة حفيظ شبايكي، حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافقها مع متطلبات مبادئ الحوكمة، المؤسسات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد عدد 19، 13 ديسمبر 2018 ص 8.

الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء.

ومن خلال ما سبق يمكننا إعطاء تعريف شامل لحوكمة المؤسسة "حوكمة المؤسسات هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة ومراقبة المؤسسة من القوانين والإرشادات التي توضح حقوق وواجبات المؤسسة ومختلف الأطراف ذات خلال مجموعة من المصالح بهدف ضمان حقوق ومصالح كل طرف".

ب- مفهوم الحوكمة العالمية (الدولية أو الشاملة):

الحوكمة الدولية أسلوب وطريق الحكم والقيادة لتسيير شؤون منظمة قد تكون بين دولتين أو مجموعة من الدول (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي..... إلخ. منطقة مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة وهي تركز على التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار فهي تقارب بين المصالح.¹

ان الحوكمة العالمية المثالية هي عملية للقيادة التعاونية تجمع مع الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف و المجتمع المدني لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع ،وهي توفر توجيهها استراتيجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية ولكي تكون فعالة، ينبغي أن تكون شاملة وديناميكية وقادرة على تخطى الحدود والمصالح القومية والقطاعية. وينبغي أن تعمل من خلال القوة الناعمة وليس المتصلبة و أن تكون أكثر ديمقراطية ، أكثر انفتاحا من الناحية السياسية ، وأكثر تكاملية.

وليس مفهوم الحوكمة العالمية ولا صعوبتها بأمرين جديدين. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اجتمع قادة الحلفاء المنتصرون في باريس في 1919 لسنة أشهر من المحادثات الرامية لإعادة رسم كثير من الحدود القومية للعالم وإنشاء منتدى دائم - عصبة الأمم - لمعالجة قضايا المستقبل ومشاكله. وأرسل أكثر من 30 بلدا وفودا إلى مؤتمر السلام في باريس، لكن الدول الكبرى الأربع في الجانب المنتصر - فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة - هيمنت على أعماله وسيطرت عليها.²

فرع 2: العوامل المساعدة على ظهور مصطلح الحوكمة:

¹تمديد وحيد، البات الحوكمة في المؤسسات المالية والنقدية الدولية، دراسة حالة صندوق النقد الدولي من مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، تخصص اقتصاد دولي 2013-2014، ص 40.

² جيمس م. بوتون وكولن أ. برادفور جينيور، قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة، مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2007، ص 2.

هناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحوكمة سواء من الناحية الفكرية أو العملية. وهذا ما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة، تجلت في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب والتطورات المنهجية والأكاديمية من جانب آخر. حيث طرح هذا المفهوم في صياغات اقتصادية، واجتماعية وسياسية، وثقافية وتأثر بمعطيات داخلية ودولية، حيث يمكن بهذا الصدد الإشارة إلى:

- 1 - عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- 2 - تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.
- 3 - عولمة آليات وأفكار اقتصادية السوق وهو ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
- 4 - شيوع ظاهرة الفساد عالمياً وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة.
- 5- ظهور مفاهيم جديدة للتنمية خاصة في فترة التسعينيات، حيث وجد تيار شبه عالمي يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية المحدثة، يستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي في العمل في السوق. وهي بذلك تحارب سلطة الحكومة المقيدة للفرد وتقدم مجموعة من النظم والمبادئ الغربية على أنها عالمية.

فرع 3: مبادئ الحوكمة

أ- حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

فيما يلي مبادئ حوكمة المؤسسات التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:¹

1. دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات: يؤكد هذا المبدأ ضرورة الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وفق ما يحدده القانون واحترام حقوقهم وضمان حصولهم على تعويض في حال انتهاك حقوقهم.
2. حماية حقوق المساهمين: ويقصد هذا المبدأ ضمان مشاركة المساهمين في عملية التصويت الخاصة بالاجتماعات العامة للمساهمين، وتأمين عملية تسجيل ونقل ملكية الاسهم، بالإضافة الى ضرورة حصول المساهمين عن كل المعلومات التي تساهم في عملية اتخاذ القرار وبشكل منتظم وهذا من خلال التزام المؤسسة بالإفصاح الدوري.

¹ نواره محمد وملبكة حفيظ شبايكي، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

3. العمل على ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات: إن ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يشجع على رفع مستوى شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

4. الإفصاح والشفافية: ويقصد به ضرورة توفير جميع المعلومات بدقة ووضوح وعدم إخفاء أي معلومة وإظهارها للجمهور في الوقت المناسب والإفصاح عن كافة البيانات المالية والمعلومات الأخرى وتقارير الأداء والملكية.

5. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: يؤكد هذا المبدأ ضرورة ضمان المعاملة العادلة والمتساوية لكل المساهمين وبدون تحيز لفئة دون غيرها، كما يضمن هذا المبدأ حماية جميع المساهمين من عمليات الاستحواذ أو الدمج المشكوك فيه.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس سلامة القواعد المطبقة وتوافقها مع القوانين السارية، ويجب أن يعمل لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين، ويجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة.

ب- مبادئ الحوكمة الدولية (الشاملة) في صندوق النقد الدولي:

يبدو أن هناك أربعة مبادئ تقوم عليها الهيكلية الجديدة قيد النشوء ونذكرها فيما يلي:¹

1- حوكمة دولية أكثر تمثيلاً للوقائع الاقتصادية الجديدة: لقد أدت الأزمة إلى تسريع إعادة التوازن بين الأطراف الفاعلة على المسرح الدولي حيث قامت القمم الأولى لمجموعة العشرين بالبحث لصالح إعادة التوازن الذي تمخض عنه داخل المنظمات المالية الدولية، تحرك لصالح البلدان الناشئة التي سيزداد ثقلها مستقبلاً.

2- حوكمة دولية أكثر شمولاً: في الوقت الذي نشهد فيه قيام عمليات متعددة الأطراف بسرعات متفاوتة إلى جانب وجود أندية وتحالفات ذات أشكال مختلفة، سنكون يقظين بشأن الدور الرئيسي والأعلى الذي ينبغي أن يلعبه صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة في عدد من الموضوعات العالمية الكبرى، وذلك لضرورات اقتصادية وسياسية وأخلاقية: احتمال حدوث فصل بين مجموعة مؤلفة مما يقارب العشرين بلداً تكون أعضاء

¹ نمديل وحيد، مرجع سبق ذكره، ص 43

في جميع النوادي تقريباً وبين باقي البلدان التي تعتبر كدول من العالم الثالث لأن الحوكمة تدعم هذه التحالفات بالإضافة إلى ذلك يبدو أن الأزمة خلقت واقعاً جديداً بشأن مبادرات التعاون الإقليمي (اتفاقيات شيانغ هاي، وتطوير الصين لاتفاقيات المقايضة، وقمة مجموعة بريك BRIC في مدينة يكاتيرينبورغ والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية ، وبنك الجنوب) التي ينبغي لنا أن نحرص عليها كي تدعم المؤسسات المتعددة الأطراف العالمية لا أن تعرقل عملها.

3- حوكمة دولية ذات بعد اجتماعي أكبر: خلال فترة طويلة من الزمن جرى إهمال البعد الاجتماعي للعولمة، حيث أشير في مؤتمر العمل الدولي في جوان 2011 إلى أن فرنسا تريد من الآن فصاعداً أن تقوم جميع المنظمات الدولية بأخذ هذا البعد في الاعتبار، سواء على مستوى المؤسسات المالية والنقدية أو منظمة التجارة العالمية.

4- حوكمة اقتصادية دولية أكثر فعالية للتعامل مع كل رهان من الرهانات العالمية الكبرى: لقد بات من الضروري الانطلاق من كل موضوع من الموضوعات الملموسة التي ينبغي إيجاد حوكمة معينة بشأنها أو تكميلها وذلك من أجل تحقيق التقدم وتجاوز الفوارق التقليدية بين البلدان المتطورة وبلدان مجموعة الـ 77.

فرع 4: أهداف الحوكمة:

سادت كثير من الكتابات لأهداف الحوكمة، والسبب في تبني هذا المفهوم، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

أ- إعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة.

ب- تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدولة تحظى بتأييد ورعاية المنظمات الدولية، وذلك في إطار سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

ج - تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة.

د- تمكين منظمات المجتمع من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و- تشجيع الحوكمة للمؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها وعلى تحقيق النمو المستدام وتشجيع التنمية.

د- تسهيل الحوكمة عملية الرقابة على المؤسسات والشركات عبر الرقابة الداخلية وتطبيق الشفافية.

¹ سليمة بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثالث: الاستقرار المالي

في أعقاب الأزمات المالية يتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي فبعد الأزمة المالية الآسيوية 1997 - 1999 كما في الأزمة المالية 2008 - 2009 استحوذت الدراسات المتعلقة بالاستقرار المالي على جزء كبير من الاهتمام واستحدث على أثرها كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين برنامج تقييم القطاع المالي " FSAP " بغية تحديد مواطن الضعف والقوة في النظام المالي العالمي.

فرع 1: مفهوم الاستقرار المالي، مستوياته ومحدداته:

1. مفهوم الاستقرار المالي: تعددت الجهات الدولية والإقليمية التي تعنى بالاستقرار المالي، وهو ما ترتب عليه عدم وجود اتفاق على تعريف وحيد له حيث تضمنت الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة، ، وفيما يلي عرض " لمجموعة مفاهيم الاستقرار المالي:

أ- **حسب البنك المركزي الأوروبي:** يتحقق الاستقرار المالي عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات المالية التي تؤثر سلباً على كفاءة توزيع المدخرات على فرص الاستثمار المربحة.

ب- **حسب بنك التسويات الدولي:** يكون القطاع المالي مستقراً إذا ما أتمت بقدرة استيعاب الصدمات دون أن يعيق توزيع المدخرات والفرص الاستثمارية.

وعليه من خلال ما سبق يمكن طرح تعريفاً للاستقرار المالي على أنه الحالة التي يكون فيها القطاع المالي يعمل بسلاسة حتى في حالات التوتر، حيث أنه يتمتع ببنى تنظيمية تجعله في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات كما أن له وضع تصحيحي " Auto - correction " يمكنه من الحد وإدارة هذه الأزمات.¹

2- مستويات الاستقرار المالي: في هذا الخصوص نميز مستويات عديدة أهمها:²

أ- **الاستقرار المالي في المصارف (الاستقرار بمعناه الضيق):** ويمكن اختصاره في نطاق الأزمات المصرفية من خلال "العدوى" أو من خلال "إعاقة الوساطة المالية" وبشكل آخر نشير هنا إلى مفهوم الفشل المصرفي.

¹ بوهريرة عباس، دور برنامج FSAP في تقييم استقرار القطاع المالي، دراسة حالة فلسطين، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلة 18 العدد 1، 2020 ص 117

² بوهريرة عباس، مرجع نفسه، ص 117

ب. الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام: يركز العنصر على مفهوم الاستقرار المالي وعلاقته بالدين العام الحكومي، وبالنسبة للدين الداخلي فهناك مدخلان يمكن من خلالهما الاستدلال على مدى الاستقرار المالي، الأول مدخل القيد الساكن والاستقرار المالي من هذا المنظور يتحقق عندما يكون التغير في حجم الدين العام الداخلي والتغير في كمية النقود مساويا لإجمالي الإنفاق الحكومي، أما المدخل الثاني وهو مدخل قيد الزمن الذي يفترض أن الدين العام والإنفاق مساوي للإيرادات.

ج. الاستقرار المالي بالنسبة للأسواق المالية: إن الوصول للاستقرار المالي يختلف حسب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالاقتصاديات النامية تختلف عن الاقتصاديات المتقدمة من حيث مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي، وفي الواقع إن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب وجود سياسات تتميز بالكفاءة العالية مع ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية وقيام كل من القطاعين العام والخاص بدوريهما على أكمل وجه.

فرع 2: قياس الاستقرار المالي:

1- مؤشرات السلامة المالية FSIS: في إطار المحافظة على الاستقرار المالي وتعزيز انضباط السوق طرح صندوق النقد الدولي مؤشرات الصلابة المالية FSIs تشكل في مجملها مجموعات جزئية وأخرى كلية (Macro – Micro prudentielle) تساعد في الإنذار المبكر للأزمات المحتملة، تمثل المجموعة الأولى مقاييس لرصد هيكل القطاع المالي والتنمية في القطاعات المالية المختلفة وتعد كل من (مؤشرات الانتشار وتشكيل القطاع المالي، مؤشرات عمق القطاع المالي جنباً إلى مؤشرات المنافسة والتركيز والكفاءة) أهم المؤشرات المكونة له. في حين تمثل المجموعة الثانية مؤشرات السلامة المالية والتي تنقسم بدورها إلى مؤشرات أساسية وأخرى داعمة ومكملة كما يعرضها ملحق رقم (02)، مع مؤشرات سيولة سوق الأوراق المالية التي تتميز فيها نوعين من الأبعاد الأساسية للسيولة (الضيقة والعميقة)، وأخيراً تتوافر مؤشرات قياس الاستقرار المالي العام الذي يستند إلى مستويات الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2. تعريف برنامج تقييم القطاع المالي FSAP: عقب الأزمات المالية التي مست العالم نهاية تسعينات القرن الماضي (الأزمة الآسيوية)، وضع صندوق النقد جهاز يسمى تقييم القطاع المالي " FSAP " في ماي 1999 لقياس استقرار القطاع المالي، وقد أكملت 142 دولة الخضوع لهذا البرنامج -كثيرا منها خضعت له

أكثر من مرة واحدة-خاصة عقب الأزمة المالية 2007 -2008، ويغطي برنامج تقييم القطاع المالي ثلاثة عناصر هي:

- إمكانات تأثير المخاطر الرئيسية على الاستقرار المالي الكلي في المدى القريب؛

- إطار سياسة الاستقرار المالي للاقتصاد؛

- قدرة السلطات على إدارة وحل الأزمات المالية.

• خطوات برنامج تقييم القطاع المالي:

يستعرض هذا العنصر منهجية وخطوات تقييم القطاع المالي:¹

1- قياس الصلابة المالية في القطاع المالي: يعتمد صندوق النقد والمصرف الدولي في برنامج تقييم القطاع المالي على جملة مؤشرات السلامة المالية " FSI " المدرجة في الجدول رقم (02) السابق يجرى هذا التحليل عقب إعطاء تحليلاً عن التطور الاقتصادي الكلي واحتمال انتقال الآثار.

2- إجراء اختبار الإجهاد/ الضغط المالي (Stress testing): اختبار الإجهاد " Stress Testing " يستخدم لتحديد نقاط الضعف التي تؤثر على القطاع المالي وفي أساليب الرقابة وإدارة المخاطر، كما يمكن إجرائه وفق مقترحات لجنة بال الاستشارية أو وفق منهجية " Top -Down " التي تقوم بها السلطات الإشرافية أو عن طريق تمارين " Bottom -Up " باستخدام البيانات والنماذج الداخلية الخاصة، بالنسبة لمنهجية " Top - down " تجرى لأغراض Micro - prudentiel لتقييم تحمل الصدمات (تحليل الحساسية) تحت إشراف رقابي من المصارف المركزية، يتم إجرائها من قبل بعثة صندوق النقد الدولي أو من قبل البنوك المركزية أو كليهما، في حين مقارنة " Botton - up " تجريبها المؤسسات والمصارف الفردية تجريبها الخاصة بما لديها من الخبرة الكافية باستخدام النماذج الداخلية من أجل تحديد نقاط الضعف.

3-مدى تطبيق مبادئ الرقابة الفعالة: يعتمد صندوق النقد والبنك الدولي على هذه المبادئ في سياق " FSAP " والتي تمثل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والحدود الدنيا الفعلية لتنظيم المصارف

¹ بوهريرة عباس، مرجع سابق، ص 120.

والرقابة عليها، وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية هذه المبادئ كمؤشر لتقييم جودة أنظمة الرقابة في المصارف والنظم المالية.

فرع 3: أهداف برنامج تقييم القطاع المالي: يسعى البرنامج إلى:¹

- كشف أماكن القوة والضعف في القطاعات المالية عامة والنظم المالية خاصة؛
- التقليل من احتمال وقوع الأزمات وتوفير تحليل شامل وأفضل للنظم المالية؛
- تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالي والنمو على الصعيد الدولي والمحلي؛
- مساعدة صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات الدولية عموماً في تصميم المعونات الملائمة؛
- الاستخدام الأفضل للخبرات.

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة: سنتناول في هذا المبحث بعض الدراسات العلمية السابقة التي سلطت الضوء على نفس موضوع المذكرة بهدف التعمق في الموضوع والربط بين المفاهيم والدراسات:

المطلب الأول: إشكاليات وأهداف الدراسات السابقة وأهم ما توصلت له:

دراسة 1: علاوي محمد الحسن حوكمة اداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي مقال قدم في الملتقى العلمي الدولي حول اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ورقلة الجزائر 25-26 نوفمبر 2013.

هدف الدراسة هو محاولة تقييم اداء صندوق النقد الدولي وذلك بتسليط الضوء على مكامن الضعف ومحطات فشل الصندوق وبالتالي ضرورة حوكمة أدائه وتطبيق جملة من الاصلاحات وهذا من اجل تفعيل دوره في احداث توازن النظام النقدي العالمي وقسم الباحث الدراسة الى ثلاث محاور:

محور 1 تقييم اداء صندوق النقد الدولي تناول الباحث فيه تطورات التي طرأت على اهداف الصندوق والدور الذي يلعبه في الاقتصاد العالمي وتطرق الى المأخذ على سياسات الصندوق اما في المحور 2 تعامل

صندوق النقد الدولي مع الازمات المالية العالمية باعتبارها أحد اهم المسببات لعدم استقرار النظام النقدي العالمي وتم اخذ كل من أزمتي 1997 و 2008 كنموذج أما المحور 3 فحوكمة واصلاح الصندوق بعد الوقوف على كل الاختلالات التي يعاني منها الصندوق في هذا المحور بين الباحث القواعد الرئيسية الواجب اصلاحها حسب ستيغليتز وطرح الاصلاحات التي عرفها الصندوق لحوكمة اداءه والاصلاحات اللازمة لتثمين دوره مستقبلا وفي الختام أكد الباحث حول ضرورة الاصلاح لصندوق النقد الدولي فهو مطلب دولي من جميع الاطراف للمحافظة على توازن الاقتصاد العالمي ومصادقيه المؤسسات الاقتصادية الدولية.

دراسة 2: قريده معمر: مذكرة مقدمة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية بعنوان: أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي.

إشكالية الدراسة: ما مدى أهمية تحديد آليات اتخاذ القرار لدى صندوق النقد الدولي واصلاح سياسته في استقرار وتفعيل أداء النظام المالي العالمي والإشكاليات الفرعية؟

1- هل ساعدت برامج الصندوق الدول النامية على مجابهة أبرز الاختلالات الاقتصادية والتخفيف من مديونيتها؟

2- ما مدى نجاح برامج صندوق النقد الدولي الموجهة لمجابهة مختلف الازمات المالية بعد سنة 1995؟

3- ماهي أثار إصلاحات نظام الحصص والحوكمة داخل الصندوق لسنة 2010 على إعادة التوازن في اتخاذ القرار بين البلدان الأعضاء؟

4- كيف لنا ان نتوقع سيناريوهات مثالية لإصلاح صندوق النقد الدولي من اجل تحقيق استقرار النظام المالي العالمي؟

تهدف الدراسة إلى:

- محاولة تبيان مدى جدية موضوع اصلاح صندوق النقد الدولي كأحد الأطراف الفعالة في اصلاح النظام النقدي والمالي الدوليين.

- محاولة ابراز الاجحاف الذي يمارسه صندوق النقد الدولي في حق الدول النامية من خلال أسلوب المشروطة.

- تبيان الاحتكار الممارس للدول الكبرى على حق التصويت في الصندوق.

¹عليوة علي، المؤسسات المالية، الدولية ودورها في تكريس العولمة المالية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص66.

- محاولة التحقق والوقوف على الانتقادات الموجهة للصندوق من قبل صناعات السياسات الاقتصادية للبلدان المتضررة والأكاديميين بعد تجارب الصندوق العديدة في تلك الدولة.
- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:
 - فشل الصندوق في مجابهة الازمات المالية.
 - فشل الصندوق في توقع اغلب الازمات عن طريق أدوات الإنذار المبكر للازمات.
 - لازل الصندوق وفي لتقاليده من خلال فرضه لسياسات قيصرية تدعى بالتكشف.
 - عدم استطاعة الصندوق تدعيم جميع البلدان من الناحية المالية فراح يروج للمساعدة الفنية بغية التقليل من الوقوع في الازمات.
 - لازالت وحدة السحب الخاصة غير مؤهلة دوليا لأن تأخذ صحة العملة الدولية الأكثر قبولا بين كبار الدول.

دراسة 3: مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية ورقة بحثية ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي * عمان الأردن *

يعتمد هذا البحث منهجا تحليليا موضوعيا يتم من خلاله جمع قراءة اقتصادية موضوعية لأداء صندوق النقد الدولي خلال أزمة 2008، ثم تتم العودة الى الازمة الشرعية الإسلامية وكتب الفقه المالي الإسلامي للوصول الى التقييم الاقتصادي لدور الصندوق وأدائه وتناولت الدراسة المباحث التالية:

- 1- تعريف صندوق النقد الدولي.
- 2- تعريف بالأزمة المالية العالمية.
- 3- آليات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية العالمية.
- 4- تأثير الأزمة المعاصرة على صندوق النقد الدولي.
- 5- تقييم اقتصادي إسلامي لدور صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية.

نتائج الدراسة: بعد تقديم وصف لواقع صندوق النقد الدولي ودوره في إدارة الاقتصاد الدولي. لم يقم الصندوق بدوره الرقابي الاشرافي بشكل ناجح إبان الازمة، فالصندوق عجز عن منع الازمة أو حتى التنبؤ بها.

في شأن المساعدات الفنية يمكن القول إنه وبالرغم من الزيارات والمباحثات الدورية الا ان الصندوق اما مادحا ومؤيدا للدول الأعضاء لمجابهة الازمة كما هو الحال مع و.أم، كندا، الأردن أو ناصحا وموجها مثل ما حدث مع مصر وبلغاريا الا أنه غاب عنها الحزم والتفصيل اللازمين.

في شأن المساعدات المالية المقدمة للدول الأعضاء لمساعدتهم على تجاوز الازمة فقد كانت دوما مجزأة الى دفعات ومرتبطة ببرامج إصلاحية ومدى التزام الدولة المقترضة لهاته الإجراءات لاستكمال تقديم الدفعات، كما أبدى الصندوق تمييزا في المعاملة بين الدول بشأن درجة الالتزام والجدية في تنفيذ الالتزامات كذلك من حيث سرعة تقديم الدعم المالي.

دراسة 4:

IMF REFORM: what has been achieved and what does it mean?

Robert Kissack, Head of Studies and Assistant Professor of International Relations, IBEI. Editorial Board Member of Revista CIDOB d'Afers International

اصلاحات صندوق النقد الدولي: ما الذي تم تحقيقه وماذا يعني؟

يستهل الباحث مقاله بطرح تساؤل على مصادقة مجلس الشيوخ الامريكي اخيرا في ديسمبر 2015 على زيادة حجم القوة التصويتية للقوى الناشئة هو جزء من التطور الطبيعي للصندوق ام تغيير أكثر أهمية؟

في البداية تطرق الكاتب الى كون البلدان الاعضاء لا تتمتع بأصوات متساوية بل تحصل على عدد الاصوات حسب حصتها في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وهذا في حد ذاته يعطي تصدرا للدول الغنية على الاقتصاد العالمي وهذا على حساب الدول الفقيرة ومصالحها بالتصويت يكون بالهيمنة على القرارات من طرف الدول المتقدمة. وبالرغم من اصلاحات 2016 التي اعادت تخصيص 6% من الاصوات من الدول المتقدمة الى الاقتصاديات الناشئة وأدمج عملة الصين في سلة العملات التي تحدد وحدة حقوق السحب الخاصة وكيف يجب تمثيل الدول الناشئة في المجلس التنفيذي بشكل أكبر وان مدير الصندوق يكون بالتعيين وليس بالتصويت ووراثة الاوروبيين للمنصب، وتناولت الاصلاحات ايضا زيادة مستوى الاقراض إذا يمكن القول انه خلص الى ان الاصلاحات ليست كافية سواء من ناحية العضوية والتصويت او من ناحية حوكمة الصندوق وعلى مستوى الاقراض الدولي والسيولة الدولية.

مطلب 2: مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- من اوجه تشابه دراستنا مع الدراسات السابقة في كون اغلبها تسلط الضوء على الازمات وكيف تعامل الصندوق معها وهذا راجع لكونها من اهم واوضح المحطات التي دقت ناقوس الاصلاح وبينت ضعف اداء الصندوق وحاجته للحوكمة ,أيضا اغلب الدراسات السابقة تطرقت للنقائص الاخرى التي يعاني منها الصندوق وكيفية اصلاحها.

- ومن اوجه الاختلاف:

- كون دراستنا كانت موسعة نسبيا مقارنة مع بعض الدراسات كون بعضها مقالات وبالتالي عدم وجود مساحة كبيرة لسرد مراحل تطور الصندوق منذ نشأته ضمن نظام النقدي العالمي مرورا بالياته والتطورات التي شهدتها اضافة إلى الازمات وصولا إلى الاصلاحات التي قام بها وتقييمها فهو موضوع شامل الى حد كبير.

- ولقد تناولت مبحث كامل حول المفاهيم النظرية للمتغيرات الاساسية (الاصلاح، الحوكمة والاستقرار) وهو ما لم نجده في الدراسات السابقة.

- الاختلاف الاخر هو تخصيص حيز حول الصندوق وكيف تعامل مع ازمة كوفيد 2019 في دراستنا وهو مالم يتوفر في الدراسات الاخرى وهذا بسبب حداثة الموضوع.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل نستخلص أنه من أجل إرساء دعائم النظام النقدي الدولي كان ولا بد من ظهور هيئة مالية ودولية لذلك والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والذي تم من خلاله تحديد دوره وأهدافه وباعتباره هيئة دائمة مكلفة بالإشراف على استقرار نظام النقد الدولي وأسعار صرف العملات وحتى يتسنى للصندوق معالجة القضايا التي تطرح على مستوى أجهزته، قام بتحديد اختصاص كل منها وفقا للمسؤوليات المسندة لكل جهاز بغية تسيير أعماله ومعاملاته بناءا على أحكام الاتفاقية التي تم تحديدها، وتبعا للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، تغير مجرى الصندوق فيما الدور المنوط به والأهداف المحددة عند نشأته فلم يصبح دوره مقتصرًا على تلك الوظيفة التقليدية بل تعدى إلى تقمص عدة ادوار مع تقديم دعمه المالي ومشورته الفنية بحكم خبرته، إذ أصبح يعتبر حاليا تلك الهيئة الدولية المشرفة والمهيمنة على اقتصاديات العالم.

الفصل الثاني

اصلاح وحوكمة صندوق النقد الدولي لضمان استقرار النظام النقدي العالمي.

تمهيد:

واجه الاقتصاد العالمي ومازال يواجه إلى حد اليوم أزمات مالية عديدة عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث هددت استقرارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولم تبق أي دولة تقريبا في منأى عن هذا الاضطراب نظرا للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي يشهده العالم اليوم. وتعتبر الازمات المالية العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي، (ازمة آسيا 1997، ازمة 2008 والازمة الحالية كوفيد 19) أكبر برهان على هشاشة النظام النقدي الدولي والخلل على مستوى بنية واليات صندوق النقد الدولي كونه على رأس النظام، بالتدخل والقيام بدور هام في ادارة هاته الازمات و الاصلاحات التي وجدت على ضوء هاته الازمات لادارتها من جهة والوقاية منها.

المبحث الاول: صندوق النقد وادارة الازمات المالية العالمية (أزمة 1997, 2008, كوفيد 19):

قبل التطرق للأزمات العالمية يجدر بنا الاشارة إلى مفاهيم أساسية حول الأزمة:

مفهوم الأزمة المالية: يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة. ويمكن تعريفها أيضا بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

وكمفهوم اخر يستخلص الباحث من المفاهيم السابقة للأزمة، بأن الأزمة هي: الأحداث المفاجئة التي تفضي إلى اضطراب التوازنات الاقتصادية في عمل المنظومة الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تأثير سلبي كلي أو جزئي على مجمل المتغيرات الاقتصادية والمالية، لا بل وحتى الاجتماعية منها بما يستلزم إلى إحداث تغييرات سريعة وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لإعادة التوازن.¹

خصائص الازمات المالية: هناك عدة خصائص للأزمات المالية نذكر منها:²

¹ مطاي عبد القادر بلقعة ابراهيم، وحبيش علي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² هبال نجاة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- المفاجئة العنيفة عند حدوثها، واستقطابها اهتمام الجميع.
- التعقيد التشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
- نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية حولها.
- سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمنها إطار الأزمة.
- أن الأزمة تمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متتابعة وسريعة.
- أن الأزمة تسبب في بدايتها درجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانيات الفعل السريع لمجابهتها.
- إن مواجهة الأزمة يستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المعروفة، وابتكار نظم ونشاطات جديدة تمكن من استيعاب الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.

يصنف فندوق النقد الدولي الأزمات على حسب نوعيتها على الشكل التالي:¹

- أ- أزمات العملات: والتي عادة ما تتواجد عندما تكون مضاربات على الصرف، مما يؤدي إلى تخفيض العملات بشكل واضح، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف قدر كبير من الاحتياطيات الأجنبية؛
- ب- أزمة البنوك: تعبر عن اختلالات النظام المصرفي وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أمام مواعيده، مما يحتم تدخل الدولة أو السلطة النقدية المسؤولة عن تقديم المساعدة للوحدة البنكية المتعثرة، وتقديم الحماية الكافية لبقية الجهاز بما يضمن عدم انهياره بشكل تام.
- ت- أزمة الدين الخارجي: وهي الحالة التي تعجز الدولة عن دفع خدمة ديونها، فأزمة الديون تحدث إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة. وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.
- ث- الأزمة الشاملة: وهي تمس النظام المالي والنقدي معاً، وتؤثر سلباً على معدلات النمو، والجدير بالذكر أن الأزمات الشاملة عادة ما تتضمن أزمة في العملة، ومعدلات الصرف، ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي أزمة العملة إلى الأزمة الشاملة.

¹ صباغ رقيقة، الازمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة بلفايد بوبكر، تلمسان، ص 44.

مفهوم إدارة الازمة: هي عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الاجراءات والقواعد والاسس المبتكرة، تتجاوز الاشكال التنظيمية المألوفة واساليب الادارة الروتينية المتعارف عليها وذلك بهدف السيطرة على الازمة والتحكم فيها وتوجيهها وفقا لمصلحة الدولة.¹

المطلب الأول: أزمة النمر الاسيوية 1997:

فرع 1: التعريف بأزمة النمر الاسيوية أو أسبابها:

1- التعريف بالأزمة: إن المعجزة الآسيوية الي أحدثتها دول النمر الآسيوية والتي جلبت أنظار العالم كما جلبت معها رؤوس الأموال الجائعة بغية استثمارها، لم يبق لها معنى في ظل تعرض هذه الدول إلى أزمة مالية شديدة، حيث استيقظت تايلندا في 02 جويلية 1997 على وقع أزمة نقدية من خلال الانخفاض الكبير في قيمة الباهت لتحدث بعد ذلك حالة عدم استقرار في الأسواق المالية، فقد شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 27 أكتوبر 1997 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون. لقد بدأت الأزمة في تايلندا والتي تعتبر أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية، وذلك بعد المضاربة على خفض سعر الباهت بعرض كميات منه للبيع مما أدى إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملات الأخرى، ومع فشل الحكومة التايلندية في الحفاظ على قيمة عملتها نتيجة تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي لديها، لجأت تايلندا إلى خفض رسمي في قيمة العملة نتج عنه بصورة فورية تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجنب لانسحاب من السوق.

ومن تايلندا، انتقلت العدوى إلى ماليزيا، حيث تراجع سعر الريجنت، الماليزي بنسبة 40% وذلك لأدنى مستوى له من 26 سنة، مما أدى إلى إنهيار الأسهم، ومع زيادة المضاربة أدى إلى انخفاض سعر الريجنت الماليزي أمام الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار الأسهم، وهو انخفاض لا علاقة له بالأداء الحقيقي للاقتصاد الماليزي.

أما تايوان، فكان لها احتياطي أجنبي يقدر بـ: 80 مليار دولار يكفي لمواجهة أي عملية من عمليات المضاربة، فقد أنفقت تايوان في الأشهر الثلاثة أشهر ما قيمته خمسة 05 مليارات دولار بما في ذلك 2 مليار دولار في الأسبوع الأول من أكتوبر 1997 للحفاظ على معدل 28.6 دولار تايواني مقابل دولار أمريكي

¹ فريد بن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 75

واحد، لكن وعلى الرغم من الحفاظ على قيمة العملة متماسكة إلا إنها لم تستطع نفس الشيء بالنسبة للسوق المالي، حيث انخفض سوق المال في تايوان نحو 20% تقريبا.

ثم جاء دور هونغ كونغ أقوى الحلقات، حيث كان الاعتقاد السائد بصعوبة تخفيض قيمة عملتها نظرا لوجود احتياطات لديها من العملات الأجنبية، فعندما امتدت شرارة المضاربات إلى هونغ كونغ رفعت السلطات الحكومية سعر الفائدة إلى 200% فحدث تحول كبير وضخم، ونزحت الأموال من سوق الأوراق المالية إلى النقدية مما أدى إلى إنهيار. أسعار الأسهم والسندات، وسرعان ما أثر هذا الانهيار على السوق المالية في عدة بقاع من العالم.¹

ويبين الجدول رقم (03) نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطات الرسمية قد ارتفعت في أربعة من الدول الآسيوية التي تعرضت للآزمة من عام 1990 إلى 1996 ، ففي إندونيسيا ارتفعت هذه النسبة من 130.7 الى 167.2 وكوريا الجنوبية 72.9 الى 195.4 للمدة نفسها، وارتفعت القروض في دول آسيا من 150 مليار دولار عام 1990 إلى 390 مليار دولار عام 1997 وكانت معظم هذه القروض قصيرة الأجل اذ شكلت هذه القروض نسبة من الأزمات الدولية (68%) في كوريا الجنوبية و(66%) في تايلاند (59%) في اندونيسيا و(56%) في ماليزيا أما في الفلبين فقد بلغت نحو (59%) ، و هذه الزيادة في القروض القصيرة الأجل لم يقابلها زيادة مماثلة في الأصول الدولية وهذا يعني أن هذه الأزمة هي أزمة سيولة .

¹ سلكة اسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الآزمة المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنرات الجزائر، عدد 5، جانفي 2014 ص 7

جدول رقم (02) نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطات الرسمية في الدول الآسيوية للمدة (1995-1996).

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	الاعوام البيان
167.2	175.6	147.4	6.145	5.158	7.139	7.130	اندونيسيا
40.8	30.4	2.24	4.25	0.21	8.18	3.19	ماليزيا
67.9	67.9	80.3	0.85	5.88	2.109	2.216	الفلبين
2.6	1.8	1.7	0.2	3.2	7.2	7.2	سنغافورة
195.4	142.5	123.1	2.60	5.65	6.81	9.72	كوريا الجنوبية
110.3	119.4	96.4	0.89	5.69	8.67	3.58	تايلاند

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي، و عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، ص 199

2- اسبابها: من أسباب هذه الأزمة :

1- الانخفاض الحاد في قيمة الـ(Bhat) العملة الوطنية التايلندية بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، وهذا ما حفز على الاقتراض الخارجي وعرض قطاع الأعمال والمال إلى المخاطر.

2- فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع، واضطراب أسواق المال.

3- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية.

4- الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج، سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر، إلى جانب الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي.

- 5- الانخفاض الحاد في قيمة العملات الأجنبية
- 6- نقص الشفافية ويقصد بها: عدم كفاية ودقة البيانات والمعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات العامة الخاصة، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطيات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبب في فقدان كبير للثقة، وهروب رأس المال للخارج.
- 7- ضعف الجهاز المصرفي والمالي وعدم القدرة على تطويره، بالإضافة إلى انسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.
- 8- حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة، مما أدى إلى زيادة الإنفاق.
- 9- تحويل الاستثمار في الأوراق المالية إلى إيداعات بالبنوك بسبب الرفع في أسعار الفائدة للحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية.
- 10- توسيع التعامل بالمشتقات المالية، فتح المجال واسعا للمضاربات المحفوفة بالمخاطر.
- 11- الاعتماد في تمويل العجز في الموازنة العامة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- فرع 2: انعكاسات الأزمة الآسيوية على الصعيدين الداخلي والدولي: لقد انتهت الأزمة الآسيوية بنفس السرعة التي تفجرت بها، بعدما تركت وراءها آثارا وانعكاسات عديدة على الصعيدين الداخلي والعالمي .
- فأما داخليا، فقد أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصاداتها وعلى مناخها السياسي والاجتماعي، ولعل من أهمها :
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو في هذه الدول خلال السنوات السابقة لحدوث الأزمة وبخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير .
- تضاؤل الثقة بالأنظمة الاقتصادية والسياسية القائمة، وهو ما جعل هناك صعوبة كبيرة في إعادة الثقة وعودة رؤوس الأموال الهاربة.
- جعلت الأزمة الملايين من الآسيويين يواجهون فقرا مفاجئا، وخاصة بعد تزايد معدلات البطالة نتيجة إنهيار العديد من الشركات والبنوك.

- خسارة ملاك الأموال الآسيويين وعددهم 57 من بين أغنى 200 رجل في العالم مبلغ 21 مليار دولار مقابل ارتفاع ثروة أغنياء أوروبا وأمريكا.

وأما دوليا، فقد أدت الأزمة إلى حدوث آثار وانعكاسات على الصعيد الدولي، والتي نوجزها فيما يلي:

- أدت الأزمة الآسيوية إلى تدهور مؤشرات البورصات الأوروبية والأمريكية، إن حدوث الأزمة الآسيوية كان له تأثيره الواسع في انخفاض الطلب الآسيوي على السلع العالمية، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها، ومنها الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول، ومن ثم فكان للأزمة تأثير واسع على عدة دول ومنها إفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما كان لها تأثير واسع على الاقتصاد الياباني نظرا للارتباط الواسع بين اقتصاد اليابان واقتصاديات الدول التي ضربت فيها الأزمة، لكن آثار الأزمة على أوروبا كانت أقل حدة، وهو ما يعكس تجارتها المحدودة نسبيا مع البلدان التي ضربت فيها الأزمة، والواقع أن أوروبا استفادت من معدلات التبادل التجاري التي انخفضت نتيجة انخفاض أسعار النفط والمواد الخام وتدني الإيرادات في أسواق رؤوس الأموال.¹

رغم وجود كل تلك التأثيرات السلبية للأزمة الآسيوية على اقتصاديات الدول الآسيوية وعدة دول من العالم، إلا أن هذا الانخفاض في قيمة المواد الأولية في الدول المعنية بالأزمة سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظرا لانخفاض أسعارها، وإذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية إلى دول المنطقة على المدى الطويل.

فرع 3: جهود صندوق النقد الدولي في حل الأزمة الآسيوية:

وسط هذا التدهور الحاد في المنطقة الآسيوية كان يستوجب على صندوق النقد الدولي التدخل لإنقاذ الاقتصاديات الآسيوية التي نالت منها الأزمة بشكل كبير، وجاء هذا التدخل عبر جملة من البرامج، نلخص أهم نقاطها فيما يأتي:

- قام الصندوق بمساعدة الدول الثلاث الأكثر تضررا بالأزمة، وهي: كوريا، أندونيسيا وتايلندا، من خلال وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى استعادة الثقة، يشرف على إعداده ومتابعته صندوق النقد الدولي

¹ - سلعة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 9-10

- تقديم مساعدات مالية تقدر بـ 26 مليار (وح س خ) شريطة تطبيق برنامج إصلاح في اندونيسيا، كوريا وتايلندا، رافق مساعدة الصندوق في سنة 1997 مساعدات مالية قدرت بـ 77 مليار دولار تم تقديمها من طرف جهات متعددة الأطراف.

- قام كل من الصندوق والمانحين الدوليين في منتصف سنة 1998 بمضاعفة المساعدات بـ 01 مليار (وح س س خ)، وبـ 05 مليار دولار على التوالي للدول الثلاث المذكورة سلفا، وفي 23 جويلية 1998 وصلت المبالغ الممنوحة فعليا إلى 18 مليار (وح س خ) من أصل المبالغ الملتمزم بها.

- تكثيف مشاورات الصندوق مع باقي الدول الأخرى المتأثرة بالأزمة وحتى ولو لم تكن تنتمي منطقة الأزمة، وهذا أجل منع العدوى، وبالتالي التقليل من الحاجة إلى تقديم المساعدات المالية.

- التعجيل بإجراءات التمويل في حالة الطوارئ

- إنشاء تسهيل الاحتياطي الإضافي من أجل مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات استثنائية كبيرة وغير متوقعة في موازين مدفوعاتها لحاجات التمويل قصير الأجل الناتج عن الخسائر الفجائية المترتبة عن فقدان ثقة السوق

- التكثيف من التنسيق مع مختلف المؤسسات المالية الأخرى مثل البنك العالمي والبنك التنموي الآسيوي والمانحين الدوليين بحذف مضاعفة المساعدات المالية الرامية إلى تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي للدول المتضررة من جراء الأزمة؛ تكثيف الحوار مع نقابات الدول المطبقة لبرامج الصندوق من أجل تقادي الحركات الاحتجاجية ضد سياسات الصندوق في هذه الدول؛

- القيام بنشر خطابات النوايا لكل من كوريا، أندونيسيا وتايلندا بعد موافقة سلطات هذه الأخيرة من أجل التعرف أكثر على سيرورة هاده البرامج؛ تعزيز عمل التواصل لدى سلطات الدول المتعرضة للالتزامات مثل (تعيين M Narvekar مساعد المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي كمستشار رئيس دولة أندونيسيا، وتعيين ممثل عن الصندوق في كل من كوريا وتايلندا، بالإضافة إلى الأعمال التي قام بها مكتب الصندوق لمنطقة آسيا -الباسيفيك)¹

¹ قريدة معمر، أهمية اصلاح صندوق النقد الدولي في اداء النظام المالي العالمي، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017 ص 92-93.

المطلب 2: الأزمة المالية العالمية 2008:

فرع 1: تشخيص الأزمة وجذورها: رغم أن الأزمة المالية لم تظهر بشكل واضح حتى سنة 2008 ، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000 ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 15 % ، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدحول المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسمأة بالقروض " الرديئة" ، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد. ومع بداية عام 2006 وحدثت حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 25.5 %، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93 %، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم.¹

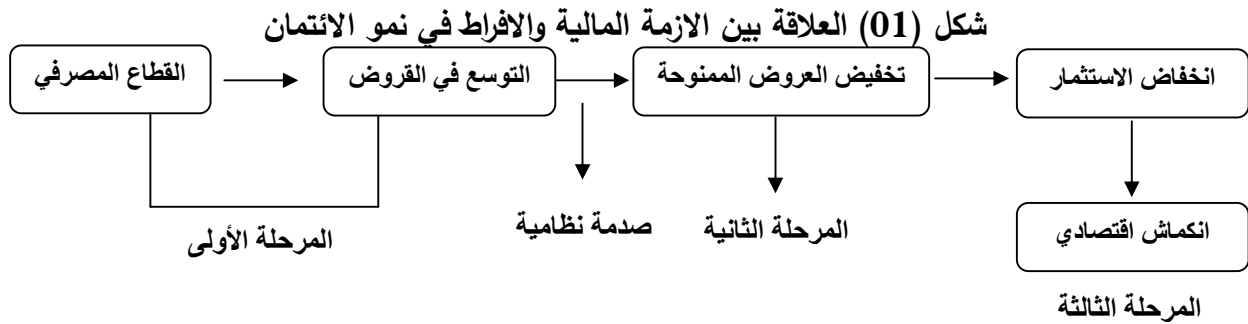
فرع 2: أسباب أزمة 2008 واثارها على الاقتصاد العالمي:

1-أسباب الأزمة: يرجع الكثير من الاقتصاديين أزمة الرهن العقاري إلى ما يلي:

أ- اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية: فقد شهدت الدول الصناعية المتقدمة في ظل العولمة حدوث انحراف في مسار أنشطتها الاقتصادية وحدثت حالة من عدم التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية، وقد تمثل مظهر هذا الانحراف بحدوث تراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية الحيوية مقابل تعاظم نمو الأنشطة الخدمية والقطاعات الاقتصادية الطفيلية ذات المردود الريحي المالي والوهمي ضمن دورة إنتاجية قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل ويمكن إجمال سبب التراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية إلى ما يلي:

¹ مطاي عبد القادر و اخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7

- تطبيقات أفكار العولمة التي شجعت انتقال الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لعوامل اقتصادية عديدة أهمها رخص الأيدي العاملة وتوفر المواد الأولية
 - سلوكيات المستثمرين الذين اتجهوا في استثمار السيولة المالية الضخمة المتجمعة لديهم في مشاريع خدمية ذات مردود كبير ضمن دورات إنتاجية قصيرة قياسا لمدتها في الأنشطة الإنتاجية، مثل نشاط المضاربة بالأوراق المالية والاستثمار في قطاع العقارات كأفضل مجالات الاستثمارات له.
- ب-التوسع في منح قروض عقارية عالية المخاطر: تسمى هذه القروض أيضا بالقروض العقارية من الدرجة الثانية، وهي عبارة عن قروض تمنح للمقترضين الذين لا تتوفر فيهم شروط الإقراض التقليدية المرتبطة بالقطاع العقاري، وهذا بسبب تاريخه الائتماني السيئ وليس له مساهمة شخصية أولية، وليس له وثائق عن دخله، ولهذا فإن عملية الإقراض هذه توصف بأنها عملية مرتفعة المخاطر.



المصدر: عبيد الكريم شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 208.¹

ومن ملاحظة الشكل (01) يتبين ان التوسع المفرط في الائتمان غالبا ما يؤدي إلى الانكماش في نهاية المطاف ويتم من خلال ثلاث مراحل وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: كنتيجة لانتعاش الاقتصاد يزداد حجم القروض بزيادة المردودات المتوقعة، تزداد المنافسة بين البنوك مما يقلل من علاوات الخطر والتساهل في شروط الإقراض يزيد من القروض الموزعة ويرتفع تبعاً لذلك المخاطر التي يتحملها البنك.

المرحلة الثانية: حدوث صدمة اقتصادية كحالة الفقاعة في الأسهم أو العقارات فيحدث الخطر النظامي وتقلص القروض وترتفع علاوات الخطر.

¹ نفس المرجع السابق، ص 8

المرحلة الثالثة: مع انخفاض القروض التي تمنحها البنوك لإراض الاستثمار والاستهلاك ينخفض حجم النشاط الاقتصادي فتحدث حالة الانكماش.

ج-التوريق: عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه "المحفظة من الرهون العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق.

د-ضعف رقابة السلطات النقدية: لقد ساعد على ازدهار الابتكارات المالية مناخ السياسة النقدية المتساهل للاحتياطي الفدرالي الأمريكي وضعف رقابته على المؤسسات المالية، هذا الضعف أدى إلى عدم احترام الكثير من البنوك للاحتياطي الائتماني الأدنى.

هـ-التوسع المالي الضخم غير المنضبط في إصدار الأصول المالية: لقد كان للقطاعات المصرفية دور كبير في التوسع الضخم في إصدار الأنواع المتعددة من الأصول المالية المتنوعة وفي زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وترسيخ الثقة في هذه الأصول مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني.

ي-انعدام الثقة بين المؤسسات المالية: من الأسباب المألوفة للأزمات المالية اهتزاز الثقة في اقتصاد دولة ما، أو في قيمة عمل غير أن هذه المسألة أخذت بعدا آخر خلال الأزمة المالية العالمية، حيث غابت الثقة بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم فيما بينها.

2-آثار الأزمة المالية العالمية: تعتبر الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدتها النظام الرأسمالي منذ أزمة 1929، وقد تفوقها في الحجم وفي سرعة انتقالها إلى مختلف دول العالم، وذلك بفضل العولمة، ومن خلال الروابط التجارية والروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم. وقد أثرت الأزمة المالية على عدة مجالات تتمثل فيما يلي:

1-آثار الأزمة على أسواق رأس المال: إن أول تداعيات الأزمة المالية على البورصة الأمريكية إذ انخفض مؤشر داوجونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى من 9258 نقطة إلى 8579 نقطة أي بمقدار 679 نقطة وبمعدل 7.3%. وقد انتقلت الأزمة إلى معظم الأسواق المالية، فبعد هبوط أسهم بورصة وول ستريت انخفض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية، ولتوضيح حجم

الخسائر التي لحقت بالبورصات العالمية وحجم الانخفاض الذي لحق بالأوراق المالية، وأهم الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (03) معدل الانخفاض في قيمة الأوراق المالية وأكبر القطاعات المتضررة في أهم الدول (سنة 2008).

الدولة	معدل الانخفاض	أكبر القطاعات المتضررة
الولايات المتحدة	36 %	قطاع البنوك والعقارات والسيارات
اليابان	46 %	قطاع السيارات والصادرات
ألمانيا	41 %	قطاع البنوك والسيارات، والدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا اقتصاديا
بريطانيا	34 %	قطاع البنوك والعقارات، وأول دولة في العالم تواجه ركودا
كندا	34 %	العقارات وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا أثناء الأزمة
فرنسا	42 %	قطاع البنوك والسيارات
الصين	50 %	النشاط الصناعي، واضطرت الدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتم لانخفاض الصادرات
الهند	50 %	النشاط الصناعي، رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو ولكن دون 7 %
إيطاليا	49 %	قطاع الطيران
المكسيك	33 %	قطاع البترول
روسيا	66 %	قطاع البترول
إندونيسيا	50 %	قطاع الأخشاب وتراجع معدلات النمو من 10 % إلى 6 %
كوريا الجنوبية	42 %	قطاع التصدير
تركيا	53 %	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
السعودية	40 %	قطاع البترول
جنوب إفريقيا	36 %	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
أستراليا	42 %	قطاع الزراعة
البرازيل	44 %	قطاعات المعادن والاشخاب والسيارات

المصدر: ابراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية

الاسكندرية 2009 ص75

2- نقص السيولة النقدية: قدمت المؤسسات المالية الأمريكية تسهيلات ائتمانية لجميع فئات المجتمع الأمريكي قصد شراء عقارات بالتقسيط وبأسعار فائدة متدنية بمعدل 1 % وبدون ضمانات سوى ملكية العقار. مما أدى إلى استنزاف خطير للسيولة النقدية وحصرها في الأصول العقارية ضعيفة السيولة، وبعد ارتفاع سعر الفائدة إلى 5.25 % مما أدى إلى عدم مقدرة الأفراد تسديد أقساط القرض وبالتالي رفع من حدة استرداد العقار للمؤسسات العقارية، ترتب على ذلك إغراق الاقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة مما نتج عنه امتصاص للسيولة النقدية بالمؤسسات المالية العالمية، كما أن فقدان الثقة ما بين المؤسسات المالية في مجال التعاون فيما بينها في منح الائتمان أدى إلى ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية.

3- الركود الاقتصادي: أنت الأزمة المالية إلى دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي نتيجة انخفاض الاستهلاك وتقليص إنفاق الشركات والنشاط الإسكاني، وانعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة، إذ حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قياسيا خلال سنة 2008 بلغ 455 مليار دولار وزيادة قدرها 50 % مقارنة بسنة 2007. وحقق الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي في سنة 2008 عجزا بقيمة 27.2 مليار أورو (ما يعادل 36 مليار دولار) مقارنة ب 16.1 مليار أورو سنة 2007. وتفاقم العجز التجاري في روسيا إلى 44.8 مليار أورو مقارنة ب 32.9 مليار أورو. فيما بقي العجز ثابتا مع الصين بمقدار 86 مليار أورو، بينما تراجع في اليابان بشكل طفيف إذ بلغ 19.6 مليار أورو مقارنة ب 20.2 مليار سنة 2007. ويؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية، وبالتالي انخفاض الطلب على الطاقة، ويؤدي إلى أسعار المحروقات مما يؤثر سلبا على الدول التي تصدر البترول، بحيث تنخفض حصيلة الصادرات، ما يشكل ضغوطا متزايدة على الموازنات العامة ومستوى الإنفاق ومعدلات النمو. وحسب تقرير البنك الدولي لعام 2008 فإن نمو الناتج المحلي العالمي سيصل 0.9 % سنة 2009، ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 4.5% مقابل 7.9 % سنة 2007.

4- تفاقم البطالة : يعتبر ارتفاعه معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، و قد تأثر سوق العمل بعد الركود الاقتصادي و انخفاض الطلب و نقص التمويل، مما دفع بالمؤسسات بتسريح عدد هائل من العمال، و في دراسة صدرت عن مكتب

العمل الدولي فإن عدد الأفراد المعرضين للبطالة على مستوى العالم وصل 210 مليون شخص سنة 2008 بعدما كان 190 مليون شخص سنة 2007 الأمر الذي دفع برئيس المنظمة الدولية للعمل إلى القول (نحن في حاجة إلى عمل سريع و منسق للحكومات لتقادي أزمة اجتماعية يمكن أن تكون قاسية، مستدامة وعالمية).¹

5- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI من (2.1) تريليون عام 2007 إلى (1.7) تريليون دولار عام 2008 وإلى (1.1) تريليون دولار عام 2009.

6- ارتفاع مستوى الدين الإجمالي العام في معظم دول العالم خاصة المتقدمة منها، إذ سجل الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية (84.3%) بعد ان كان (71.1%) عام 2008، وفي اليابان ارتفع الدين من (194.7%) إلى (217%) وفي منطقة اليورو من (69.5%) إلى (79.0%) للمدة نفسها.²

فرع 3: الاجراءات المتخذة لاحتواء الازمة على مستوى دولي:

1- الخطة الأمريكية للإنقاذ: سعت الإدارة الأمريكية لإنقاذ القطاع المصرفي من خلال قيام الدولة بشراء أصول هائلة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهون العقارية بهدف تأمين للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية ، وتشجيع النمو الاقتصادي ،زيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن وجاءت الخطة الأمريكية للإنقاذ تتضمن أساسيات مهمة و هي الإقراض ، تأمين و الدمج للبنوك والمؤسسات المتعثرة بهدف إنقاذ هذه المؤسسات وإنقاذ الاقتصاد والحيلولة دون انهيار القطاع المالي والمصرفي وبالتالي انهيار الاقتصاد الكلي ، هذه الخطط هي تهدف للحد من الأزمة وليس معالجة الأزمة وأسبابها من خلال البحث عن الحقيقة وراء هذه الانهيارات و طريقة إدارة الاقتصاد والمنطلق الفكري الرأسمالي والذي يشكل المحور الأساسي في النشاط الاقتصادي القائم على فلسفة أن الدولة (تحكم و لا تملك) أو على مبدأهم الشهير دعه

¹ ناصر مراد، اثار الازمة الاقتصادية الراهنة، حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة الجزائر ص7-8

² عبد الكريم شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

يعمل -دعه يمر إضافة للاقتصاد الأمريكي القيادي للنظام الرأسمالي والقائم على مبدأ الخصخصة وحرية التجارة و تهميش دور الدولة الاقتصادي.¹

2- خطط الإنقاذ الأوروبية:

- في بريطانيا، اشتملت حزمة الإنقاذ التي أقرتها الحكومة البريطانية على استثمار 25 مليار جنيه إسترليني مباشرة في حصص أسهم. وتدخلت لإنقاذ بنك "أتش بي أو أس" عن طريق قيام بنك لويدز، بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني. كذلك قامت الحكومة البريطانية بدعم مبادرة لإنعاش سوق العقارات من الركود بتكلفة تصل إلى نصف مليار جنيه إسترليني.

- وفي فرنسا اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو (491 مليار دولار) ، وتسعى الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق، وضمان إعادة تمويل المصارف ي شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف. أما في ألمانيا فقد قامت الحكومة الألمانية بتأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربعمئة مليار يورو (أكثر من 540 مليار دولار) لإعادة استقرار النظام المالي وضمان الأمن المالي للمواطنين

- في روسيا: أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان) خطة اقترحها الرئيس ديمتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار يورو (84 مليار دولار)، وقام البنك المركزي في روسيا بضخ 37 مليار دولار في صورة قروض طويلة الأجل للبنوك، كما قرر تخفيض الاحتياطي 0% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي.

3- خطط الإنقاذ الآسيوية:

- في الصين، ألغت الحكومة الضرائب على شراء الأسهم، كما قامت بشراء أسهم من الأسواق لمؤسسات مالية تابعة للدولة، وقد أعلن البنك المركزي الصيني خطة قوامها 4 تريليونات يوان "586 مليار دولار" لتحفيز الاقتصاد الصيني، وقد جمدت شركات صينية مدرجة خطأً لجمع أموال تتجاوز قيمتها مليار دولار مع بدء تأثر الاقتصاد الصيني السريع النمو بأزمة الائتمان وانخفاض أسعار الأسهم.

¹ رملي محمد ومسعي رابع، الازمة الاقتصادية العالمية 1929 والازمة المالية العالمية 2008، نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة المجلد 3 العدد 1 (2019) ص 74.

- وفي اليابان، قام البنك المركزي الياباني بضخ 14.2 مليار دولار أمريكي إلى الأسواق؛ لمنع حدوث اضطراب في معدلات السيولة النقدية بالأسواق.¹

فرع 4: جهود صندوق النقد الدولي في مساعدة بلدانه الأعضاء لمواجهة الأزمة العالمية:

لقد كان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 آثارا بالغة على اقتصادات العديد من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي مما دفعها إلى طلب الدعم المالي والفني من الصندوق. ولتلبية طلبات بلدانه الأعضاء المتضررة من الأزمة، قام الصندوق بزيادة طاقة إقراضه إلى جانب تكثيف مساعداته الفنية في عدد من المجالات خاصة تلك التي لها علاقة بإجراءات التصدي للأزمة.

أولاً: تلبية الاحتياجات المالية للبلدان المتضررة من الأزمة:

أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من ضغوط على ميزان المدفوعات في العديد من البلدان إلى زيادة الطلب على التمويل الذي يقدمه صندوق النقد الدولي. واعتبار من بداية السنة المالية 2009 (ماي 2008) وحتى عام 2014 صدرت الموافقة على عدد غير مسبوق من الاتفاقات، وبلغت التزامات الإقراض التي تعهد بها الصندوق أعلى مستوياتها:

فخلال السنة المالية 2009 وافق المجلس التنفيذي على تخصيص 65,777 مليار وحدة حقوق سحب خاصة لخمسة عشر بلدا مقارنة بـ 0,899 مليار وحدة حقوق سحب خاصة خلال السنة المالية 2008، وذلك بموجب تسهيلات الإقراض التي يقدمها الصندوق بشروط غير ميسرة، وقد كانت المكسيك صاحبة أكبر تمويل بحوالي 31,5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وقد صدر عدد من هذه الاتفاقات باستخدام آلية التمويل العاجل (جورجيا في سبتمبر 2008، هنغاريا وأيسلندا وباكستان، وأوكرانيا في نوفمبر 2008، لاتفيا ديسمبر 2008، أرمينيا مارس 2009).

وتزايد الطلب على موارد صندوق النقد الدولي بوتيرة سريعة خلال السنوات 2010، 2011، حيث وافق المجلس التنفيذي في السنة المالية 2010 على عقد أربعة عشر اتفاقا، بلغت قيمتها 72.2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة مضافا إليها نحو 5,43 مليار وحدة في إطار اتفاقات معززة ليصل إجمالي التزامات الصندوق خلال هذه السنة المالية نحو 77,63 مليار وحدة، وبلغ عدد الاتفاقات: 2011 ثلاثة عشر اتفاقا

¹ احمد محمد احمد أبوطه، مرجع سبق ذكره، ص 187-188

بقيمة 142,2 مليار وحدة. وبالمثل عمل صندوق النقد الدولي على مساعدة البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل المتضررة من الأزمة واعتبارا من النصف الثاني من عام 2008 وحتى 30 أبريل 2009 أصدر الصندوق موافقات على تقديم قروض بشروط ميسرة، وعلى زيادة موارد لاتفاقات قائمة لـ 26 بلدا، بلغت قيمتها 1.128 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، ووصل إجمالي القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة نحو 4.1 مليار وحدة لـ 56 بلد منخفض الدخل. وارتفعت تعهدات الإقراض خلال السنة المالية 2010 لتبلغ قيمتها 2,209 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، واستفاد منها حوالي 63 بلدا، و 1.130 مليار وحدة في عام 2011، وحوالي 1.944 مليار وحدة في عام 2012.¹

وهكذا، بلغت التزامات الإقراض التي تعهد بها صندوق النقد الدولي خلال سنوات الأزمة أعلى مستوياتها على الإطلاق، فقد حدث ارتفاع حاد في الالتزامات الجديدة التي أبرمها الصندوق من 1,33 مليار وحدة حقوق سحب خاصة عام 2008 إلى 66,90 مليار و 79,84 مليار وحدة حقوق سحب خاصة في السنوات المالية 2009 و 2010 على الترتيب. واستمرت الالتزامات تتزايد لتصل الى 143,34 مليار وحدة حقوق سحب خاصة سنة 2011 وهو مستوى لم يسبق لصندوق النقد الدولي ان وافق على مثله منذ نشأته. ومن اهم الاسباب وراء ارتفاع التزامات الاقراض التي تعهد بها الصندوق منذ 2010 هو انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية، فخلال الفترة 2010-2013 طبقت كل من اليونان، ايرلندا، البرتغال، قبرص برامج للتصحيح الاقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي .

فخلال السنة المالية 2011 وافق الصندوق على برنامج للإصلاح الاقتصادي مع اليونان يغطي ثلاث سنوات وقيمه 110 مليار يورو ساهم صندوق النقد الدولي بنحو 27,3 بالمائة، أي ما يعادل 30 مليار يورو، وهو ما يمثل 3212 بالمائة من حصة اليونان في صندوق النقد الدولي، وذلك في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني. وبرنامجا مع ايرلندا قيمته 85 مليار يورو ساهم الصندوق بـ 22,5 مليار ما يعادل 2321,8% من حصة ايرلندا في عضوية الصندوق. وخلال السنة المالية 2012 وافق الصندوق على برنامج تمويلي مع الاتحاد الأوروبي لصالح البرتغال قيمته 78 مليار يورو بلغت مساهمة الصندوق 26 مليار يورو ما يعادل 2305.7% من حصة العضوية، وآخر لصالح اليونان يغطي أربع سنوات، ويتيح لها الحصول على حوالي 28 مليار يورو من خلال تسهيل الصندوق الممدد وهو مستوى استثنائي من موارد

¹ صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي، في ظل الازمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 15، العدد 20، 2019، ص 6

الصندوق يصل إلى 2158,8 بالمائة من حصة عضوية اليونان. ويشكل هذا الاتفاق جزءاً من البرنامج التمويلي مع الاتحاد الأوروبي قيمته 130 مليار يورو. وفي 15 ماي 2013 عقد الصندوق برنامج إنقاذ مالي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي قيمته 10 مليار يورو لصالح قبرص، ساهم الصندوق بـ 1 مليار يورو 563% من حصتها في الصندوق.

وقد كانت هذه المبالغ السبب الرئيسي وراء ارتفاع مستوى الإقراض خلال الفترة 2011-2013.

ثانياً: تقديم المساعدة الفنية لمواجهة الأزمة، ازداد الطلب على المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي خلال سنوات الأزمة. ومن أجل تلبية هذا الطلب المتزايد، اتسعت أنشطة صندوق النقد الدولي المعنية بتقديم المساعدة الفنية لبلدانه الأعضاء، سواء كان لديها برامج مع الصندوق أو لا، وقد ارتكزت المساعدة الفنية في بداية الأزمة على عدد من المجالات الحاسمة في إجراءات التصدي للأزمة وتحقيق التعافي مثل:¹

- إدارة النقدية وضوابط الإنفاق وأطر الموازنة الحماية السيولة الحكومية ومساعدة في تفعيل مسارات موثوقة لتصحيح أوضاع المالية العامة (اليونان، أيسلندا، جامايكا، لاتفيا، بولندا، رومانيا).

- تقوية الإدارة الضريبية لمواجهة التراجع الحاد في الإيرادات الناجم عن الأزمة (اليونان، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، أوكرانيا).

- التشريعات المصرفية الطارئة، والعمليات النقدية لمواجهة الأزمة وإدارة الدين العام (أيسلندا).

- إعادة هيكلة البنوك وتقوية تامين الودائع (هنغاريا، لاتفيا، الجبل الأسود).

- تعزيز اطر تسوية الأوضاع في المؤسسات المالية (لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا، أوكرانيا).

- تحسين نظام الإعسار في قطاع الشركات (لاتفيا، صربيا، أوكرانيا).

- تقييم تأثير إعادة هيكلة الديون وحماية البنوك (جامايكا).

- تعزيز التأهب للآزمات والتخطيط للطوارئ في القطاع المصرفي (أرمينيا، الدومينيكا، نيجيريا، وبنا)

¹ نفس المرجع السابق، ص8

المطلب الثالث: الأزمة الحالية كوفيد 2019:

فرع 1: تشخيص الازمة واسبابها:

لقد أملت مقتضيات حماية الصحة العالمية ايقاف عجلة الاقتصاد العالمي بعد استيقاظ العالم على فيروس خطير معدي، سمي كوفيد 19 مصدره الصين، فأغلقت المتاجر وجمد العمل في المصانع وفرضت قيود شديدة على حرية الحركة وهي كارثة الحقها الاقتصاد بنفسه، كاستجابة ضرورية من السياسات للحد من انتشار الفيروس، أدت جائحة كوفيد-19 والإغلاق العام الذي فرض على نطاق واسع في عام 2020 إلى أسوأ موجة انكماش يشهدها العالم في وقت السلم منذ حقبة الكساد الكبير. ففي النصف الأول من عام 2020، حدثت انهيارات قياسية في الناتج ولم يتحقق إلا تعاف جزئي في النصف الثاني من العام مع إعادة فتح الاقتصادات تدريجياً، بدعم من الإجراءات الحاسمة على صعيد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. وفي حين أن النجاح الملحوظ في التوصل إلى اللقاحات المضادة للفيروس يبعث على الأمل في التغلب على الجائحة، فإن موجات المرض الجديدة وتحوّر الفيروس يندران بفترة من عدم اليقين محفوفة بالمخاطر في عام 2021 وفي عدد يناير 2020 من مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، أجرى الصندوق تعديلات بالزيادة في تنبؤاته للنمو العالمي في عام 2021 لكي تعكس بدء عمليات التلقيح ضد الفيروس، واستمرار الدعم الذي تقدمه السياسات في الاقتصادات الكبيرة نظامياً، وتكيف الشركات والأسر مع إجراءات التباعد الاجتماعي. ولكن هذا التوقع محفوف بعدم اليقين ويسلط الضوء على التباعد الصارخ في التوقعات بين البلدان. فمن ناحية، عادت الصين إلى مستواها المتوقع قبل الجائحة في الربع الرابع من عام 2020، ومن المتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة مستوياتها قبل كوفيد هذا العام. ومن ناحية أخرى، من المتوقع في عام 2021 أن يقل دخل الفرد في أكثر من 150 اقتصاداً عن المستويات التي حققتها هذه الاقتصادات في عام 2019. ومن المتوقع في السنوات القليلة القادمة حدوث تباعد بين دخل الفرد في أكثر من نصف الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وبين نظيره في الاقتصادات المتقدمة، ويرجع جانب من التباعد الملاحظ في هذا الصدد إلى فروق التكوين القطاعي بين البلدان. غير أنه يرجع أيضاً إلى شدة الصدمة الصحية ومدى فعالية تعامل الحكومات مع الأزمة وسيتمتعين اتخاذ إجراءات على صعيد السياسات في عدة جهات لتجنب التباعد بين آفاق النمو والخروج من الجائحة بأقل قدر من الندوب. فعلى الجبهة الطبية، أمنت الاقتصادات المتقدمة وبعض الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية جرعات كبيرة من اللقاح وبدأت حملات تلقيح واسعة النطاق تبعث الأمل في تخفيف إجراءات الاحتواء بوتيرة أسرع وتحقيق تعاف أقوى. إلا أن العديد من البلدان النامية

وذات الدخل المنخفض حققت نجاحا أقل في الحصول على اللقاحات. ونتيجة لذلك، فهي تعتمد على آلية «كوفاكس» متعددة الأطراف، التي تضمن تغطية اللقاحات بنسبة لا تتجاوز 20% من السكان ولكن الجائحة لن تنتهي إلا بانتهائها في كل مكان. ولتلقيح ما يكفي من سكان العالم بغية احتواء هذه الجائحة، سيتطلب الأمر تحركا عالميا لزيادة إنتاج اللقاحات، وإتاحة تمويل إضافي لآلية «كوفاكس» وتمويل الترتيبات اللوجستية اللازمة لتلقيح المواطنين. ولم يكن للأزمة عواقب صحية فحسب، بل كانت سببا في الإطاحة بأرزاق الكثيرين وبينما تمتلك الاقتصادات المتقدمة الحيز المالي الكافي للتوسع في تطبيق إجراءات دعم الأسر المدمرة اقتصاديا، فهناك بلدان أخرى، وخاصة تلك التي تعاني من ضيق الحيز المالي، ستكون أمامها مفاضلات صعبة.¹

ومن أسباب هذه الازمة:

- لقد وجد الاقتصاد نفسه على مستوى كل العالم مجبر على تطبيق خيار الاغلاق العام وهذا بهدف احتواء خطر انتشار الفيروس على نطاق اوسع وبالتالي الحاق ضرر اكبر.
- حاجة البلدان لزيادة الانفاق العام في محاربة ازمة كورونا بتوفير المستلزمات الضرورية وتأمين الانتعاش خصوصا في ظل الوضعية الكارثية لقطاعات الصحة في البلدان النامية، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع في الديون السيادية لهاته الدول.
- **خصائصها:** لقد امتازت هاته الازمة بعدة خصائص منها:²
- بدأت هاته الازمة من القطاع الصحي ومن ثم تحولت تداعياتها الى القطاع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.
- ازمة فقراء لأنها اثرت بشكل كبير على الدول النامية وذوي الدخل المحدود لعدم قدرتهم على مواجهتها بالشكل اللازم.
- مفاجئة للعالم وليس هناك استعداد كافي على كل الاصعدة، فتدني مستوى القطاع الصحي في اغلب دول العالم وحتى منها المتقدمة كان سببا في تفاقم الازمة.

¹ غيتا غوبيناث، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2021، ص 1.

² محمد الفنيش، جائحة كورونا: التداعيات والآثار الاقتصادية والاجتماعية خاصة على البلدان النامية، مداخلة في ندوة غرفة الحوار اونلاين 122، مركز الحوار العربي، أكتوبر 2020

- الغموض وعدم اليقين فلم تستطع الحكومات توقع مسار الجائحة او حداثها وبالتالي عدم القدرة على اتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية اللازمة بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب.
- النطاق الواسع والغير مسبوق للازمة فلا توجد اي دولة في العالم لم تتأثر بها.
- وفي الاخير فانه وباتفاق جميع الخبراء الاقتصاديين ان اهم ما ميز هاته الازمة هو ترابط العالمي الذي فرضته، بحيث اصبحت كل الدول في نفس المركب وملزمة بالتعاون الدولي.

فرع 2: آثارها: مع استمرار فيروس كورونا في جميع انحاء العالم لجأت الحكومات الى فرض تدابير و اجراءات في مجال الصحة العامة مثل التباعد من اجل الحد من انتشار العدوى، ومع ذلك فان اتخاذ مثل هاذي الخطوات تسبب بوقف تدفق البضائع و شل حركة الافراد، وحالة انغلاق شهدتها الدول وكانت من آثارها:

- ركود اقتصادي وانهيارات في اسواق المال.
- تراجع حجم التجارة الخارجية والاستثمارات بين الدول.
- ارتفاع حجم العجزات المسجلة على مستوى الموازنات الداخلية والخارجية.¹
- زيادة معدلات البطالة فحسب البنك الدولي 250 مليون وظيفة فقدت.
- زيادة معدلات الفقر وتراجع المستوى المعيشي
- وحسب البنك الدولي ربع مليون فرد دخلوا في مجاعة عبر العالم و100 مليون أصبحوا تحت خط الفقر حسب نفس المصدر.
- خسائر بشرية فأیضا حسب البنك الدولي 127 مليون اصابة , 2مليون و 800 الف وفاة.²
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية والناشئة وحتى المتقدمة، فيتوقع الصندوق انخفاض النمو العالمي الى (-3%) في 2020.
- التأثير السلبي على القطاعات الاقتصادية بتفاوت، فنجد قطاع السياحة الاكثر تضررا.
- انخفاض كبير في اسعار النفط

¹ علاوي محمد الحسن، تفعيل و اصلاح عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية كالية لتجاوز مخلفات كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي،

ندوة الانتقال الدولي للازمات الاقتصادية وتداعيات العولمة جائحة كورونا نموذجا على منصة زوم، 10 فيفري 2021

² محمد الفنيش، التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا والمشاكل الاقتصادية التي تواجه المنطقة العربية، مداخلة في ندوة غرفة الحوار اونلاين 14، مركز الحوار العربي، أبريل 2021.

- اغلاق المدارس سيؤدي الى التقليل في المهارات والتحصيل العلمي وهو ما سينعكس سلبا على مستقبل التعليم في هاته الدول خصوصا النامية التي تعذر عليها تطبيق اسلوب التعليم عن بعد.¹
- تكاثف لجهود الحكومات غير مسبوق ففي سياق مكافحة الجائحة،بادرت الحكومات بالجمع بين التدخلات الكبيرة لدعم احتياجات الصحة العامة و اتخاذ اجراءات على صعيد المالية العامة تصل الى 8.7 تريليون دولار تقريبا.²

فرع 3: جهود الصندوق في ادارة الازمة:

الصندوق يستجيب لأزمة فيروس كورونا بسرعة وحجم من المساعدات المالية ليس لهما نظير من أجل مساعدة البلدان على حماية أرواح الناس وأرزاقهم، وخاصة محدودي الدخل. فالصندوق في صدارة شبكة الأمان المالي العالمية-ويعمل على تسخير كامل طاقته الإقراضية البالغة تريليون دولار أمريكي في خدمة بلدانه الأعضاء.

وإلى جانب إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم المساعدة الفنية، يركز الصندوق جهوده على خمسة مسارات، هي كالتالي:³

1-التمويل الطارئ - يستجيب الصندوق حاليا لعدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ - من 102 بلدا حلى الآن فقد قام الصندوق بمضاعفة حدود الاستفادة من تسهيلات التي تتيح التمويل الطارئ - اي التسهيل الائتماني السريع * (RCF) وأداء التمويل السريع (RFI) - مما يسمح له بتلبية الطلب المتوقع على التمويل بحوالي 100 مليار دولار ويتيح هذان الاتسبيان للصندوق تقديم المساعدات الطارئة للبلدان الأعضاء دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو. وقد صدرت موافقة المجلس التنفيذي بالفعل بسرعة قياسية على تقديم التمويل لأكثر من 20 بلدا.

2- منح تخفيف أعباء الديون - قام المجلس التنفيذي مؤخرا بالموافقة على تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون 25 بلدا من حامل "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الدين" (CCRT) بعد أن زادت موارده وذلك في إطار استجابة المالدوق للمساعدة في التصدي لتأثير جائحة كوفيد- 19 وهذا يتيح منحا

¹ غيتا غوبيناث، مرجع سبق ذكره، ص 2.

² كريستالينا غورغيفا، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2020، ص 1.

³ صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي في مواجهة كوفيد 19، ص 1 من الموقع imf.org/ar/about/faq/imf-response-to-covid-19

لأقضى البلدان الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة لتغطية التزامات ديونها تجاه الصندوق لفترة مبنية لغلي الستة أشهر القادمة يساعدها على ترجيه المزيد من مواردها المالية الشحيحة إلى جهود التعامل الطبي مع الطوارئ وشيرها من جهود الإغاثة الضرورية وبعمل الصندوق حاليا على زيادة موارد "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" إلى ثلاثة أضعاف من حوالي 500 مليون دولار أمريكي إلى 1.4 مليار دولار أمريكي، بما يسمح بإطالة مدة تخفيف أعباء الديون

3- دعوات تخفيف أعباء الديون الثنائية - أعربت السيدة مدير عام الصندوق ورئيس البنك الدولي عن إدراكهما العبء الثقيل التي تضعه هذه الأزمة على كاهل البلدان منخفضة الدخل، وفي 25 مارس، وجه دعوة لدائنين الثنائيين لتعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة على أفقر البلدان وقد استجابت مجموعة العشرين لهذه الدعوة في 15 إبريل لتعليق مدفوعات إعادة سداد الديون الثنائية الرسمية المستحقة على أفقر البلدان واستجابت مؤسسة التمويل الدولية كذلك لهذه الدعوة وحثت الدائنين من القطاع الخاص على عدم تحصيل مدفوعات الدين حتى نهاية العام بدون إعلان المقترضين متخلفين عن السداد.

4. تعزيز السيولة - وافق الصندوق أيضا على إنشاء خط جديد للسيولة قصيرة الأجل (SLL) لتقوية الأمان المالي العالمي. ويشكل هذا التسهيل دعما مساندا دوارا وقابلا للتجديد للبلدان الأعضاء التي تتميز بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير.

5. تعديل ترتيبات الإقراض القائمة - يعمل الصندوق كذلك على تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة الناشئة عن فيروس كورونا، ومن ثم إتاحة توجيه الموارد القائمة للإنفاق الضروري على المستلزمات والمعدات الطبية.

كما قدم توصيات باتخاذ اجراءات وهي ان تركز البلدان على ثلاث اولويات:¹

1- حماية الأرواح: وهذا يعني أن البلدان ينبغي أن تضع النفقات العامة الموجهة للصحة على رأس قائمة الأولويات. وهذا يشمل تمويل النظم الصحية - أي إيصال الموارد إلى الأطباء والمرضى والمستشفيات، وشراء المعدات الطبية، ومساعدة الفئات الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة. ويعني كذلك الامتناع عن فرض القيود على تصدير المستلزمات الطبية حتى يتمكن الجميع من الحصول عليها، بما في ذلك البلدان الفقيرة.

¹ نفس المرجع السابق، ص 2.

2- حماية الأرزاق: هذا يعني ضمان إتاحة الإمدادات الحيوية للأسر ومنشآت الأعمال خلال هذه الفترة من التوقف الاقتصادي التام. وهذا يشمل التحويلات النقدية، ودعم الأجور، والتخفيف الضريبي، لمساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم ومساعدة منشآت الأعمال على البقاء. وبالنسبة لمن تم تسريحهم من العمل، يمكن زيادة تأمينات البطالة مؤقتاً، بمد فترتها، أو زيادة الإعانات، أو تخفيف شروط الأهلية للاستفادة منها. وفي حالة عدم إدراج الإجازات لأسباب مرضية أو عائلية ضمن المزايا الاعتيادية.

3- الاستعداد للتعافي: ينبغي أن تعمل البلدان مع المتخصصين في الصحة العامة لوضع الخطط لإعادة فتح الاقتصاد. وينبغي أن تتأهب البلدان كذلك لتطبيق دفعة تنشيطية من المالية العامة لزيادة الطلب والمساعدة على استئناف دوران عجلة الاقتصاد. وبمجرد انحسار الأزمة الراهنة، ستواجه البلدان مستويات مديونية مرتفعة، وحالات إفلاس، وبطالة، وتزايد عدم المساواة.

وستتوقف وتيرة التعافي الاقتصادي على السياسات التي تتخذ أثناء هذه الأزمة. فإذا كفلت السياسات عدم فقدان العمالة لوظائفها، وعدم إجلاء مستأجري العقارات السكنية ومالكها، وتجنب إفلاس الشركات، والحفاظ على شبكات الأعمال والتجارة، سيتحقق التعافي في وقت أقرب وبصورة أكثر سلاسة.

وفي مجال الاستشارات الفنية نجد، استشارات الصندوق لتعزيز الحوكمة: في أعقاب جائحة كوفيد-19، يظل الصندوق ملتزماً بمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والفساد لدى البلدان الأعضاء ولضمان استخدام موارده في ظل الشفافية والمساءلة للغرض المقصود كانت الاجراءات كالاتي:¹

1. طلب قيام السلطات في البلدان الأعضاء بالإعراب في خطابات النوايا عن التزامها بضمان استخدام المساعدة الطارئة للغرض العاجل جداً المتمثل في حل الأزمة الجارية وعدم تحويلها لأغراض أخرى.

2- تقييم أي إجراءات يمكن أن يطلب إلى البلدان الأعضاء تطبيقها فيما يتعلق بإدارة المالية العامة، ومكافحة الفساد، ومكافحة غسل الأموال، دون اقتران ذلك بتأخير لا داعي له في صرف المبالغ العاجلة المطلوبة: فعلى سبيل المثال، طلب الصندوق إلى البلدان الأعضاء التي طلبت مساعدة عاجلة أن تلتزم بالأمور التالية:

- تعيين عملية إعداد التقارير عن الإنفاق المتعلق بالأزمة.

¹صندوق النقد الدولي، كيف يشجع الصندوق الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدات المالية لمواجهة كوفيد19، صحيفة وقائع، 7ماي2020، ص2، من Imf.org/ar/about/faqsheets/sheets/2020/04/30/how-imf-covid-19-financial-help-is-used الموقع

- إجراءات عمليات تدقيق مستقلة لاحقة للإتفاق المرتبط بالأزمة ونشر التقارير ذات الصلة.
- ضمان شفافية المشتريات، وذلك، مثلاً، بنشر عقود التوريد؛
- منع الفساد وتضارب المصالح عن طريق نشر معلومات الملاك المستفيدين في الشركات التي ترسو عليها عقود التوريد.

3- التأكد من خضوع الموارد الطارئة لسياسة "تقييم الضمانات الوقائية*": ومن خلال هذه التقييمات، يحصل الصندوق على ضمان معقول لوجود إطار للحوكمة وإعداد التقارير والضوابط لدى البنك المركزي يكفي لإدارة الموارد بكفاءة، ومنها المبالغ المنصرفة من الصندوق. وحيثما وجدت مواطن القصور، يقدم خبراء الصندوق توصيات محددة التوقيت ويتابعون تنفيذها عن كثب. ونظراً لأن التمويل الطارئ يصرف مقدماً، فستتم هذه التقييمات بعد صرف الموارد للبلد المعني، ولكن قبل الموافقة على أي تمويل لاحق بموجب أي اتفاق تمويلي متعدد السنوات من الاتفاقات الأكثر تقليدية.

4- مواصلة إدراج إجراءات الحوكمة ومكافحة الفساد في هذه البرامج كجزء من تنفيذ إطار الحوكمة المعزز لعام 2018: وكثير من البلدان التي تتلقى مساعدات طارئة حالياً إما لديها بالفعل اتفاقات تمويلية متعددة السنوات مع الصندوق أو تسعى للاتفاق عليها في وقت قريب. وتعتبر هذه الاتفاقات متعددة السنوات أنسب من التمويل الطارئ لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلاً المسؤولة عن ضعف الحوكمة والفساد.

لقد سطر جدول أعمال الإصلاح المالي: ¹

- تشجيع زيادة الاستثمار الرقمي لرفع كفاءة القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي.
- القطاع المالي غير المصرفي تقوية الإطار التنظيمي لمعالجة مواطن الضعف التي كشفت عنها أزمة مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) له
- التحسب لانخفاض مطول تنفيذ إجراءات احترازية لاحتواء المخاطرة في بيئة يغلب عليها انخفاض أسعار الفائدة لفترة مطولة.

فرع 4: صندوق النقد الدولي وأزمة مديونية في الأفق:

¹ تقرير الاستقرار المالي العالمي، أكتوبر 2020، ص 1

دفعت جائحة كوفيد-19 بمستويات الديون إلى ارتفاعات جديدة. فمقارنة بنهاية عام 2019، من المتوقع أن يرتفع متوسط نسب الدين في عام 2021 إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، و10% من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وحوالي 7% في البلدان منخفضة الدخل. وتأتي هذه الارتفاعات فوق مستويات الدين العالية في الأصل بالمقاييس التاريخية. وبينما سيظل العديد من الاقتصادات المتقدمة لديه القدرة على الاقتراض، فإن | الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل تواجه حدودا اضيق في قدرتها على تحمل ديون إضافية.

والواقع أن حوالي نصف البلدان منخفضة الدخل والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة إما كان في أزمة مديونية بالفعل أو أنه معرض بشدة لمثل هذه الأزمة، مما يجعل زيادة ارتفاع الدين مدعاة للقلق البالغ. وإذا بدأت هذه البلدان تتعافى من الجائحة، فإن كثيرا منها يمكن أن يعاني من موجه تعثر اقتصادي ثانية ناجمة عن حالات العجز عن السداد وهروب رؤوس الأموال والتشفش المالي. ومن شأن منع هذه الأزمة أن يضع خطا فاصلا بين عقد ضائع وتعاف سريع يضع البلدان على مسار النمو المستدام. إن الإحجام عن إعادة هيكلة الدين إلى أن يقع العجز السداد يرتبط بانخفاضات أكبر في إجمالي الناتج المحلي، والاستثمار، والائتمان المتاح للقطاع الخاص، وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة، مقارنة بما يكون عليه الوضع إذا أجريت عمليات إعادة هيكلة الديون على أساس وقائي.

إضافة للإجراءات التي اتخذها الصندوق لمنع تفاقم أزمة المديونية التي ذكرت سابقا ينبغي اتخاذ خطوات إضافية عاجلة:¹

- يجب تمديد العمل بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين حتى عام 2021 : فبدون ذلك ستضطر البلدان المستفيدة منها حاليا إلى اللجوء لإجراءات تشفشية تمكنها من استئناف مدفوعات خدمة الدين، مما يفاقم المعاناة الإنسانية التي سببتها الأزمة بالفعل. ويتوقع أن يتيح تمديد المبادرة حوافز لمعالجة مشكلات الدين غير المستدام في وقت مبكر. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط فترة التمديد ببرامج مع الصندوق والبنك الدولي تصمم للحد من مواطن الانكشاف لمخاطر الديون.

¹ كريستالينا غورغيلا، جيليا بازارباشيوغلو ورودا ويكس-براون، اصلاح تصميم الدين الدولي...مطلب عاجل، مدونات الصندوق، ص2، من الموقع: Imf.org/ar/news/Articles/2020/10/02/blog-reform-of-the-international-debt-architecture-is-urgently-needed.

- ويجب على البلدان المنكشفة لمخاطر الديون أن تعالج مواطن الانكشاف بصورة عاجلة من خلال الجمع بين إدارة الدين وإجراءات استعادة النمو. وإذا كان الدين في حدود مستدامة، ينبغي إعادة هيكلته، ويفضل أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يتضمن ذلك مطالبات القطاع الخاص، حيثما وجد. ذلك أن تجاهل مشكلات انعدام الملاءة لا تؤدي إلا لزيادة الوضع سوءا.

- وربما الأهم من ذلك كله هو الحاجة إلى إصلاح "تصميم" الديون الدولية، وهو ما يشمل عقود الدين السيادي، وومؤسسا كصندوق النقد الدولي ونادي باريس، واطر السياسات التي تدعم إعادة الهيكلة المنظمة للديون. والهدف من ذلك هو إتاحة تخفيف عاجل وعميق بالقدر الكافي لأعباء ديون البلدان التي تحتاج إلى هذا التخفيف، الأمر الذي يعود بالنفع على النظام كله وليس على هذه البلدان وحدها. ولإصلاح الدين الحالي ينبغي:¹

أولاً، ينبغي أن يواصل الدائنون والمدينون تعزيز البنود التعاقدية للمساعدة على تحجيم الاضطرابات الاقتصادية التي تنشأ حين يمر المدينون بمشكلات. وقد نجح الصندوق وأطراف أخرى في تشجيع اعتماد شروط معززة للإجراء الجماعي في السندات الدولية. ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد في هذا الصدد. فثمة حاجة لشروط مماثلة لتيسير إعادة الهيكلة المنظمة للديون التي لا تتخذ هيئة سندات. ومما يمكن أن يساعد أيضاً استخدام شروط تنص على تعليق مدفوعات الدين أو تعليق خدمة الدين تلقائياً، كما يحدث في حالة الكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات الاقتصادية الكبيرة.

ثانياً، ينبغي زيادة شفافية الديون. فبدون معرفة ما تدين به البلدان بالفعل وبأي شروط، يتعذر على الدائنين اتخاذ قرارات إقراض مستنيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يحجمون عن المشاركة في عمليات إعادة الهيكلة إذا لم يكونوا على علم بالشروط التي قدمها الدائنون الآخرون.

ثالثاً، ينبغي أن يتفق الدائنون الثنائيون الرسميون على منهج مشترك للتعامل مع إعادة هيكلة الديون الثنائية الرسمية. وينبغي أن يكون هذا المنهج مقبولاً من أعضاء نادي باريس والدائنين الآخرين. ومن الممكن أن تتضمن عمليات إعادة الهيكلة صحيفة شروط موحدة تتطلب من المدين الإفصاح عن ديونه بشفافية والسعي لعقد اتفاقيات إعادة هيكلة مع كل دائنيه - سواء الرسميين أو المنتمين للقطاع الخاص - بشروط متماثلة.

¹ نفس المرجع السابق، ص3.

ويسعى هذا المنهج لضمان تبادل المعلومات والاقتراس العادل للأعباء بين كل الدائنين. وبهذا، فمن المرجح أن يؤدي إلى زيادة المشاركة ويتجنب فترات التأخير المكلفة.

ولن يكون لهذه الإصلاحات كلها تأثير فوري. ورغم أن الأمر سيستغرق وقتاً حتى يبدأ تأثير التحسينات التعاقدية على رصيد الدين، فإن منهجاً موحداً لإعادة الهيكلة يضم تحت مظلته كل الدائنين الثنائيين - وهو ما تجري من مناقشته حالياً في مجموعة العشرين - يمكن أن يحدث فرقا حاسماً على نحو شبه فوري.

المبحث الثاني: أداء واشكاليات صندوق النقد الدولي:

المطلب الأول: الانتقادات الموجهة للصندوق في إدارة الازمات:

فرع 1: إخفاقات صندوق النقد الدولي في أزمة شرق آسيا: لقد ارتكب صندوق النقد الدولي جملة من الأخطاء التي ألحقت أضراراً كارثية في اقتصادات دول آسيا الشرقية وهي:

- سياسة تشفوية: على الدولة في البلد الذي يواجه انكماشاً اقتصادياً أن تنشط الطلب الإجمالي إما بواسطة السياسات النقدية أو بواسطة سياسة الموازنة: تخفيض الضرائب وزيادة النفقات، أو تليين السياسة النقدية، لقد أوصى صندوق النقد بعكس ما تحتاجه دول آسيا الشرقية، فهذه الدول كان يهددها بوضوح انكماش كبير، وكانت بحاجة إلى تنشيط، وليس إلى سياسة تشفوية تزيد من شلل الاقتصاد.

- قصور الصندوق: عن تقدير قوة التفاعلات بين سياسات المتبعة من جانب مختلف البلدان: إن السياسات التشفوية المتبعة في بلد ما لا تضعف اقتصاده فحسب، بل لها تأثيراتها السلبية على دول الجوار كذلك، وسياسات التشفوية التي فرضها الصندوق قد زادت من تقاوم العدوى وذلك أنه كان لا يفكر إلا بحماية الممولين ونسي سكان البلدان الذين يفترض بأنه يساعدهم.

- أخطاء سياسته النقدية: لا يعترف الصندوق بأخطاء سياسته النقدية في دول آسيا الشرقية التي تمثلت بإصراره على فرض معدلات فائدة عالية وصفت بالفلكية، فعندما رفعت كوريا الجنوبية معدلات الفائدة إلى 25% طلب منها أن تكون أكثر جدية فترفعها أكثر من ذلك، فالصندوق يرى في إجراءاته هذا أن البلد سيصبح أكثر اجتذاباً للرساميل، وتدفق الرساميل يساعده على دعم سعر الصرف عملته، أن يجعل السعر مستقراً في حين ما حدث هو العكس إن مشكلة الشركات في كوريا الجنوبية هي اللجوء إلى الاستدانة وعليه فإن ارتفاع

معدلات الفائدة إلى هذا الحد يؤدي إلى إفلاس الشركات المثقلة بالديون وإذا نجت من الإفلاس فإن أموالها الخاصة سرعان ما تنفذ من جراء التزامها بدفع مبالغ طائلة إلى دائئنها.

- إعادة تنظيم فعال للبنية التحتية: إن تعديل البنية المالية بات الأمر الأكثر أهمية في ظل تفاقم الأزمة، فعمل صندوق النقد آسيا الشرقية على غلق المصارف التي تغص سجلاتها بالديون، وعلى تصفية المؤسسات التي توقفت عن الدفع، وكان مفروض على الصندوق النقد الدولي كما يؤكد ستيجليتر أن يقدم السيولة لتمويل النفقات الضرورية، غير أنه أخفق في تعديل بنية النظم المالية، وزادت مبادرته في إضعاف الاقتصادات المنكوبة.¹

- لم يتوقع الصندوق الأزمة ولم يرى بوادر لها لقد فشل في الحد من الله السلوك الذي يتسم بالمخاطرة من جانب بلاد الأسواق الناشئة وما قبله من إقراض مخاطر من جانب البلاد الصناعية، وذلك عن طريق الفشل في توضيح النتائج التي يمكن أن تترتب على سلوك الطرفين وإقناعهما باتباع سياسات وإجراءات أكثر حيطة وحذر

- لقد بدأ الصندوق في الإعلان عن قائمة طويلة الاتهامات لهذه البلاد ومؤسساتها ومسئوليتها عن حدوث الأزمة من الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة ، وقلة الكفاءة لإدارة اقتصاداتها وبالطبع لم يساعد ذلك علي إعادة الثقة وتقليل احتمال انتشار الأزمة إلى جهات أخرى بل أدى إلى تراجع المقرضين والمستثمرين وسرعة انتشار العدوى لقد فشل الصندوق في التأكيد على أهمية عامل الثقة وأن الأزمة التي كانت تواجه هذه البلاد هي في حقيقتها أزمة ندرة في السيولة وعدم توفر العملات الأجنبية في الأمد القصير وليست أزمة انعدام قدرة على الوفاء بالديون عن طريق الفوائض التجارية في الأمد الأطول.

- حملت برامج الصندوق التي أعدت لمواجهة الأزمة بقائمة طويلة من الإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد، والتي تعدت مجال السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي لتشمل أيضاً كثيراً من القضايا الحساسة اجتماعياً وسياسياً وكثير من هذه السياسات لم تكن لها علاقة مباشرة وواضحة بعلاج الأزمة القائمة، ولم تكن ضرورية لتسهيل تحديد علاقة البلاد المتضررة بأسواق رأس المال الإصرار على تنفيذ هذه الإصلاحات الشاملة. ووسط أزمة اقتصادية خانقة. يزيد من حدة الأزمة، ويمكن أن ي تؤدي بعض بها إلى إضعاف

¹ علاوي محمد الحسن و صالح هالة، حوكمة اداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي، الملتق العلمي الدولي حول:البيات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ووقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص93.

الاقتصادات في الأمد الأطول هذه البرامج الطموحة المثقلة بالإصلاحات الهيكلية. والتي جاءت بعد إغراق الإطراء على السياسات الآسيوية لسنوات طويلة وحتى قبيل انفجار الأزمة. زادت من شدة الشكوك وفقدان الثقة.¹

والسؤال الذي يرد الآن كيف نفهم آثار الكارثة التي أصابت دول آسيا والتي كان يطلق عليها يوما (النمو الآسيوية) ، نظرا لما كانت تتمتع به اقتصاداتها من معدلات نمو عالية فنجد أن هذا النمو كان سبب الكارثة التي حلت بها لقد تأمر رأس المال الأمريكي مع الملياردير اليهودي (جورج سورس) الذي كان يملك آنذاك 30 مليار دولار ، ومائة مصرف في أوروبا فقام باستثمار مبالغ طائلة في مجال الأوراق المالية ثم قام بعملية بيع جماعي لاستثماراته مما أدى إلى انخفاض قيمة الأصول بشكل حاد جدا وهو ما نتج عنه انهيار العملات الوطنية لدول النمو الآسيوية ثم قام في اليوم التالي بعمليات الشراء بالأسعار المنخفضة مما أدى إلى تحسن الأسعار نسبيا ، ثم أعقب ذلك بعملية بيع أخرى مما أكد الانهيار التام وفقدت هذه الدول نصف ميزانياتها وثرواتها المالية وكان هدف هذه المؤامرة اليهودية الأمريكية وقف الصعود المخيف للاقتصاد الآسيوي ، فقد شهدت تلك المرحلة اختراق المنتجات الآسيوية للسوق الأمريكية واندفاع المستهلك الأمريكي لشرائها لجودتها وانخفاض أسعارها نسبيا في ذات الوقت وهو ما شكل خطورة على تجار الولايات المتحدة فكان ما كان.²

فرع 2: إخفاقات صندوق النقد الدولي في أزمة 2008:

بناء على طلب زعماء مجموعة العشرين، أعد خبراء صندوق النقد الدولي تقريرا بعنوان "الدروس الأولية المستخلصة من الأزمة المالية"، تضمن تحليلا لجذور الأزمة، وتوصيات محددة لضمان الوقاية من الأزمات وخفض احتمالات تكرارها في المستقبل. "وحسب هذا التقرير فإن جذور الأزمة تمتد إلى سبعة أعوام السابقة على انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع النمو العالمي وانخفاض التقلبات، مما دفع المستثمرين في جميع أنحاء العالم إلى المغالاة في التفاؤل عند تقييم المخاطر المستقبلية، ومن ناحية أخرى استحدث النظام المالي أدوات

¹ محمد الفنيش، البلاد النامية والازمات المالية العالمية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، بنك التنمية الاسلامي المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2000، ص25.

² ايمان محمود عبد اللطيف، الازمة المالية العالمية: الاسباب والاثار والمعالجات: اطروحة دكتوراة في الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمينس، العراق، ص89

جديدة كان يبدو أنها تحقق مستويات أعلى للعائدات ولكنها كانت في الحقيقة تتطوي على مزيد من المخاطر. في هذه البيئة تم رصد إخفاقات عديدة للسياسات على الأصدء التالية:

1- إخفاقات في التنظيم والرقابة على القطاع المالي: كانت أعمال التنظيم والرقابة على القطاع المالي تشوبها عيوب عديدة منها: - عدم خضوع الجهاز المصرفي غير الرسمي بما في ذلك بنوك الاستثمار، وسماسرة القروض العقارية وصناديق التحوط، ومؤسسات توريق القروض، على مدى فترة طويلة لرقابة احترافية، وجاء ذلك انعكاسا لفلسفة اقتصار التنظيم والرقابة المشددين على مؤسسات تلقي الودائع المؤمنة.

- تحاشي البنوك شرط رأس المال الإلزامي من خلال نقل المخاطر إلى كيانات تابعة للنظام غير الرسمي التي لم تكن لدى الجهات التنظيمية معلومات تذكر عن أنشطتها.

- أسفر اختلال نظام الحوافز والتعويضات عن فرط الرفع المالي والمخاطرة، فقبل وقوع الأزمة كانت هناك أرياح كبيرة توزع على الموظفين والمديرين الذين حققوا عوائد مرتفعة على الرفع المالي ومارسوا ذات مخاطر عالية.

- بيانات الإفصاح غير كافية لتوضيح المخاطر: حيث كشفت الأزمة عن وجود فجوات واسعة في البيانات و المعلومات عن أسواق المشتقات، وبيانات الانكشاف (داخل وخارج الميزانية العمومية) وكذا نقص الشفافية في تقييم الأدوات المالية المعقدة، مما أعاق الجهات التنظيمية على تجميع وتقييم المخاطر التي تواجه النظام ككل.

- ممارسات هيئات التصنيف الائتماني: أفرط المستثمرون في الأسهم والسندات، ومستثمرو المنتجات المالية المعقدة في الاعتماد على هيئات التصنيف الائتماني غير مدركين لتضارب المصالح المتنامي في هذه الهيئات، وأخفقوا في تحديد مواطن التعرض للخطر.

2- إخفاقات على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية: شهدت السنوات السابقة نموا عالميا قويا وأسعار فائدة منخفضة انعكاسا للسياسة النقدية التوسعية، وفي ظل هذه الأوضاع المعتدلة تزايدت المخاطر النظامية، فقد أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى المغالاة في التفاؤل بشأن المستقبل، فارتفعت أسعار الأصول بداية بأسعار الأسهم وصولا إلى أسعار العقارات. ودفع ذلك إلى عدم تقدير المخاطر تقديرا جيدا، والاستثمار في الأصول التي تتطوي على مخاطر عالية وشرائها. في حين ركزت البنوك المركزية على تحقيق استقرار التضخم ولم تدرك انعكاسات المخاطر المتزايدة على النظام المالي حتى أصبح الوقت متأخرا. أما سياسة

المالية العامة فلقد كان النظام الضريبي في معظم البلدان يتحيز لتمويل الديون عن طريق خصم مدفوعات الفائدة، ويؤدي هذا التحيز نحو زيادة الرفع المالي إلى تفاقم مواطن ضعف القطاع الخاص في مواجهة الصدمات. كما أن كثير من البلدان لم تستغل فترة النمو لخفض عجز الموازنة والدين العام، الأمر الذي أدى إلى توافر حيز مالي ضيق لمكافحة الأزمة. كما صاحب هذا النمو العالمي المرتفع عدد من الاختلالات، وكان الاختلال الأساسي هو ما يطلق عليه الاختلالات العالمية (عجز كبير في الحساب الجاري الأمريكي، وفوائض كبيرة في الحساب الجاري في آسيا-خاصة الصين-والبلدان المصدرة للنفط). وحسب خبراء صندوق النقد الدولي فإن لهذه الاختلالات دور في تزايد المخاطر النظامية، فقد أسهمت في انخفاض أسعار الفائدة، وارتفعت تدفقات رؤوس الأموال إلى البنوك الأمريكية والأوروبية، ما أسهم في السعي لتحقيق العائد وزيادة الرفع المالي وإيجاد أصول تنطوي على مخاطر كبيرة.¹

3- إخفاق الرقابة والإشراف العالمي: يتعلق الأمر هنا، بعدم وجود تحذيرات قوية سابقة للأزمة، حيث أخفق صندوق النقد الدولي في إطلاق تحذيرات فعالة، فخرجت أعمال الرقابة التي يمارسها على بلدانه بتقديرات منقوصة للمخاطر، وجاءت تقاريره متعائلة لاسيما عن اقتصادات البلدان المتقدمة وبريطانيا.

المطلب الثاني: المواقف الدولية من سياسات الصندوق

فرع 1: موقف G-PRIC و G20

1- المواقف الدولية لمجموعة (G-PRIC) من النظام النقدي الدولي القائم على الدولار:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والاختلالات التي يعاني منها النظام النقدي الدولي والناجمة عن العولمة الاقتصادية والمالية برزت مجموعة من الدول ذات الثقل الاقتصادي المتصاعد والموارد الاقتصادية والبشرية الضخمة التي يبدو انها سيكون لها الدور الكبير على صعيد النظام الاقتصادي الدولي في المستقبل المنظور إذا ما تمكنت من استغلال هذه الامكانيات بالشكل المطلوب.

ويتبين من الجدول رقم (05) ان مجموع الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول بلغ (9.2) تريليون دولار أي ما يعادل (15.2%) من الناتج المحلي العالمي البالغ (58.2) تريليون دولار عام 2009، وشكلت نسبة السكان لهذه الدول نحو (41.2%) من اجمالي سكان العالم الذي سجل نحو (8.6) مليار نسمة ونسبة

¹ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش الدروس الاولية المستخلصة من الازمة بيان صحفي رقم 09/30, 6 مارس 2009, من الموقع Imf.org/ar/news/media/websites/imf/imported/external/2009/pn0930apdf

(5,31%) من المساحة الكلية للعالم ونسبة (38.4%) من اجمالي الاحتياطيات في العالم البالغة (8.6) تريليون دولار ونسبة (14.661%) من الصادرات العالمية و(12.694%) من الاستيرادات للعام نفسه.

جدول رقم (04) لمجموعة دول (G-PRIC) (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) لعام 2009:

العالم	مجموعة بريك	
148939063	46986792	المساحة كم ²
6.8	2.8	عدد السكان (مليار نسمة)
58.2	9.2	الناتج المحلي الاجمالي (تريليون دولار)
114.1	194.2	الاستثمارات الداخلة (مليار دولار)
100.0	14.661	نسبة الصادرات الى العالم %
100.0	12.694	نسبة الاستيرادات من العالم
8.6	3.3	الاحتياطيات الدولية (تريليون دولار)

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 282.

اجتمعت هذه الدول في مدينة (ايكاتريبرج) الروسية - (16) حزيران 2009، وتصدرت مسألة اصلاح النظام المالي والنقدي الدولي جدول اعمال هذه النية، وأعرب قادة دول المجموعة وبصراحة عن قلقهم بشأن عدم استقرار قيمة الدولار الأمريكي واعتماد العالم على هذه العملة وكانت روسيا هي المحرض الأيديولوجي للجماعة وقد أصدرت البيانات الأكثر امتعاضاً وتحدياً للدولار كما طالبت بدور دولي لعملتها الروبل.

ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي حددتها الدول الأربعة على الصعيد الاقتصادي كالتالي:¹

1- الحد من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية وإنهاء اعتماده كعملة مرجعية وحيدة (مع الذهب) في المعاملات الدولية الى جانب إدماج العملتين الروسية (الروبل) والصينية (اليوان) في سلة العملات المرجعية لصندوق النقد الدولي

¹ عبد الكريم شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 283

2- ايجاد عملة مرجعية بديلة من خارج العملات الوطنية، أي أن الدول الأربعة لا تقترح أن تحل عملة وطنية أخرى محل الدولار الأمريكي وإنما تعتقد أن التنوع هو ضمان للتوازن وأداة الاستقرار، وكانت روسيا التي استضافت القمة اكثر المدافعين عن فكرة تنويع الادوات المالية الدولية

3- إدخال إصلاحات على النظام النقدي والمالي العالمي لكي يضع حدا لسيطرة مراكز القرار المعروفة (الولايات المتحدة، ومجموعة اليورو، واليابان) وبما يمنح دورا متتاميا للقوى الاربع الصاعدة وينقل مفتاح القرار الاقتصادي باتجاهها،

وقد رفضت هذه الدول الدولار باعتباره عملة الاحتياط الرئيسية لتخوفها من مستقبل الاقتصاد الامريكي القائم على أساس العجز الثلاثي والقروض الضخمة التي تلقي بطلالها على الدور المستقبلي للدولار كما انها تشعر بالقلق ازاء تقلب سعره المززع للاستقرار في التجارة والتمويل الدوليين وتزعم أن النظام الاحتياطي العالمي القائم على الدولار في حد ذاته محفوف بالمخاطر ينمي الاختلالات العالمية والأزمات المالية ومن ثم فان الدولار لم يعد مقبولا في احتلال موقع عملة الاحتياط العالمية جملة القول إن الصين ومن وراءها مجموعة دول "بريك" تطالب بان يكون هنالك عملة دولية متعددة الاطراف والتخلي عن الاعتماد على عملة وطنية تابعة لأية دولة بسبب التناقضات التي يفرزها استخدام هكذا عملة وهو بالضبط ما دعا إليه كينز" قبل تأسيس نظام بريتون وودز عام 1944 ، و"روبرت ترفن" عام 1960 ، كما انها تطالب بتوسيع قاعدة العملات الاحتياطية الدولية لتشمل العملة الروسية والصينية ، وان يكون لها وزنا اقتصاديا عالميا ودورا مؤثرا في قرارات المنظمات الاقتصادية الدولية عن طريق زيادة قدرتها التصويتية ، بعد ان كانت خاضعة لإدارة الدول المتقدمة منذ تأسيسها.

2-موقف مجموعة العشرين G20 * الدول الصناعية الكبرى الدول الناشئة (2008):

عقدت في واشنطن القمة الاقتصادية العالمية لمجموعة دول العشرين لوضع خارطة طريق لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، وعقدت القمة في ظل تطلعات العالم بأن تلعب الصين وروسيا والقوى الناشئة الأخرى دورا كبيرا لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وأن تكون بمثابة المحرك لإنعاش الاقتصاد العالمي ،وحول الدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعة العشرين في ظل التحديات الاقتصادية في الأجل القصير والأجل الطويل أصدرت مؤسسة *Brookings Institution تقريراً اقتصادياً حددت فيه قضايا هامة يمكن لقمة العشرين من

خلالها تعزيز النظام المالي العالمي وإدارته، ومن هذا التقرير نقلى الضوء حول هذه القضايا ونتائج القمة الاقتصادية.

وعن الأهداف المرجوة من القمة الاقتصادية¹ وفي هذا الإطار أشار تقرير لمؤسسة Brookings Institution حول الأهداف التي يمكن لمجموعة العشرين أن تحققها خلال سلسلة الاجتماعات التي نظمتها، ومن بينها القمة الاقتصادية ادول العشرين في أبريل من 2009 إلى سبع قضايا رئيسة يمكن التركيز عليها، هي:

- (1) التنظيم المالي العالمي والإشراف عليه؛
 - (2) تحقيق الاستقرار في الاقتصاديات الثلاثة؛
 - (3) إصلاح نظام المعونات ودعم صندوق النقد الدولي وتوسيع حجمه وتطوير دوره؛
 - (4) تعظيم الدور الذي تلعبه منظمة التجارة العالمية؛
 - (5) تعزيز دور مجموعة العشرين على الصعيد العالمي؛
 - (6) تعزيز دور صندوق النقد الدولي وزيادة حجم الصندوق لإدارة النظام النقدي العالمي؛
 - (7) التنسيق بين الولايات المتحدة والدول الآسيوية.
- فرع 2: انتقادات اقتصاديين لسياسات الصندوق:

1- جوزيف ستيفلتس : حيث أكد على أن الشروط التي تفرضها كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من خلال القروض الممنوحة لفائدة الدول النامية غير مبنية على أسس اقتصادية، بل في الكثير من

(*) - هي مجموعة من وزراء المالية ورؤساء المصرف المركزي من 20 دولة اقتصادية 19 من أكبر دول العالم (G مجموعة العشرين (20- اقتصاديا، إضافة إلى الإتحاد الأوروبي ، ومجموعة العشرين تضم 85% من إجمالي الناتج القومي العالمي و 80% من التجارة العالمية وثلثي سكان العالم. مجموعة العشرين هي بمثابة منتدى للتعاون والتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالنظام المالي الدولي، فهي تدرس وتراجع وتشجع على المناقشة بين الصناعة أصلا، وبلدان الأسواق الناشئة وفي القضايا السياسية العامة المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وتسعى لمعالجة القضايا التي تتعدى مسؤولية أي منظمة أخرى والدول هي الأرجنتين، البرازيل، كندا الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، اندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك روسيا، السعودية جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي.

(**) - هو معهد أمريكي للأبحاث مقره في واشنطن، و هي واحدة من أقدم مؤسسات الفكر والرأي والمتخصصة في البحوث والتدريب في مجال العلوم الاجتماعية، وخاصة في الاقتصاد، السياسة الحضرية والحكم، والشؤون الخارجية، والاقتصاد العالمي والتنمية

¹ صباغ رقيقة، مرجع سبق ذكره، ص 127

الأحيان لم تكن مجدية فكثير من الدول أرغمت على تبني سياسات هيكلية قاسية، مثل حالة دولة كوريا التي تعرضت لمثل هذه الضغوط ، فخلال أزمة أسواق شرق آسيا في عام 1997 طلب من كوريا فتح قطاعاتها الخدمية كالمصارف و التأمين للشركات الأجنبية الغربية، و تحرير بعض قطاعات المنتجات الصناعية أمام السيارات اليابانية مقابل حصولها على القروض لعلاج أزمتها.

ولقد أكد ستيفنسون بأن معظم الإحصائيات المنشورة من طرف البنك الدولي بخصوص المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدلات النمو والاستثمار والادخار وغيرها ليست بالدقة التي يدعيها البنك، س فهذه الإحصاءات لا تقوم على تنبؤات مرتكزة على نماذج إحصائية متطورة ولا حتى على أفضل التقديرات من قبل من هم على دراية بهذه الاقتصاديات وإنما هي أرقام تم الاتفاق عليها كجزء من تنفيذ برامج الإصلاح.

2- جيفري ساش (Sachs Jeffrey): حيث أشار إلى أن السياسات المالية التي فرضها البنك الدولي على الدول الأفريقية هي سياسات ليس لها أساس علمي، ونتائجها هاشية، ويؤكد أن إفريقيا هي أكثر فقرا في بداية القرن الحادي والعشرين مما كانت عليه خلال الستينيات عندما بدأت تتبنى سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث أن هذه القارة تعج الآن، بالأمراض وتآكل البيئة ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.¹

3- محمد حسن يوسف: اوضح ان حزمة سياسات الصندوق المطالبة بخصخصة القطاع العام، وفتح الأبواب على مصاريعها لدخول الشركات متعددة الجنسيات تستلزم أن تتخلى الدولة عن كل سيطرتها باسم تحرير التجارة والأسعار، يتم عرض المجالات التي تمت خصصتها لرؤوس الأموال العالمية فتشارك في عمليات الاستثمار، مشترطة شروطا معينة في صالحها، منها تخفيض الضرائب عليها، والسماح لها بنقل أرباحها إلى الخارج، وعدم وضع العراقيل أمامها بعمل حماية جمركية أو أي نوع من الحماية على الصناعات المحلية الصغيرة التي يديرها رأس المال المحلي بجهد الخاص، فتعجز هذه - بدون حماية - عن المنافسة في الأسواق العالمية، بل في الأسواق المحلية ذاتها، فينتهي بها الأمر إلى المشاركة مع رأس المال الأجنبي ... أو إلى الفناء.

وهكذا تحط الشركات العالمية العملاقة على تلك الدول فتلتهم الأراضي وامتيازات التجريم والتتقيب، وهكذا تتحول شركات القطاع العام والخاص إلى ملكة هذه الشركات العملاقة لم تجد هذه الشركات علاوة على ذلك

¹ علاوي محمد الحسن و فريدة معمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67

أسواقا هي أسواق تلك الدول التي تقوم بتصريف منتجاتها بلا قيود ولا ضرائب، كما تجد في هذه الدول العمالة الرخيصة.¹

المطلب الثالث: دوافع المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي:

لقد شهدت العقود السبعة من عمر صندوق النقد الدولي تحولات كثيرة على مستوى خارطة الاقتصاد العالمية الموروثة عن أربعينات القرن الماضي، وعدة انتقادات طالت سياسات الصندوق، لذا فإن المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي هو مطلب مشترك، وتتمثل الاسباب في:

1- بروز قوى اقتصادية كبرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية: في هذا السياق يمكننا التمييز بين ثلاثة قوى اقتصادية بارزة زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على الاقتصاد العالمي:

أ- أوروبا الغربية: حيث أوفت هذه المنطقة ولو بشكل تدريجي بالتوقعات من خلال قيامها بإعادة قابلية عملاتها المحلية للتحويل في خمسينات القرن الماضي، بالإضافة إلى تبنيها للتجارة المفتوحة متعددة الأطراف بدلا من الاتفاقات الثنائية، هذا إلى جانب سلسلة السياسات النقدية المتشددة التي سمحت بظهور منطقة العملة الموحدة بعد النجاح في إقامة السوق المشتركة، ومن ثم ضمان مكانة متميزة على صعيد الاقتصاد العالمي.

ب- بروز دول في الشرق الاوسط وشرق آسيا: باعتبار هذه المنطقة مخزون استراتيجي للنفط وما يمثله كمصدر للطاقة الإنتاجية في العالم، وتزامنا مع صعود أسعاره في السبعينات شهدت حصة السعودية - بصفة خاصة - في الصندوق زيادة كبيرة حتى أصبحت الدائن الأول في الصندوق في سنوات الثمانينات بعد سلسلة القروض الضخمة التي قدمتها.

أما الصين واليابان وما يحتلانه حاليا من مكانة رائدة في الاقتصاد العالمي، فهما يمثلان أنموذجين قويين للنمو الاقتصادي وبالتالي قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

ت- بروز اقتصاديات قوية في أمريكا اللاتينية: حيث أن بعض دولها كالمكسيك والبرازيل وغيرها باتت من الدول الاقتصادية التي حققت معدلات نمو قوية، وتحولت إلى طرف لا يمكن إهماله في معادلات الاقتصاد الدولي المعاصر.

¹ محمد حسن يوسف، روشنة صندوق النقد الدولي، موقع صيد الفوائد، said.net/doat/hasn/105.htm

2-نهاية الحرب الباردة وما حملته من أفكار اقتصادية مختلفة: فبالرغم من أن الاتحاد السوفييتي قد أرسل وفدا إلى واشنطن للتفاوض على الأحكام المقترحة بخصوص المؤسسات النقدية لما بعد الحرب، إلا أن رفضه لها كان إعلانا على التباين والصراع الإيديولوجي مع الغرب، وقد أتاح بقاء الاتحاد السوفييتي مع الصين خارج الصندوق فرصة لتسيطر الإيديولوجية الليبرالية دون مقاومة تذكر في توجهات الصندوق وسياساته.

لكن انتهاء الحرب الباردة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أثر على الصندوق من ثلاث زوايا:

- زيادة سريعة في الدول الأعضاء وما يحمله ذلك من زيادة في عدد الموظفين والحاجة لتطوير خدمات الصندوق بما يتماشى واتساع اهتماماته ومجالات عمله.
- بروز الأفكار والخلفيات الاقتصادية المختلفة بسبب الخبرات الاقتصادية المتراكمة لدى كثير من الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي قبل انهياره.
- بروز التحالفات الاقتصادية والإقليمية وقضايا الأمن الداخلي بشكل أثر على قرارات الصندوق المتعلقة بالإقراض، بعد أن كانت الخلافات يحكمها الانتماء إلى الشرق والغرب.
- كما أن تزايد عدد الدول الفقيرة في الصندوق يتطلب من جهة زيادة موارده لتغطية احتياجات هذه الدول باعتبارها طالبة للقروض، ومن جهة ثانية سيدفع بالصندوق لينغمس في مشاكل هذه الدول بشكل أعمق، وهذه الأمور تحتاج إعادة نظر في سياسات الصندوق.¹

3. عولمة الأسواق المالية وما حملته من أزمات:

إن العولمة المالية وانعكاساتها العميقة على الأسواق المالية وما أفرزته من أزمات اقتصادية، وانهايار نظام بروتون وودز في مطلع عشرية السبعينات من القرن الماضي وما أعقبه من تحرير لأسعار الصرف، خلق طبيعة مختلفة للنظام المالي والنقدي العالمي تتطلب تغيير قواعد عمل مؤسستي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حتى تواكب مثل هذه التغيرات المتسارعة والعميقة.

4- فشل أنظمة الإنذار المبكر وتوقع الأزمات:

¹ james m.boughtom, reflections, or reform at the IMF and the demands of changing world economy, finance and development, December 2004, volume 41-number 3, pp 9-11

دائماً ما يظهر صندوق النقد الدولي فشله الذريع عندما يتعلق الأمر باستباق مختلف الأزمات المالية، على الرغم من أنه حاول تكثيف مراقبتها بعد "أزمة البيزو" المكسيكي، فقد فشل الصندوق في دق ناقوس الخطر إزاء الأزمة الآسيوية 1997، ونفس الشيء عند الأزمة المالية 2007-2008.

ففي آسيا لم يتوقع حدوث الصعوبات المالية التي حدثت في منطقة شرق آسيا، بل أكثر من هذا عندما راح يثني على العديد من هذه الاقتصاديات الإقليمية قبل اندلاع الأزمة المالية، عندما كانت توقعاته بالنسبة للاقتصاد العالمي في عام 1997 تشير إلى أن كوريا بالرغم من الصعوبات التي بدأت تشهدها بيئتها الاقتصادية فلا يتوقع صندوق النقد الدولي حدوث أزمة في هذا البلد. بل توقع التقرير آنذاك أن معدل النمو في كوريا الجنوبية سيبلغ 6% في عام 1998.

ويقول "شوكا مودي" رئيس بعثة ألمانيا وأيرلندا الأسبق لدى صندوق النقد الدولي: « ولأن صندوق النقد الدولي بعد الوصي المختار على الاستقرار المالي العالمي، فإن فشله في تحذير العالم واستباق الأزمات يشكل زلة أشد خطورة كثيراً من موقفه من النقشف في بريطانيا، مع تكاليف باهظة تحملها كثيرون، وخاصة الأكثر ضعفاً وغرضة للمخاطر، ولم يقدم الصندوق اي اعتذار بعد هذه الاخطاء»¹

5. نظام الحصص في المؤسسات المالية الدولية، مبدأ لتكريس هيمنة مراكز الرأسمالية:

لقد سبقت الإشارة إلى تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض رؤيتها لطريقة عمل الصندوق، في إطار منظومة محكمة لصناعة القرار وتصميم السياسات، وكان واضحاً من لحظة ميلاد هذه المؤسسة الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية ارتكزت على نظام الحصص وما يترتب عنه من قوة تصويتية للإبقاء على هيمنتها على إدارة الصندوق.

–استقطاب حاد في صناعة القرار داخل الصندوق: إذ حافظت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية اليوم على هيمنتها على إدارة هذه المؤسسة الدولية من خلال حفاظها على حصتها التي تجاوزت دوماً 15% من إجمالي القوة التصويتية، وهو ما مكنها من عرقلة وإجهاض أي قرار – استراتيجي – لا يتماشى ومصالحها، وكرست أكثر – من خلال نظام التصويت المستند إلى الحصص – الاستقطاب الحاد داخل الصندوق لصالح عدد قليل من الدول التي تمثل مراكز الرأسمالية العالمية، إذ تزيد حصص 6 دول رأسمالية فقط عن

¹ قريدة معمر، مرجع سبق ذكره، ص104

42 % من إجمالي الحصص، وهو يسمح بفرض توجهات اقتصادية محددة على كل الدول الأعضاء الراغبين ما في الاستفادة من خدمات الصندوق.

1- الكونغرس الأمريكي يتأخر في التصديق على الاتفاق: إن دخول هذا الإصلاح حيز التطبيق ظل مرهونا بموافقة الكونغرس الأمريكي، فرغم موافقة كل حكومات باقي الدول الأعضاء في الصندوق، وتبشير اللجنة النقدية والمالية الدولية بآفاق زاهرة بخصوص ما تم الاتفاق عليه من أجل لتطبيق الإصلاح، غير أن ذات اللجنة وبعد سنوات أبدت أسفها على فشل الحكومة الأمريكية في إقناع الكونغرس بالتصديق على الاتفاق.

وقد جاء هذا الأسف والاستياء واضحا من خلال تصريح اللجنة في 2015 (إدراكا منا لأهمية هذه الإصلاحات لمصادقية وشرعية وفعالية صندوق النقد الدولي، نحن نؤكد مجددا أن تنفيذها في أقرب وقت ممكن يظل أهم أولوياتنا، ونحث الولايات المتحدة على التصديق على إصلاحات عام 2010 في أقرب وقت ممكن) وهذا يعكس وبوضوح مدى النفوذ الأمريكي في الصندوق بسبب آليات عمله التي مكنتها من امتلاك حق النقض لأي قرار استراتيجي في هذه المؤسسة.¹

ولا يحتاج تفسير موقف الكونغرس إلى كثير من الجهد، ويبدو جليا تدهور حصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقل مما يمكنها من فرض حق النقض على قرارات الصندوق فحصتها المحسوبة استنادا إلى الصيغة الجديدة (الوحيدة) تدهورت إلى ما دون الـ 15 % ومصادقتها عليها سيعني فقدانها لقوة الاعتراض على أي قرار لا يخدم مصالحها، كما كان عليه الحال على امتداد العقود السابقة من عمر صندوق النقد الدولي، ومن ثم فإنها ستضطر إلى طلب أصوات إضافية من دول أخرى حتى تتمكن من الإبقاء على مصالحها ونفوذها الاستراتيجي في الصندوق.

2. مصادقية صندوق النقد الدولي وتمثيلته على المحك: إن تأخر الولايات المتحدة الأمريكية في التصديق النهائي على الإصلاح الجزئي في نظام الحصص، بعد إبدائها الموافقة المبدئية في 2008 جعل كثيرا من المهتمين والمتخصصين في قضايا المالية الدولية ينتقدون هذا الموقف، وعلى رأس هؤلاء تبرز الاقتصادية كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي الحالية، حيث صرحت بقولها إن الأمر يتعلق بمصادقية وتمثيلية المؤسسة الدولية بشكل خاص إزاء الدول التي لا تحصل على تمثيل كامل. وتملك الصين ثاني أكبر قوة

¹ رمضان بطوري والشريف بقة، إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي قراءة في اشكالية الحساب مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 43، 2018، ص5

اقتصادية في العالم حاليا أقل من 4 في المائة من حقوق التصويت في مجلس إدارة الصندوق، وحصتها أعلى بقليل من إيطاليا رغم أن حجم الاقتصاد الإيطالي أقل بخمس مرات من اقتصاد الصين. وتأمل لاجارد أن يؤخذ هذا الأمر بجدية وأن تدرك السلطات الأمريكية ضرورة تعزيز مؤسسة ساهمت في إنشائها.¹

ويتكرر السلوك نفسه كلما رأت الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا يمس مصالحها أو يطوق نفوذها، إما بعدم التصديق كما هو الحال بالنسبة لإصلاح نظام الحصص المتواصل، وإما بالتجاهل لقرارات الصندوق وتهميشها كما حصل في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية (2007)، أين تجاهلت كل التنبيهات والإشارات التي أطلقها صندوق النقد الدولي بشأن فساد سياستها المالية التوسعية وإمكانية تسببها في انهيارات مالية كبيرة. وكان نتيجة هذا التجاهل حدوث الأزمة المالية العالمية التي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عالمية عنيفة.

3. الحقيقة أن الخلاف في التفاصيل وليس في العناوين لقد بات واضحا أن إصلاح صندوق النقد الدولي في وقتنا الراهن تعرقله المصالح المتضاربة بين الاقتصاديات الكبرى في العالم، وبالتالي فإن مجرد الإعلان الجماعي عن الموافقة على إصلاح المؤسسة الأولى المسؤولة عن استقرار النظام النقدي الدولي لا يكفي، خصوصا وأن تمرير مشاريع الإصلاح العميقة يبقى - وفقا للقواعد الحالية مرهونا بنظام الحصص في الصندوق، والذي تملك في ظله الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو على أي قرار لا يخدم مصالحها.

ب. المشروطة وصناعة الأزمة في الدول الطالبة لقروض الصندوق: منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي لم تعد الدول المتقدمة في حاجة إلى خدمات صندوق النقد الدولي، ومع هيمنتها على موارد الصندوق، وحفاظا على أموالها بعد أزمة المديونية في الثمانينات تشدد أكثر صندوق النقد الدولي في منحه للقروض، بل تعدى سلوكه هذا إلى إقامة مشروطيه متبادلة مع البنك الدولي ومؤسسات التمويل الأخرى كنادي باريس ونادي لندن، بحيث لا تستفيد أي دولة من خدماتها حتى تحصل تركية الصندوق، وهي تركية مرهونة برضوخ الدولة العضو إلى شروط الصندوق وتطبيق وصفاته في الإصلاحات الاقتصادية.

إن هذه الوصفات التي تلتزم بموجبها الدول الأعضاء بانتهاج سياسات محددة مقابل استفادتها من خدمات الصندوق.

¹ نفس المرجع السابق، ص6.

(قروض أو إعادة جدولة) تدور حول عناصر محددة، وهي: تخفيض عجز الموازنة العامة، وتحرير الأسعار الداخلية والأجور وأسعار الصرف، وإلغاء الدعم عن طريق الأسعار، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. وتطبيق هذه الصفات المفروضة كانت له انعكاسات حادة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، تلخصت في تعميق التبعية الاقتصادية بدل معالجة مفاصل الخلل في هذه الاقتصاديات، وارتفاع معدلات البطالة تسريح العمال، وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.¹

من أهم الانتقادات الموجهة لشرطية الصندوق ما يلي:²

- اختيار زمن التحول نحو اقتصاد السوق بعناية: يبدو تمسك الصندوق بالفكر الرأسمالي واضحاً. لكن هذا التمسك يجب ألا يترجم في بنود الشرطية بتسرع، إذ أن البلد المدين يكون في حالة أزمة تتطلب موارد مالية للخروج منها. وإذ أن الصندوق يطلب مباشرة بعد منح القرض تطبيق إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق يزيد تكاليف هذا التحول إلى العجز الذي يعاني منه هذا البلد مما يصعب من مهمة هذا الأخير ويخلط الأمور. فبدل إعادة التوازن في المدى القصير ثم الانطلاق نحو التحول من نقطة التوازن. يفقد هذا البلد التوازن لسنوات طويلة مما ينعكس سلباً على الحياة الاجتماعية لمواطنيه.

- من ضمن الشروط تلك التي توصف بأنها مالية محضة معدلات الفائدة المطبقة على القروض محل التفاوض. إذ يجب إعادة تحديدها بحيث تكون قروض الصندوق أكثر يسراً اتجاه الدول النامية محدودة الدخل، و ربما حجتنا في ذلك عدم حاجة الدول المتقدمة في الوقت الراهن لموارد الصندوق مما يجعلنا نفضل استخدام هذه الموارد لمساعدة الدول الضعيفة الدخل على سداد ديونها من خلال تخفيض معدلات الفائدة على القروض و قد علق على ارتفاع معدلات الفائدة اتجاه ديون أمريكا اللاتينية و دول العالم الثالث لويس اغناسيو سيلفا Luis Ignacio Silva النقابي البرازيلي بأنها الحرب العالمية الثالثة الصامتة على دول العالم الثالث و وصف سلاحها بأنه معدل الفائدة المرتفع الذي يعتبر أكثر تدميراً من القنبلة الذرية .

- التركيز على الأهداف واختيار البلدان مسبقاً. ونقصد هنا بالتركيز على الأهداف هو منح الصندوق للدول الأعضاء المحتاجة للتمويل حرية هندسة البرامج ويركز على الأهداف أو النتائج أي يترك هامش حرية للبلدان في بناء سياستها الاقتصادية ويطلبها فقط بتحقيق النتائج المتفق عليها.

¹ رمضان بطوري والشريف بقة، مرجع سبق ذكره، ص4

² رمضان محمد، اثر السياسات الاشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، رسالة دكتوراة، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص ص 166-167

- عدم مراجعة التجارب السابقة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المقرونة بالشرطية وتشبثها بتعاليم الفكر النيوكلاسيكي رغم فشله في بعض البلدان.

- إهمال قضايا التنمية ضمن شرطية الصندوق وتركيزها على النمو في المدى القصير لضمان استرجاع الدين وهذا على حساب التنمية المستدامة.

- كما أن هندسة الشرطية بالشكل الذي يستهدف زيادة الناتج الوطني الخام، ونصيب الفرد من الدخل يجب أن تكون أهداف وسيطيه للشرطية ولبرامج الإصلاح، في حين يجب أن تكون الأهداف النهائية هي دعم التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وخدمة قضايا الصحة، التعليم والبيئة وعدم محاولة إظهار نتائج في المدى القصير على حساب أهداف تنموية طويلة الأجل

ولقد كانت من بين اجابات الصندوق: بأن البلد الذي هو في حالة عجز لا يمكن ان يطمح ويدعي بانه توجد لديه موارد اعلى من تلك المتوفرة، اي لا يمكن ان يتم بالعيش وفوق امكانياته وأن اعادة توازن ميزان مدفوعاته امر مفروغ منه، وأن الموارد المقدمة للبلد هي لتساهم في اطالة المدة التي يتحقق التصحيح خلالها ولجعل عملية تطبيق التصحيح أقل اكرها مما يمكن ان تكون عليه.¹

6- الاثار السياسية لبرامج الاصلاح الاقتصادي: لقد كانت محط انتقادات الاثار التي تترتب على الصندوق والتي مست الجانب السياسي:

- في البرازيل: مثلا تسلم السلطة فيها الرئيس كاردوسو عام 1995 ، ومعه مجموعة من الوزراء في العدل والتعليم والخارجية والمالية من أكفاء القيادات، إلا أنهم - وعلى غير ما توقع الشعب - وقعوا فريسة لسياسات الصندوق، وأصبحوا خدما لسياساته وكانت نتائج تلك مأساوية ، فالدين الخارجي على البرازيل بلغ 25 % من الدخل القومي الخام، والفوائد تبلغ 9.5 % منه وسعت البرازيل الحصول على ترض من الصندوق عام 2001 وحصلت بالفعل على 15 مليار دولار بفائدة 7.5 %، وأعلن وزير المالية سعادته بنجاح المفاوضات وضرورة تقديم تضحيات مؤلمة حيث التزمت الحكومة بإجراء تخفيضات مهمة في جانب النفقات في الميزانية وكانت في جانب التعليم والصحة . وفي كل مرة يطلب الوزير البرازيلي من الصندوق تمديد أجل القرض، يطلب الصندوق الموافقة على بيع صناعات أو مؤسسات خدمية لشركات متعددة

¹ ماري فرانس ليرتو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، درا طلاس للنشر الترجمة والتوزيع، دمشق سوريا 1994 ص 129

الجنسية التي تعد من أهم الياته وغالبا ما تكون أوربية أو أمريكية. وهكذا فخلال السنوات الثماني التي أمضاها كالردوسو في الرئاسة، باع بأرخص الأثمان القطاع العام القوي والمريح بكامله تقريبا

- في باكستان: لقد قام الصندوق بأمر من وزير الخزانة الأمريكي في سبتمبر عام 2001 بتقديم 135 مليون دولار لباكستان، ورفع الحظر الذي فرضه على باكستان عقب إجراءات التجارب النووية عام 1998 وهدايا كثيرة قدمت لباكستان أهمها إلغاء جزء كبير من ديونها البالغة 37 مليار دولار ، وقبل أيام من ذلك كان " كوني لوتز" المسئول عن الملف الباكستاني في الصندوق قد أعلن ما يلي: إن الاعتماد المفتوح لباكستان ومقداره 596 مليون دولار قد استنفذ في 23/09/ 2001 ونحن مرتاحون للإصلاحات التي قامت بها الحكومة وسنناقش احتمالات تجديد البرامج. فالحقيقة ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشكلان جزءا لا يتجزأ من الترسانة الأمريكية المناهضة للإرهاب، ولم تتأخر الولايات المتحدة في تقديم المكافاة لحلفائها في حربها ضد الإرهاب.

- وفي أوزبكستان التي كان الصندوق قد قطع علاقته معها منذ 1995 نظرا لإدارتها الكارثية لقروضه، وفي عام 2001 قرر الرئيس بوش استخدام مطار طشقند محطة لطائراته تمهيدا لدخول أفغانستان، وفي الحال عاد الصندوق لأوزبكستان، وهكذا فإن مئات الملايين من القروض سوف تمطر طشقند¹... ونستشف هنا التباين في المعاملة بين الدول الاعضاء ومنح القروض لاعتبارات غير اقتصادية.

- وفي البيرو: فعندما تفاوض البلد مع الصندوق في فيفري 1976 حول اتفاق توكيدي (استعادي) بهدف الحصول على القسط الثاني من القرض الممنوح له من مجموعة من البنوك الخاصة وجد البلد نفسه في دوامة من الإضرابات ومظاهرات خلال سنة 1977 ضد الإجراءات المتخذة في إطار تطبيق برامج التعديل.

- وفي جامايكا: التي وجدت حكومتها نفسها في مواجهة صعوبات سياسية ما بين 1976 و 1980 بسبب خلافاتها مع صندوق النقد الدولي، إذ أن تلك الحكومة قد تم انتخابها على أساس برنامج سياسي يحتوي على إجراءات إقتصادية بعيدة عن وصفة الصندوق. وكانت بداية المفاوضات معه قد فتحت نقاشا كبيرا داخل الحزب الوطني الذي كان في الحكم. وهو نقاش أدى إلى انتخابات مسبقة سنة 1980 أثناء وجود حكومة السيد مولي في السلطة. وهي انتخابات خسرها بعد ذلك.

¹خويلدي السعيد، أجهزة (البيات) النظام الاقتصادي الدولي، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 9، جوان 2013، ص 18

وهو ما حدث في البرتغال سنة 1979 وفي تركيا في نفس السنة.

- وفي حالة روسيا: أدت ضغوط الصندوق إلى حل الدوما في سبتمبر 1993، وبعد يومين من حل البرلمان من طرف الرئيس يلتسن أوحى مدير الصندوق آنذاك السيد ميشال كامدوسوس بان القسط الثاني من قرض قدره 1,5 مليار دولار يمنح لروسيا في إطار تسهيل الانتقال إلى النظام الحر لن يقدم لذلك البلد قبل سنة ما دام لم يحترم تعهداته. وكان ذلك التصريح نوعا من الرد على الدوما الذي كان قد صوت خلال صائفة تلك السنة على قانون يخفض من وتيرة خوصصة الصناعة وفرض قيودا على البنوك الأجنبية وقلل من قدرة الحكومة على الإقتطاع من الدعم والنفقات الإجتماعية. وبذلك كان حل البرلمان قد أصبح ضروريا لتطبيق توصيات الصندوق والدائنين الدوليين. وبعد " انعتاق" الحكومة، هكذا من رقابة البرلمان يمكن لها وضع الميزانية التي تروق لها حسب تصريحات وزير المالية الروسي آنذاك.

وبعد حل البرلمان ظهرت روسيا وكأنها تحت وصاية مجموعة السبعة والمؤسسات المالية الدولية. وكان من نتائج السياسة المتبعة ارتفاع ثمن الخبز بنسبة 300% إلى 400%. وهو ما زاد من ضرب القدرة الشرائية السكان كانوا قد فقدوا منها من قبل 86% سنة 1992. وفي مجال السياسة الجبائية لم تكن المقترحات مختلفة عما يقترح على البلدان النامية بحيث تم اقتراح الإستقلالية الجبائية لجمهوريات ومناطق الإتحاد الروسي وتوجيه الموارد المالية من الحكومة نحو رد أموال الدائنين.¹

- الأردن : الغاء حكومة الأردن عام 1996 الدعم على القمح الذي أوصى به الصندوق في إطار الاصلاح الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تضاعف سعر رغيف الخبز إلى ثلاثة أضعاف .. ومن ثم انفجرت عاصفة من الاحتجاجات والاضطرابات في جنوب الأردن قتل فيها خمسة أشخاص .

- اليمن: قبل ثورتها الحالية شهدت احداثا مماثلة عام 2005 حين الغي الدعم على الوقود جزئيا بمشورة الصندوق .. وأدى ذلك إلى ارتفاع الاسعار ارتفاعا كبيرا، وسادت الاضطرابات في جميع انحاء الدولة التي نتج عنها بعض الوفيات

- الجزائر: .. فتعتبر من أكثر الدول اقتراضا من الصندوق من بنين دول شرق الأوسط وشمال أفريقيا .. ولقد وصلت قيمة إجمالي القروض للجزائر يقرب من ثلاثة مليارات دولار، ومن ثم .. كانت الجزائر من أكثر

¹قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص164

الدول معاناة من العواقب السياسية ترتبت على اشتراطات الصندوق، حيث توفي 200 فرد في احداث الشغب اندلعت عام 1988، وكانت نتيجة لزيادة الاسعار وارتفاع معدلات البطالة عقب التعديل الهيكلي الذي نصح به صندوق النقد الدولي.¹

7- الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي:

إنخفاض معدل النمو: لقد كان من نتائج سياسات التكيف الهيكلي، في العديد من البلدان، انخفاض معدلات النمو بل وسجلت في بعض الأحيان معدلات جامدة إن صح التعبير ؛ ومن ثمة معدلات نمو سالبة في الدخل الفردي خلال فترة تنفيذ البرامج، ولو أخذنا أمثلة من إفريقيا لوجدنا أن المنتج الوطني الخام في إفريقيا جنوب الصحراء قد سجل انخفاضا ما بين 1981 و 1989 ، 21%.

ارتفاع نسبة البطالة وسوء التوظيف:

إن اقتراحات صندوق النقد الدولي بتسريح العمال والموظفين سواء في القطاع الخاص أو القطاع العمومي تزيد من خطورة الوضع الاجتماعي في البلدان النامية التي تعاني أصلا من سوء استخدام اليد العاملة أو من عدم استخدامها.

ولو كان لنا أن نعطي فكرة عن فداحة المشكلة في إفريقيا مثلا فإننا نجد أن تسريح العمال قد مس ما بين 12000 و 30000 عائلة في القطاع العمومي أو شبه العمومي سنة 1987 في بلدان كالسنغال أوغينيا وحوالي 80000 في غانا.

الزيادة من الفوارق الاجتماعية:

إن سياسات التكيف الهيكلي تعمق من الفوارق الاجتماعية بين الدول وداخلها وما يدل على التفاوت بين الأمم هو أننا نجد أن 15% من سكان المعمورة وهي نسبة السكان في البلدان المتقدمة يتحكمون في 80% من الدخل العالمي.

الاختناق المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة و عدم مواطنة الاقتصاد:

¹ رمزي محمود، الاغتياال الاقتصادي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2013، ص29

يؤدي التضيق في سياسة القرض في إطار برامج التكيف الهيكلي إلى شل حركة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك القدرات المالية الكافية لخوض نفس الغمار مع فروع الشركات المتعددة الجنسيات. وهو ما يؤدي إلى امتصاص تلك الشركات " الوطنية " الضعيفة من طرف الشركات الأجنبية وبالتالي عدم مواطنة الإقتصاد. كما أن هذه العملية تسهل، بمناسبة كل تخفيض في قيمة العملة من بيع الشركات الأهلية للأجانب بأبخس الأثمان.

ارتفاع حجم مديونية بلدان العالم الثالث:

يلاحظ الملاحظون أن كل الجهود التي بذلتها وتبذلها بلدان العالم الثالث فإن ثقل مديونيتها في ازدياد مضطرد. ذلك أن تلك الديون قد تحول من 658 مليار دولار سنة 1980 إلى قرابة الـ 1770 مليار دولار سنة 1993، ثم حوالي 2200 مليار دولار سنة 1998.¹

8- تقييم نظام حقوق السحب الخاصة:

إن نظام حقوق السحب الخاصة اضافة مكوناً جديداً إلى مكونات السيولة الدولية، كما أنه هياً ظروفاً أفضل للتحكم في حجم هذه السيولة وفق الاحتياطات الفعلية لوسائل الدفع الدولية يضاف إلى ذلك أن خلق وإدارة هذا العنصر من عناصر السيولة الدولية عن طريق صندوق النقد الدولي قد دعم الدور الذي يلعبه الصندوق في التأثير على المدفوعات الدولية.

ومع ذلك توجد العديد من المشاكل التي تواجه استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة الاحتياط العالمية ومن هذه المشاكل مايلي:²

- ان الصندوق لا يستطيع حالياً ان يصدر كميات كافية منها للوفاء باستخداماتها كعملة احتياط دولية كما ان الكميات المصدرة من هذه الوحدات حالياً تعد ضئيلة جداً مقارنة مع حجم السيولة الدولية والمعاملات اليومية في سوق النقد الاجنبي على المستوى الدولي..

- انها عملة بدون اقتصاد يعبر عن قوتها أوبنك مركزي يدافع عنها او احتياطات كافية تساندها ، لكون صندوق النقد الدولي لايمكنه حالياً الاضطلاع بدور المصدر لعملة العالم.

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 168

² عبد الكريم شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 289-290

- ان استخدامها يقتصر حاليا على البنوك المركزية فقط ، مما يجعل استخدامها محدودا ، بينما لا تصبح العملة دولية الا اذا استخدمت بشكل واسع على المستوى الدولي ، اذ كانت هنالك محاولات سابقة من قبل الصندوق لاستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسية ولكنها فشلت.

- ان استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة احتياطية يتطلب تغييرا هيكليا في الدور الذي يلعبه الصندوق دوليا وحجم الموارد المالية المتاحة له ونسب مساهمة دول العالم في رأسماله ، ودوره في سياسات الاستقرار الاقتصادي دوليا ، الامر الذي قد يجد معارضة شديدة من قبل القوى الاقتصادية العالمية بصفة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة

المبحث الثالث: تقييم اصلاحات و حوكمة صندوق النقد الدولي:

المطلب الاول: اصلاحات نظام الحصص و الحوكمة في الصندوق:

1- إصلاح نظام الإقراض وزيادة حجمه: وذلك من خلال:

أ- آلية إصلاح نظام الإقراض الحالي : تقوم خطة الصندوق لإصلاح لنظام الإقراض على:

- تحديث الشريطية: يسعى الصندوق في إطار برنامج الإصلاح إلى إجراء تحديث قائم على خلق نوع من المواءمة بين شروطه المرتبطة بالإقراض ودرجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء، وذلك بالاعتماد على معايير الأهلية التي تحدد سابقا (الشريطية المسبقة) وليس على أساس الشريطية التقليدية اللاحقة على أن تتم عملية مراقبة السياسات الهيكلية في البرامج المدعومة من طرف الصندوق في إطار مراجعة البرامج بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية.

- خط الائتمان المرن (FCL): عبارة عن قرض حديث مزوج الاستخدام، قابل للتجديد دون قيود، تستفيد منه الدول التي أثبتت مستوى قوي في تنفيذ السياسات الاقتصادية، لتلبية الاحتياجات الطارئة (أساس وقائي) واحتياجات ميزان المدفوعات الفعلية، دون الالتزام بتحقيق أهداف معينة في مجال السياسات الاقتصادية ، على أن تلتزم بالتسديد في أجل تمتد من 3.25 سنة إلى 5 سنوات.

- دعم اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA): تهدف إصلاحات اتفاق الاستعداد الائتماني -وهو أداة الإقراض الحيوية التي يستخدمها الصندوق في حل الأزمات إلى إضفاء المزيد من المرونة على الاتفاق والتأكد من إمكانية استخدامه كأداة لمنع وقوع الأزمات في البلدان الأعضاء .

*مضاعفة حدود الاستفادة من القروض: حيث حددت شروط الاستقادة من الحدود القصوى الجديدة القروض التي تقدم بشروط ميسرة بـ 200 % من حصة البلد على أساس سنوي و 600% على أساس تراكمي لضمانة الدول الأعضاء بقدرة الصندوق على توفير الموارد الكافية لتغطية احتياجاتها.

- تبسيط هيكل التكلفة وأجال الاستحقاق: توفير الحوافز السعرية المشجعة على الاقتراض من الصندوق.

- تبسيط الأدوات المستخدمة في الإقراض: بإلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي لم تعد مستخدمة مثل: التسهيل الاحتياطي التكميلي، وتسهيل التمويل التعويضي والتسهيل التمويلي للسيولة قصير الأجل والتي يشمل خط الائتمان المرن الجديد أهم خصائصها.

- إصلاح التسهيلات الموجهة للدول الأعضاء منخفضة الدخل: يعمل الصندوق على إدخال تعديلات على تسهيلات الإقراض بشروط ميسرة لدعم أدواته الإقراضية المستخدمة في التمويل الطارئ وقصير الأجل للبلدان منخفضة الدخل.¹

- اعتماد إطار جديد لإصدار السندات للقطاع الرسمي (استحداث فروض جديدة لزيادة حجم الإقراض): أعلن المجلس التنفيذي للصندوق في 1 جويلية 2009 على اعتماد إطار ينظم إصدار السندات للدول الأعضاء وبنوكها المركزية، بهدف تعزيز قدرة الصندوق على تأمين الموارد المالية الكافية.

- إنشاء الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث: تم إنشاء هذا الصندوق بعد موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في جوان 2010، وذلك في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي في جانفي 2010، والهدف من هذا الصندوق تخفيف مديونية البلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض وشديدة الفقر وإتاحة الموارد لها لتلبية الاحتياجات الاستثنائية في موازين مدفوعاتها والناجمة عن كوارث طبيعية التي يشترط فيها أن تكون مدمرة (تؤثر بشكل مباشر على ثلث سكان البلد المتضرر على الأقل تؤدي إلى تدمير ربع طاقته الإنتاجية، أو تسبب أضرارا تتجاوز 100% من إجمالي الناتج المحلي). كما أن هذه المساعدة مرهونة بتقييم مدى تنفيذ البلد العضو للسياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترة السابقة على قرار صرف الموارد لتخفيف أعباء الديون.²

¹ بيان صحفي رقم 09/85:صندوق النقد الدولي يجري اصلاحا شاملا لاطار الاقتراض، 24مارس 2009، من موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

² صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2010، ص 12-13

- إنشاء خط الوقاية والسيولة (PLL): أنشئ هذا الخط عام 2011 وللاستفادة منه ينبغي أن يتمتع البلد العضو بأساسيات اقتصادية قوية، وأطر مؤسسية سليمة للسياسات، كما ينبغي أن يكون لديه سجل أداء ايجابي في تنفيذ سياسات صائبة ولا يزال ملتزماً بالحفاظ على هذه السياسات في المستقبل، ويمكن استخدامه كنافذة للسيولة قصيرة الأجل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، ولا تتجاوز الاستفادة من أي اتفاق مدته ستة أشهر 250 % من حصة العضوية، على أن تتاح زيادة هذا المقدار بحد أقصى 500 % في الظروف الاستثنائية التي يواجه فيها البلد العضو احتياجاً قصير الأجل لتمويل ميزان المدفوعات نتيجة صدمات خارجية، بما في ذلك اشتداد الضغوط الإقليمية أو العالمية. كما يمكن أيضاً استخدامه في إطار اتفاق مدته تتراوح بين عام وعامين بحد أقصى 500 % العضوية للسنة الأولى، وما يصل إلى 1000 % من حصة العضوية للسنة الثانية.

- إنشاء أداة التمويل السريع (RFI): في عام 2011 قام صندوق النقد الدولي بإنشاء هذه الأداة لتحل محل سياسة المساعدة في الحالات الطارئة. وتستخدم هذه الأداة لدعم كافة الاحتياجات الملحة لميزان المدفوعات بما في ذلك الاحتياجات الناشئة الصدمات الخارجية، كذلك يمكن أن تتيح إطاراً لدعم السياسات والمساعدة الفنية. ولمنح هذه المساعدات (المالية والفنية) في إطار هذه الأداة لا بد أن يتوصل تقييم صندوق النقد الدولي إلى أن البلد العضو سوف يتعاون في إيجاد حلول لمشكلات ميزان المدفوعات يعني إمكانية فرض إجراءات مسبقة على البلد العضو طالب المساعدة- وفور صدور الموافقة على استخدام هذه الأداة تتاح الموارد المطلوبة للبلد العضو، في البداية كانت في حدود 50 بالمائة من حصته سنوياً، و100 بالمائة من هذه الحصة على أساس تراكمي، ثم تم تغييرها إلى 37,5% من حصة البلد العضو على أساس سنوي و 75 بالمائة على أساس تراكمي وذلك في السنة المالية 2016.¹

ب- اعتماد إطار جديد لإصدار السندات للقطاع الرسمي (استحداث قروض جديدة لزيادة حجم الإقراض): أعلن المجلس التنفيذي للصندوق في جويلية 2009 على اعتماد إطارينظم إصدار السندات للدول الأعضاء وبنوكها المركزية، بهدف تعزيز قدرة الصندوق على تأمين الموارد المالية الكافية وزيادة قدرته على تقديم مساعدات سريعة للدول الأعضاء عند الحاجة لتمكينها من التصدي المباشر لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ودعم مشاريع الاستثمار.

¹ صليحة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 12-13

2- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة: جاء ذلك بعد اجتماع قمة العشرين في مدينة لندن في أفريل 2009 التي اعتمدت خطة دعم قيمتها 1.1 تريليون دولار من اجل معالجة الرهن العقاري. وبذلك وافق المجلس التنفيذي للصندوق في 13 أوت 2009 على تخصيص وحدات السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتوفير السيولة عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق، وتجدر الإشارة إلى أن عملية التخصيص هذه تتم بالتناسب مع حصص العضوية لكل بلد، وأنها تسمح بتزويد كل بلد من حقوق السحب الخاصة بحوالي 74 % من حصته، مما يؤدي إلى زيادة مخصصات الدول الأعضاء من حوالي 33 مليار دولار (21.4 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة) إلى ما يعادل 283 مليار دولار.¹

3-اصلاح نظام الحصص و الاصوات في الصندوق:

3-1- تثبيت بعض المفاهيم الأساسية حول نظام الحصص وما يترتب عنه:

إن نظام حساب الحصص يعتبر مرجعا أساسيا لقياس مدى نفوذ الدولة في إدارة موارد الصندوق، وذلك لكون حصة كل دولة عضو هي ترجمة بشكل لقوتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي، وفيما يلي تذكير ببعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع.

أ-القوة التصويتية للدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي (شركة مساهمة): يمكن اعتبار الصندوق بمثابة شركة مساهمة، أين تتحدد مكانة كل مساهم بمقدار حصته في رأس مال الصندوق، إذ أن كل دولة تنضم إلى الصندوق يتم حساب حصتها وفقا لصيغة (أو صيغ) رياضية، ويتوجب عليها دفع 25 % هذه الحصة ذهباً أو بإحدى العملات المقبولة بشكل واسع على المستوى الدولي كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اللين أو الجنيه الإسترليني. والباقي من حصتها 75 % يتم تسويتها بالعملة الوطنية للدولة المنضمة. ولكل دولة عضو في الصندوق حداً أدنى من الأصوات يقدر بـ 250 صوتاً تسمى بالأصوات الأساسية أو القاعدية، ثم يضاف إليها صوت واحد عن كل 100.000 وحدة سحب خاصة وهي وحدة حساب يعتمدها الصندوق تم إنشاؤها في أواخر ستينات القرن الماضي استجابة للحاجة الملحة للسيولة الدولية.

¹ لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص11

ب. **مراجعة حصص الدول الأعضاء:** يجري مراجعة هذه الحصص بشكل عام - دوريا كل خمس سنوات بهدف تعديل الحصة وفقا لمكانة الدولة في الاقتصاد العالمي، وهذا بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الخام، ورصيد المعاملات الجارية والاحتياطي الرسمي وغيرها. وعمليا عند انضمام عضو جديد إلى الصندوق يتم منحه حصة مبدئية (بمجرد انضمامه إلى الصندوق) مساوية لحصة الدول الأعضاء التي لها نفس حجمه الاقتصادي.

3-2- تحليل ومناقشة نظام الحصص في الصندوق قبل 2006: من خلال العناصر الموائية سيتم تشريح وضعية نظام الحصص ومدى عدالته قبل التعديلات الأخيرة التي جاءت في إطار الاستراتيجية متوسطة المدى في سنغافورة 2006

أ. **الصيغ الرياضية لحساب الحصة (قبل سنغافورة 2006):** تشكل الطريقة التي يتم من خلالها حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بؤرة للخلافات وتضارب المصالح، ففي بداية عمل صندوق النقد الدولي في 1944 تم صيغة بريتون وودز التي وضعت أساسا وفقا للمصالح الأمريكية من طرف الاقتصادي Raymond Mikesell الذي كان يعمل في الخزانة الأمريكية، وقد طلب منه (من طرف الأمين المساعد هاري دكستر للخرينة) أن تكون الصيغة التي يضعها تمنح الصدارة للولايات المتحدة الأمريكية بحصة تقدر بـ 2.9 مليار دولار وتليها المملكة المتحدة بحوالي نصف حصة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها حصة الاتحاد السوفييتي وأخيرا حصة الصين. وقد كانت صيغة بريتون وودز كما يأتي:

$$Q1 = (0,01 Y + 0,025 R + 0,05 P + 0,2276 VC) (1 + C/Y)$$

ثم تلتها الأربعة صيغ الأخرى الآتية بداية من ستينات القرن الماضي كمحاولة لمساعدة بعض الدول الأعضاء على تقوية مكانتها في الصندوق:

$$Q2 = (0,0065 Y + 0,0205125 R + 0,078 P + 0,4052 VC) (C/Y + 1)$$

$$Q3 = (0,0045Y + 0,03896768R + 0,07 + 0,76976VC)(C/Y + 1)$$

$$Q4 = 0,0005Y + 0,0042280464R + 0,044(P + C) + 0,8352VC$$

$$Q5 = 0,0045Y + 0,05281008R + 0,039 (P + C) + 1,0432VC$$

إذ إن:

Y: يمثل الناتج المحلي الحام بأسعار السوق للسنة الأخيرة

R: اثني عشر شهرا من متوسط حيازات الذهب، واحتياطيات الصرف وحقوق السحب الخاصة والوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي في السنة الأخيرة

P: متوسط سنوي في الحساب الجاري (السلع والخدمات والدخل والتحويلات الخاصة) خلال الفترة الأخيرة من خمس سنوات.

C: متوسط الإيرادات السنوية الحالية (السلع والخدمات والدخل والتحويلات الخاصة) خلال الفترة الأخيرة من خمس سنوات

VC: تقلب المتحصلات الجارية، والتي تتطابق مع معيار الانحراف مرة واحدة على مدى متوسط خمس سنوات لحركة حسابه خلال الفترة الأخيرة من ثلاثة عشر عاما.

مع ضرورة الإشارة إلى أن صيغة بروتون وودز لحساب الحصص كانت تستخدم الدخل الوطني قبل أن يتغير ذلك في الصيغ اللاحقة أين استبدل الدخل الوطني بالناتج المحلي الخام، كما تم أيضا توسيع المعاملات الجارية لتشمل الخدمات والتحويلات.¹

ب. طريقة استخدام الصيغ في حساب حصة الدولة العضو: تعتبر طريقة حساب حصة دولة عضو في صندوق النقد الدولي عملية معقدة ومثيرة لجدل كبير من نواح كثيرة، حيث ولحساب حصة الدولة العضو يجب استخدام الصيغ الخمسة السابقة، ثم يؤخذ من بين الصيغ الأربعة الأخيرة Q5, Q4, Q3, Q2 الصيغتين الأقل في القيمة ويحسب متوسطهما ليقارن بحاصل الصيغة الأولى Q1، وتكون القيمة المحسوبة لحصة الدولة العضو هي الأعلى بعد المقارنة، وقد استخدمت هذه الصيغ الأربع في الستينات من القرن الماضي عند مراجعة حصص الدول الأعضاء في الصندوق.

ت. تعليق على طريقة حساب الحصة: من الواضح أن طريقة الحساب هذه، بالإضافة إلى تعقيدها، فإنها لن تكون واحدة بالنسبة لكل الدول الأعضاء، فمن الناحية العملية نجد أن حوالي ثلث أعضاء الصندوق يتم

¹ رمضان بطوري والشريف بقة، مرجع سبق ذكره، ص6

حساب حصصهم وفقا لصيغة بروتون وودز الأولى Q1، في حين أن باقي الدول حسب حصصهم وفقا لتوليفات ثنائية للصيغ الأربع الباقية، وهذا يخلق مشكل عدم الشفافية في تحديد الحصص.

هذا بالإضافة إلى أن حصص الدول التي لم تحسب بصيغة بروتون وودز يجب تعديلها ليكون إجمالي حصص الدول الأعضاء المحسوب بالتوليفات المختلفة مساويا للإجمالي المحسوب بصيغة بروتون وودز Q1، ومن ثم فإن الدعوة لإصلاح هذه الصيغ والمتغيرات المستخدمة فيها بات أمرا ضروريا للحفاظ على شرعية ومصداقية عمل صندوق النقد الدولي.¹

3-3- إشكالية التمثيل الزائد والناقص للدول الأعضاء في الصندوق قبل اتفاق سنغافورة 2006:

كثيرا ما تشير الدراسات والنقاشات التي تتم على مستوى المؤسسات المالية الدولية عن مشكلة اعتراض كثير من الدول النامية و خاصة الصاعدة منها - بل حتى بعض الدول المتقدمة - على حصصها في الصندوق، بحجة أنها لا تتناسب وحجمها النسبي في الاقتصاد العالمي.

3-4- نتائج اجتماع سنغافورة 2006: خلال هذا الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في - سنغافورة صرح مدير الصندوق آنذاك دي راتو أن التوزيع الحالي للحصص والأصوات يضع شرعية الصندوق في خطر على مستوى كثير من الأقاليم، كما هو عليه الحال في إفريقيا أين ينشط الصندوق بقوة، وكذلك في آسيا التي تطورت مكانتها في الاقتصاد العالمي أكثر بكثير من تطور دورها في الصندوق. وقد نتج عن هذا الاجتماع جملة من القرارات نتناولها بشكل مختصر.

أ- **الزيادة الاستثنائية المخصصة في سنغافورة:** كمرحلة أولى من إصلاح نظام الحصص في الصندوق تم الاتفاق على زيادات استثنائية في حصص بعض الدول النامية الصاعدة الأكثر معاناة من نقص التمثيل في حصصها بسبب الصيغ السابقة، ويتعلق الأمر بكل من الصين وكوريا والمكسيك وتركيا، وهي دول تقل حصصها الفعلية عن حصصها المحسوبة.

ب. **الصيغة الموضوعية من قبل مجلس الإدارة:** في اتفاق سنغافورة وافق أعضاء مجلس الصندوق على وضع صيغة واحدة تعوض الصيغ الخمس السابقة وتتوفر فيها البساطة والشفافية، تعترضه العديد من

¹ Gontas Majid, la réforme de la gouvernance du FMI, la question de représentation et des quotes-parts, université de bourgogne, France, 201, p.7.

الصعوبات والتعقيدات التقنية والتصورية وحتى على أن تعطي هذه الصيغة وزنا هاما للنتاج المحلي الخام وأيضا للانفتاح الاقتصادي. وقد سبقت الإشارة إلى أن إيجاد هذه الصيغة تعترضه العديد من الصعوبات و التعقيدات التقنية و التصورية وحتى السياسية، فالخلاف سيكون حادا على المتغيرات التي ستؤخذ بعين الاعتبار وتلك التي ستخرج من الصيغة، وأوزان المتغيرات، وما إذا كانت الصيغة ستكون خطية أو لوغاريتمية.

وباختصار فإن الصيغة التي تم التوصل إليها تتكون من أربع متغيرات، وهي: الناتج المحلي الخام (Y) بوزن 50 % حيث 60 % منه بأسعار السوق و 40 % تحسب بتكافؤ القدرة الشرائية، الانفتاح الاقتصادي (O) بوزن 30 %، تقلب المتحصلات الجارية للصادرات (V) بوزن 15 % والاحتياطي (R) بوزن 5 % . هذا بالإضافة إلى عامل ضغط = 0.0 K95.0 يهدف إلى تقليص تشتت الحصص المحسوبة، وتحديد دور حجم الدولة العضو في الصيغة الجديدة، والتعبير الجبري لهذه الصيغة هو

$$Q = (0.5*Y + 0.3*O + 0.15*V + 0.05*R)^k$$

ت. عدد الأصوات القاعدية ونسبتها إلى إجمالي الأصوات: عند إنشاء صندوق النقد الدولي كانت نسبة الأصوات القاعدية إلى إجمالي الأصوات تمثل 11.3 % ثم ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت 16.5 % في سنة 1985، ولكن مع تزايد عدد الدول الأعضاء والمراجعات المتتالية للحصص تناقصت هذه النسبة حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها في وقتنا الراهن 2.1 % وتؤكد هذه الوضعية ضعف مشاركة الدول الفقيرة في اتخاذ القرار على مستوى الصندوق بسبب ضعف قيمة حصصها ومن ثم قوتها التصويتية،

3-5- الانتقادات الموجهة لصيغة صندوق النقد الدولي الجديدة: لم تكن الصيغة الجديدة لحساب قيمة الحصص التي تم اعتمادها في صندوق النقد الدولي كافية لتحقيق شرطي العدالة والشفافية المطلوبين، لهذا فقد نالها حزمة من الانتقادات، لعل أهمها ما يلي:

أ- اختيار المتغيرات المدرجة في الصيغة الجديدة: حيث لم تجتمع آراء الدول الأعضاء ولا الاقتصاديين على المتغيرات الواجب اعتمادها في هذه الصيغة، وكانت محل شك من قبل بعض الأطراف، فقد أشار بعض الاقتصاديين إلى أن هذه الصيغة تم اعتمادها لإعادة موازنة الحصص وكقاعدة لتحديد التعديلات المستقبلية في صندوق النقد الدولي، في حين أن مناقشات 2007 و 2008 كانت تطالب بصيغة عادلة وشفافة صالحة للاستخدام على المدى البعيد.

ب- أوزان المتغيرات في الصيغة الجديدة: إلى جانب الانتقاد وبهذا الموجه إلى المتغيرات المدرجة في الصيغة برز الاعتراض على أوزان هذه المتغيرات، فالنتائج المحلي أدرج بوزن 50 %، حيث 60 % منها بأسعار السوق، و40 % محسوبة بتعادل القوة الشرائية (30 % و 20 % على الترتيب في إجمالي الأوزان)، في حين أن باقي المتغيرات لم يتم التعامل معها بنفس الطريقة مما يقلل من دقة الحساب.

اقترحت مجموعة العشرين إجراء إصلاح في نظام الحصص لصندوق النقد الدولي كي يعكس الدور المتزايد لبلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية الديناميكية. واستجابة لذلك اعتمد صندوق النقد الدولي إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحصص والحوكمة.

في عام 2008: اعتمد صندوق النقد الدولي تدابير لإجراء إصلاحات مهمة يهدف من خلالها إلى تحقيق اتساق أكبر بين حصص العضوية والأنصبة التصويتية في الصندوق من ناحية ووزن البلدان الأعضاء ودورها في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، إلى جانب تعزيز مشاركة البلدان منخفضة الدخل في الصندوق.

وفي مارس 2011 دخلت حيز التنفيذ، وبموجبها زادت حصص 54 دولة بمبلغ يصل إلى 20.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي 33,7 مليار دولار أمريكي)¹. وكانت بلدان الأسواق الناشئة هي المستفيد الرئيسي من هذه الزيادة، فعلى سبيل المثال زادت حصة سنغافورة بـ63 بالمائة، تركيا 51 بالمائة، والصين بـ50 بالمائة تم تثبيت عدد الأصوات الأساسية عند 55.02 بالمائة من جموع الأصوات، وبذلك أصبح عدد الأصوات الأساسية الحالية نحو ثلاثة أضعاف العدد السابق على تطبيق إصلاحات 2008؛ تم تعيين مدير تنفيذي مناوب ثان لتحسين مستوى تمثيل مجموعة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء .

وفي عام 2010: وافق المجلس التنفيذي في نوفمبر من عام 2010 على إجراء مجموعة من الإصلاحات الإضافية في نظام الحصص والحوكمة، التي دخلت حيز التنفيذ في 21 جانفي 2016 عندما وافقت الولايات

¹ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2011، ص37

المتحدة و 148 عضو (94.04 % من مجموع الأصوات) عليها.¹ وكانت نتائج دخول إصلاحات 2010 حيز التنفيذ كما يلي:²

- زيادة كبيرة في موارد حصص العضوية من حوالي 238.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (329 مليار دولار أمريكي) إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (659 مليار دولار أمريكي) .

- تحويل نسبة تزيد عن 6 بالمائة من أنصبة الحصص إلى البلدان الناشئة والبلدان النامية الديناميكية، وكذا من البلدان ذات التمثيل الزائد إلى البلدان ذات التمثيل الناقص.

- دخول أربعة بلدان من الأسواق الناشئة ضمن البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي وهي: البرازيل، الصين الهند، روسيا. أما البلدان الستة الأخرى فهي: الو.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا. ويوضح الجدول رقم (07) أنصبة الحصص والقوة التصويتية لهذه المجموعة بعد بدء نفاذ إصلاحات 2010.

- تشكيل المجلس التنفيذي من مديرين تنفيذيين كلهم منتخبون؛

- توسيع المجال أمام تعيين مدير تنفيذي مناوب ثان للدوائر الانتخابية التي تشمل سبع دول أعضاء أو أكثر، وتم تحديد 13 دائرة انتخابية مؤهلة لذلك؛ كما التزمت الدول الأوروبية بتخفيض تمثيلها المجمع في المجلس التنفيذي؛

- مع ضرورة الحفاظ على أنصبة الحصص والقوة التصويتية المخصصة لأفقر الدول الأعضاء في الصندوق.

¹ International monetary fund. acceptances of the proposed amendment of the articles of agreement on reform of the executive board and consents to 2010 Quota increase. april 24. 2017.

www.imf.org/external/np/sec/misc/consents.htm.a2

² بدء سريان الإصلاحات التاريخية في حصص الصندوق ونظام حوكمته، البيان الصحفي رقم 16,27/25 يناير 2016، ص 1-2 من الموقع

www.imf.org/external/arabic/np/exr/faq/mdselectiona.pdf

الجدول رقم (05): مجموعة البلدان العشرة التي تمتلك أكبر الحصص في الصندوق وقوتها التصويتية

الأصوات		الحصص		البلد
النسبة من اجملي عدد الصوت %	عدد الاصوات	النسبة من اجمالي الحصص %	حجم الحصة مليون وحدة حقوق سحب خاصة	
16.53	831406	17.46	82944.2	ال و.م.أ
6.16	309669	6.48	30820.5	اليابان
6.09	306293	6.41	30482.9	الصين
5.32	267808	5.60	26634.4	ألمانيا
4.04	203015	4.24	20155.1	فرنسا
4.04	203015	4.24	20155.1	بريطانيا
3.02	152164	3.17	15070.0	ايطاليا
2.64	132608	2.76	13114.4	الهند
2.59	130501	2.71	12903.7	روسيا
2.22	111885	2.32	11042,0	البرازيل

Source :International Monetary Fund, "IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors", Last Updated: May 03, 2017, www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx.

يتضح من الجدول أن الو.م.أ تمتلك 17.46 بالمائة من إجمالي الحصص ما يقابله 16.53 بالمائة من الأصوات، تليها اليابان في المرتبة الثانية بـ 6.48 بالمائة من إجمالي الحصص و 6.16 بالمائة من الأصوات، ثم الصين 6.41 بالمائة و 6.09 بالمائة من إجمالي الحصص والأصوات على الترتيب متقدمة على ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. كما بين الجدول أن هذه المجموعة (الدول العشرة الأولى) تمتلك ما يقارب 55.39 بالمائة من إجمالي الحصص و نحو 52.65 بالمائة من القوة التصويتية.

ولتعزيز الحوكمة السليمة داخل صندوق النقد الدولي، أجرى هذا الأخير مجموعة من الإصلاحات شملت مجالات عديدة منها:

الإدارة العليا، المساءلة والشفافية.

الإدارة العليا لصندوق النقد الدولي: تعتبر الإدارة العليا من أقوى جوانب الحوكمة في صندوق النقد الدولي، وأول قضية كانت تثار عند النظر في إدارة الصندوق هي عملية اختيار المدير العام ونائبه الأول، حيث كانت وظيفة المدير العام مقصورة على أحد مواطني أوروبا، أما وظيفة النائب الأول للمدير العام، فقد جرت العادة أن تكون من نصيب أحد مواطني الو.م.أ. كما أن أعضاء المجلس التنفيذي الأربعة هم فقط الذين يمكنهم تسمية المرشحين.

- وفي عام 2011 أدخل صندوق النقد الدولي تغييرات جوهرية في إجراءات اختيار المدير العام، فحسب البيان الصحفي الصادر عن المجلس التنفيذي بتاريخ 20 ماي 2011 فانه:¹

- يجوز لأي عضومن اعضاء مجلس المحافظين أو المجلس التنفيذي ترشيح أي فرد لمنصب المدير العام ويكون مواطن أي بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق؛

- يشترط في المرشح الناجح أن يكون صاحب سجل متفوق في صنع السياسات الاقتصادية على مستوى المسؤولية العليا، وأن يتمتع بخلفية مهنية متميزة، ومهارات إدارية ودبلوماسية مشهودة، تؤهله لقيادة مؤسسة عالمية؛

¹ صندوق النقد الدولي، اختيار المدير العام، من الموقع:

www.imf.org/external/arabic/np/exr/faq/mdselectiona.pdf

- كما حدد المجلس التنفيذي ضرورة أن يكون لدى المرشح التزام تام وتقدير واضح لتعاون متعدد الأطراف، وأن تتوفر فيه قدرة مثبتة على الموضوعية والحياد.

- المساءلة: صندوق النقد الدولي مسؤول أمام حكومات بلدانه الأعضاء. وعلى المستوى الداخلي يقوم مكتب التقييم المستقل بدور رئيسي في ضمان مساءلة الصندوق أمام بلدانه الأعضاء، وهو يعتبر بمثابة الرقيب الداخلي الصندوق. أما على المستوى الخارجي فيخضع صندوق النقد الدولي أيضا للتحقيق من جانب أطراف متعددة من القادة السياسيين، والمسؤولين في الإعلام، والمجتمع المدني.¹

- الشفافية: تنص سياسة الشفافية المطبقة في صندوق النقد الدولي، والتي اعتمدها في عام 1999، ويتم مراجعتها كل خمس سنوات على أن الصندوق "سوف يسعى للكشف عن الوثائق والمعلومات في حينه ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تتعارض مع الكشف عنها". وأثناء الأزمة المالية العالمية زاد الاهتمام بقرارات الصندوق، وزاد الطلب على المعلومات المتعلقة بعمله، لذا قام المجلس التنفيذي أثناء المراجعة في ديسمبر من عام 2009 بتأكيد التزامه بالشفافية واسعة النطاق،

ووافق على سلسلة من التغييرات لتقوية سياسته منها:²

- زيادة كم المعلومات ودرجة حداتها من خلال:

- نشر الوثائق ما لم يعترض البلد العضو، فيما يمثل تحولا في التركيز عن ضرورة الإذن الصريح بالنشر والذي كان شرطا مطلوبا؛
- توسيع نطاق الوثائق التي يجذب أن تنشرها السلطات الوطنية لتشمل التقارير المعنية بصحة القطاع المالي في البلدان الأعضاء، ومدى التزامها بالموثيق والمعايير الدولية؛
- إرساء توقع في الحالات التي تتضمن منح قروض من الصندوق بأن سلطات البلد المعني سوف تعلن عن عزمها النشر قبل اجتماع المجلس التنفيذي ذي الصلة؛ التوسع في النشر ليشمل كافة الوثائق المتعلقة بالسياسات، وما يصدر من تقارير عن دخل الصندوق، أو تمويله، أو ميزانيته؛

¹ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2013، ص 64

² جاك ديبلوربييه، الصندوق يقرر الإفصاح عن معلومات أكثر وأحدث، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 8 جانفي 2010، ص 1-2 من الموقع www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2010/po101081aapdf

- تكبير إتاحة المحفوظات: قرر المجلس التنفيذي تقصير مدة الانتظار السابقة على إتاحة الوثائق المحفوظة للاطلاع العام، من خلال: تقصير الفاصل الزمني الذي يسبق إتاحة تقارير المجلس التنفيذي للاطلاع العام من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات؛ إتاحة نشر مختارات من المحفوظات الرقمية على شبكة الانترنت؛ وضع قاعدة عامة تنتفي بموجبها صفة السرية عن الوثائق المصنفة في البداية "سري للغاية" عند استيفاء هذه الوثائق شرط المدة الزمنية اللازمة.

- تيسير التصفح والبحث في موقع صندوق النقد الدولي الالكتروني؛

4-إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية: وذلك من خلال:¹

أ-تعزيز قدرة هيئات التنظيم المالي على اكتشاف المخاطر: وذلك ب:

توسيع نطاق الحدود التنظيمية لتشمل كل الأنظمة التي تكون مصدرا للمخاطر وضمان مرونتها في التكيف مع الابتكارات المستحدثة في السوق المالي.

-تعزيز الانضباط السوقي بتفعيل دور هيئات التصنيف الائتماني في تقدير المخاطر وزيادة درجة تنسيق جهودها.

- زيادة الشفافية في آلية تقييم الابتكارات المالية بتحسين جودة المعلومات الخاصة بالمعاملات خارج السوق الرسمية وخارج الموازنة العامة، حتى تتمكن الأجهزة التنظيمية من رصد المخاطر والتهديدات ومحاولة تقييمها لتعزيز الانضباط السوفي

- تحسين البنية التحتية لأسواق المال وتقوية المعايير المحددة لاحتياطي السيولة النظامية على مستوى البنوك المركزية.

ب- تعزيز التعاون المالي الدولي حول القضايا المالية والاقتصادية: ويتحقق ذلك ب:

- زيادة درجة التركيز والتحديد في التحذيرات التي يقدمها الصندوق.

¹مطاي عبد القادر واخرون،مرجع سبق ذكره،ص ص.12-13

- تكثيف جهود التعاون الدولي بين الصندوق وغيره من المنظمات (خاصة مجموع السبعة، مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنتدى الاستقرار المالي ..)
- تكثيف الجهود التعاونية لوضع قواعد و أسس قوية لنسوية تشاط القطاعات متعددة الجنسيات.
- إقامة إطار عالمي موثوق للسيولة، بتدعيم الدول لجهود الصندوق في إصلاح نظام الإقراض مثلا والحصص.
- ج- زيادة درجة اهتمام ومراقبة السياسات الاقتصادية للمخاطر النظامية: يتم ذلك بمراجعة أداء السياسات الاقتصادية الكلية من خلال:
- زيادة الاعتماد على أدوات السياسة النقدية في مواجهة تراكم المخاطر التنظيمية وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي.
- ترسيخ دعائم السياسة المالية في أوقات الرخاء واليسر، لذا فان الصندوق يحث هذه الدول على إجراء تحليل دقيق ومفصل للنظام المالي لمساعدتهم على تصميم تدابير تشيطية فعالة والتأكد من ملاءة المالية العامة على المدى المتوسط، نظرا لارتفاع الدين والالتزامات الاحتمالية.
- معالجة الاختلالات العالمية الناتجة عن التدفقات الرأسمالية الدولية باستخدام السياسة الهيكلية والاقتصادية الكلية في إعادة التوازن بين حجم الادخار والاستثمار في هذه الاقتصاديات واللجوء إلى العمل التنظيمي في الحد من المخاطر النظامية الناشئة عن تدفق رؤوس الأموال بفرض قيود على انكشاف المؤسسات المالية والمقترضين لمخاطر النقد الأجنبي .

مطلب 2: تقييم اصلاحات و سياسات الصندوق:

فرع 1: تقييم دور الصندوق في ازمة شرق آسيا:

لم تتجح برامج الصندوق في شرق آسيا في تحقيق الاستقرار، وفي الحقيقة فإن انهيار العملات قد زادت شدته بعد أن وضعت البرامج موضع التنفيذ، كم أن البلاد الثلاث قد عانت من هبوط اقتصادي حاد واستثنائي لقد أشارت تقارير البنك الدولي في بداية 1998 إلى أن الإنتاج قد انخفض في بعض البلاد المتضررة بنسبة 16% وأن نصف الشركات في إندونيسيا كانت في حالة إفلاس أو ما يقرب من ذلك وكنتيجة لذلك لم تتمكن هذه البلاد حتى من استغلال فرض التصدير التي أتاحت لها بسبب الانخفاض

الشديد في أسعار صرف عملاتها. وزادت البطالة زيادة كبيرة ووصلت الأجور الحقيقية إلى الحضيض، وفي بلاد ليس فيها شبكات أمان اجتماعي لم تقبل سياسات الصندوق في إعادة الثقة إلى بلاد شرق آسيا فحسب، ولكنها بدأت تساهم في تدمير النسيج الاجتماعي لهذه البلاد، لقد أدت إلى تحطيم شبكات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة في الوقت الذي كانت فيه البلاد في أمس الحاجة إليها وقت الضيق الاقتصادي الشديد.

فرع 2: تقييم اصلاحات الصندوق على ضوء ازمة 2008:

يمكن القول، أن الإصلاحات التي أجراها صندوق النقد الدولي في عمله الرقابي تعد تحولاً جذرياً من التركيز على اقتصادات البلدان النامية و الأسواق الصاعدة وخاصة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، إلى التركيز على البلدان المتقدمة والأسواق الأكثر تأثيراً على النظام المالي العالمي. كما أصبحت صلاحياته تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي وسياسات السلامة الاحترازية الكلية. وبعد قمم مجموعة العشرين التي عقدت عقب الأزمة المالية العالمية 2008، أسند قيادي في تقييم مدى اتساق سياسات بلدانه الأعضاء، من خلال مساهمته في عملية التقييم للصندوق دور المتبادل. إلى جانب دوره الريادي في تقييم المخاطر الاقتصادية والمالية، ومخاطر المالية العامة والمخاطر الخارجية، وكل ما يمكن أن يهدد الاستقرار العالمي، من خلال جهوده في عملية الإنذار المبكر التي يجريها بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي. وعلى الرغم من أن تلك الإصلاحات تعد أمراً حاسماً وضرورياً للصندوق لضمان قدرته على مواجهة الآثار المحتملة لسياسات بلدانه الأعضاء على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي، ومن ثم نجاحه في التصدي للزمات. إلا أن نجاحه في القيام بهذا الدور وبفعالية تامة يتوقف على:

- مدى التزام جميع بلدانه الأعضاء بتوصياته المتعلقة بالسياسات، وخاصة البلدان المتقدمة، وفي حقيقة الأمر تعهدت هذه البلدان في العديد من القمم المنعقدة -قمم مجموعة العشرين- خلال فترة الازمة بالالتزام والتعاون مع الصندوق، لكن ما مدى استعدادها للالتزام والاصغاء للتوصيات في مرحلة ما بعد الازمة أي في التوسع والازدهار.

- مدى عدالة وإنصاف صندوق النقد الدولي في التعامل مع بلدانه الأعضاء، أي المساواة في المعاملة بين البلدان، والعمل على خدمة مصالحها جميعاً على حد سواء، وليس فقط خدمة مصالح البلدان الكبرى على حساب مصالح البلدان الصغرى كما جرت العادة.

كما أن الصندوق ومنذ بداية الأزمة المالية العالمية- عمل على إصلاح أدواته الإقراضية وتقويتها. وقد ترتب عن ذلك إنشاء أدوات جديدة تهدف - حسب صندوق النقد الدولي- إلى منع وقوع الأزمات وحلها إذا وقعت. وتتمثل هذه الأدوات الجديدة في "خط الائتمان المرن" و"خط الوقاية والسيولة". وعلى الرغم من جاذبية هاتين الأدوات خاصة من حيث حجم التمويل المتاح الذي يصل إلى 1000% من حصة العضوية في خط الوقاية والسيولة، وتجاوز 1000 % من حصة في خط الائتمان المرن إلا أنه كان هناك طلب قليل عليهما من قبل الدول الأعضاء، فقد استقادت ثلاث دول فقط خلال الفترة (2009-2014) من خط الائتمان المرن هي: المكسيك، كولومبيا، بولندا، ودولة واحدة فقط من خط الوقاية والسيولة هي المغرب في 2013، وقبلها استقادت مقدونيا من خط الائتمان الوقائي في 2011. ويرى بعض الاقتصاديين أن السبب في ذلك قد يرجع إلى تخوف البلدان من أن يرسل استخدام هاتين الأدوات إشارات سلبية إلى الأسواق بوجود بعض مواطن الضعف الخفية، كما أن هناك مخاوف بشأن عدم موافقة صندوق النقد الدولي على طلب البلدان لهاتين الأدوات أو عدم الموافقة على تحديدها، لأن ذلك من شأنه أن يرسل إشارات سلبية للأسواق .

ولكن يمكن القول أيضا، أن السبب في ذلك أنهما غير متاحين لجميع البلدان الأعضاء، لأن الصندوق يشترط فيهما: أساسيات اقتصادية قوية، وأطر مؤسسية سليمة للسياسات، وسجلات أداء ايجابية على مستوى السياسات، وقوة المركز الخارجي والقدرة على النفاذ للأسواق، إلى جانب سلامة القطاع المالي(الشرطية المسبقة). وهذا ما تقتصر إليه العديد من البلدان الأعضاء وخاصة البلدان النامية. أما فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها لتحديث مشروطينه، فيمكن القول أنها لم تكن سوى إجراءات شكلية حاول من خلالها تجميل مشروطينه، ولم يحدث أي تغيير حقيقي من شأنه أن يعيد ثقة الدول الأعضاء فيها. فالصندوق لا يزال: يفرط في طلب الإصلاحات مقابل المساعدة المالية، ووفق جدول زمني محدد، ولا تزال قروضه مقسمة إلى شرائح، تصرف حسب مضي البلد المعني في الإصلاحات الاقتصادية التي طلبت منه، حيث يوقف الصندوق صرف الشرائح في حالة عدم تقدم البلد في الإصلاحات حسب التواريخ المحددة- كما حدث مع تونس عندما رفض الصندوق صرف الشريحة الثانية من القرض في فيفري 2017، بسبب تباطؤ الإصلاحات الاقتصادية فيها إلى جانب مشروطينه المسبقة كما هو الحال في خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة. كل هذا من شأنه أن يدفع البلدان الأعضاء إلى التردد في طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي في وقت مبكر، ما قد يؤدي إلى عرقلة فعالية دوره في منع وقوع الأزمات وتسوية ما يقع منها في المستقبل.

فرع 3: تقييم دور الصندوق في ازمة كوفيد 2019:

نجد نفس المشاكل و الانتقادات التي تطل الصندوق كل مرة بحيث:

-لازالت التوصيات والمشورات الفنية التي يقدمها الصندوق غير كافية و سطحية وعمومية بحيث لا تراعي خصوصية كل بلد.

- أما بالنسبة للتمويل الذي قدمه الصندوق فيبقى ايضا ليس كافيا كما انه دائما لا يكون دائما في التوقيت المناسب فانتظار الدول للموافقة على التمويلات من طرف ادارة الصندوق من شأنه تعميق الازمة واستيفاء الشروط التمويلات الطارئة يبقى صعب المنال.

- كما نجد الصندوق لا يتخلى على وصفاته النمطية ولا على مشروطيته حتى في اصعب الظروف,ويشدد عليها.

- بالرغم من تاجيل سداد خدمة الديون و المبادرة في منح تخفيف اعباء الديون يبقى ايضا غير كافي فالاجدر توسيع نطاق العملية كما ان اغلب الدول تحتاج إلى اعادة جدولة الديون وبشكل مناسب لها.

- استمرار هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على قرارات الصندوق بحكم حصتها فالادارة السابقة تحت حكم الرئيس ترامب رفضت اقتراح تخصيص وحدة حقوق السحب الخاصة.وعذره أقبح من ذنبه(الرئيس السابق ترامب) ان ايران ستستفيد بالمبادرة اما حاليا فإدارة الرئيس بايدن وافقت مبدئيا على الاقتراح.¹

- بالرغم من التعاون و التنسيق الدولي الذي يبذله الصندوق وكل الاطراف الا انه يبقى غير كافي مقارنة مع حجم الازمة وما تتطلبه من تعاون غير مسبوق.

وحسب ستيغليتز فانه بعد الازمة الحالية فانه لا بد من اعادة صياغة شاملة لقواعد الاقتصاد من خلال:²

- سياسات نقدية تركز بقدر اكبر على ضمان التوظيف الكامل وليس فقط معدلات التضخم.

- قوانين افلاس متوازنة اكثر بحيث لا تفرط في مساندة الدائنين على حساب المدينين.

- قوانين حوكمة الشركات تقرر بأهمية جميع الاطراف وليس فقط المساهمين.

¹مجد الفينيش,ندوة اونلاين غرفة الحوار ,مرجع سبق ذكره
²جوزيف ستيغليتز,مجلة التمويل والتنمية ,سبتمبر2020

- قواعد العولمة يجب ألا تقتصر على تحقيق مصالح الشركات.

- تشريعات عمل تحمي حقوق العاملين في مختلف أنحاء العالم.

مطلب 3: الإصلاحات اللازمة لتفعيل دور الصندوق النقد الدولي في استقرار النظام النقدي العالمي:

أولاً: آلية اتخاذ القرار:

1- الحصص و التصويت:

يتعين لإصلاح وتفعيل دور صندوق النقد الدولي، إصلاح عملية صنع القرار داخله، فالأمر يقتضي أن تكون قراراته أكثر انفتاحاً وشفافية، وأيضاً أكثر ديمقراطية، بمعنى أن يبتعد عن الهيمنة القوية لعدد صغير من الاقتصاديات القوية، ولعل أشد الطرق وضوحاً لتحقيق ذلك هو تعديل أوزان الحصص، التي تحكم عدد الأصوات التي تكون للدول الأعضاء، ومن ثم مسؤوليتها وامتيازاتها لكي تعكس الواقع الاقتصادي .

- يعد إصلاح نظام الحصص وما يترجمه من قوة تصويتية للدول الأعضاء، مدخلاً رئيساً لباقي الإصلاحات العميقة على مستوى الصندوق، مما يعطيه الأولوية في الإصلاح. وهو ما يكشف فعليا أن هناك صراعاً داخل صندوق النقد الدولي بين ضرورة الإصلاح وبين منطق المصالح.
- على الرغم من التغيير الملموس في كيفية حساب حصص الدول الأعضاء في الصندوق، وارتباطها حالياً - رسمياً - بصيغة واحدة منذ 2010، بدل الصيغ الخمسة السابقة، إلا أن هناك ملاحظات عديدة على هذه الصيغة مما يجعلها في حاجة إعادة مراجعة وإصلاح.
- أيضاً، من الواضح أن صراع الاقتصاديات الكبرى على نفوذها في إدارة الصندوق تلقي بظلالها على تقدم خطوات إصلاحه، وهو انعكاس طبيعي للصراع الاقتصادي العالمي للقوى الكبرى.¹
- لا تزال حصص بعض الدول الأعضاء لا تتناسب ومكانتها الفعلية في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس نوعاً من الخلل في إدارة القرارات الحاسمة في الصندوق.
- فالإصلاحات الجديدة التي تبناها الصندوق والتي أفرزت بعض الزيادات في حصص بعض الدول الأعضاء لا تزال غير كافية وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تعطيلاً لتطبيق الإصلاحات المتفق عليها فضلاً عن تلك الإصلاحات المطالب بها والمقترحة، وهي تتمكن من

¹ رمضان بطوري والشريف بقة، مرجع سبق ذكره، ص13

فرض رفضها لكل المحاولات بفضل تمتعها بحق (الفيتو) في الصندوق، فما دامت حصتها تزيد عن الـ 15 % فلن تطبق الإصلاحات ولن تقبل المقترحات إلا بعد موافقتها.

- فيما يخص النسبة المطلوبة في القرارات الحاسمة التي يتخذها الصندوق (85 % حالياً)، ينبغي أن لا تتمكن أي دولة من امتلاكها حتى لا تتعسف في مراعاة مصالحها على حساب مصلحة المصدقية والفعالية في قرارات الصندوق وسياساته، ولضمان ذلك نقترح أن تكون هذه النسبة ديناميكية وليست ساكنة كما هو عليه الأمر حالياً.

- نقترح أن يكون اعتماد الحصص المحسوبة خلال دورة المراجعة العادية، والمصادقة عليها، مرتبطاً بتحقيق النسبة المطلوبة وفقاً للحصص الجديدة (لكونها أكثر تعبيراً في وقتها عن أوزان الدول في الاقتصاد العالمي)، ولا نربط اعتمادها على الحصص القديمة التي تعبر عن أوزان سابقة للدول في الاقتصاد العالمي.

- فيما يخص المتغيرات التي تدخل في الصيغة الرياضية للحساب نقترح إدراج معدلات النمو (بعد توحيد طريقة حسابها)، لأن هذا المتغير يبرز الدول التي تمثل القاطرة الجارية لنمو للاقتصاد العالمي.

2- استقلالية المجلس التنفيذي : يعتبر المجلس التنفيذي السلطة المسؤولة عن إدارة الصندوق، بموجب تفويض يمنحه له مجلس المحافظين و يتكون من 24 مديراً تنفيذياً، تعين البلدان الخمس التي لها أكبر حصة مديراً تنفيذياً يمثلها وهي: الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، ألمانيا،فرنسا،المملكة المتحدة،الصين ،روسيا والمملكة العربية السعودية أما باقي البلدان فينضمون في 16 دائرة انتخابية تقوم على كل دائرة بانتخاب مدير تنفيذي هذا التقسيم يجعل سلطة المجلس التنفيذي في يد الدول الصناعية الكبرى، على حساب صوت الدول النامية التي هي عادة ما تكون بحاجة إلى موارد الصندوق، لذا يجب إعادة التفكير في شيئين اثنين:¹

- إعادة توزيع قوى التمثيل وبتالي التصويت بالشكل الذي يسمح للاقتصاديات الناشئة حديثاً كالبرازيل والصين،الهند وكوريا والدول النامية عموماً أن تكون أكثر تمثيلاً وأكثر قدرة على التصويت بالشكل الذي يجعل التمثيل في الصندوق عادلاً بحيث يلغي أن تحابي الدول الصناعية بعضها وتصبح الدول النامية

¹ رمضاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص146

أعضاء غرباء عن الصندوق" وعادة ما تتحاز الدول المتقدمة لبعضها لتقارب مصالحها كدائنين كبار للصندوق، فيشكلون ما يشبه فيتو داخله يكون حاجزا أمام سماع أي صوت من أصوات و آراء الدول النامية

- منح استقلالية اكبر للمجلس التنفيذي: إن من القضايا التي أظهرت كفاءة كبيرة في إدارة الأمور النقدية هي قضايا استقلالية جهات اتخاذ القرار و باعتبار أن المجلس التنفيذي هو الجهة المسؤولة عن القرارات الرئيسية الخاصة بالصندوق وحب إن ينادي باستقلاليتها بالقدر الذي ينادي الأغلبية لاستقلالية البنوك المركزية في اتخاذ قراراتها . فيجب أن يتوقف الدائنون الكبار عن التدخل في قرارات المجلس التنفيذي، و إن يدعوه يعمل بشكل تقني و علمي بعيدا عن كل حسابات سياسية.

- وننوه الى ضرورة توجيه المجلس التنفيذي للتركيز على القضايا الإستراتيجية بدلا من القضايا التكتيكية،

ثانيا:ضبط أسعار الصرف،: من خلال:

- كبح عملية تخفيض قيمة العملة ورفعها في أحيان أخرى، من أجل المنافسة في السوق العالمي.
- ضبط آليات سوق الصرف الأجنبي، من خلال ضبط أسعار صرف عملات مع عملات أخرى.
- مراقبة سوق الصرف الأجنبي من طرف هيئات وصية، كالمؤسسات المالية النقدية مثل صندوق النقد الدولي.

ثالثا:تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية:

- فإذا ما أريد لحقوق السحب الخاصة أن تكون عملة الاحتياط العالمية لابد من عمل الآتي: ¹
- زيادة حجم المخزون منها والمتاحة لتحويله إلى أصول مفضلة اذ لم يصل أكثر تخصيص لحقوق السحب الخاصة الى (250) مليار دولار في إعقاب اجتماع مجموعة العشرين سوى 4% من اجمالي السيولة الدولية و لتوسيع حجمها لابد من تغيير المتطلبات القانونية اللازمة.
- اطلاق الاصول المقومة بهذه الوحدات في النظام النقدي الدولي لهذة الغرض ، كما ينبغي استخدام سنداته من قبل الصندوق كوسيلة للتسعير ينبغي على الدول الغنية تحويل الفائض لديها مباشرة الى حقوق السحب الخاصة لارتفاع الحاجة للموارد ، ولا بد للصندوق أن يقوم بتيسير هذه الاموال على وفق الحاجة اليها وبدرجة

¹عبد الكريم شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص291

عالية من الشفافية كما ينبغي استخدامها لمجموعة من الاغراض بما في ذلك التنمية الاقتصادية الدولية طويلة الاجل.

- جعل حقوق السحب الخاصة كوسيلة للدفع وليست مجرد احتياطي للاصول في هذه الحالة فإنها تتطوي على بعض مخاطر السيولة التي من شأنها أن تظهر بهذه الوحدات لتأخذ دورها المذكور، وهذه المخاطر تتمثل في احتمال ان تكون غير كافية لتلبية الطلب عليها ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال تصحيح طريقة تخصيصها.

- تشجيع استعمالها في التجارة الخارجية وتسعير السلع وفي الاستثمارات الاجنبية الخاصة وبين الشركات، مما يساعد على تعزيز دورها الدولي ويقلل من تقلبات الأصول المقومة بالعملة الوطنية والمخاطر المرتبطة بها وخلق اصول مالية مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة وتوسيع العملات التي تشكل أساس تقييمها.

رابعا: نظام نقدي ومالي متعدد الأقطاب:

أصبح من الضروري بلورة اسس جديدة لقاعدة هذا النظام تأخذ بعين الاعتبار تجنب الاعتماد المفرط على الدولار والاتجاه صوب الاعتماد على سلة من العملات الدولية القوية بحسب قوة الاقتصادات التي تنتمي اليها تلك العملات ومنه (اليورو الاوربي ،والين الياباني ، والجنيه الاسترليني و اليوان الصيني).

وقد اسهمت بعض التطورات الكبيرة على مدى العقدين الأخيرين في العلاقات الاقتصادية الدولية في اعادة النظر في طبيعة عمل النظام المالي والنقدي الدولي لصالح التعددية في اتخاذ القرار واضعاف سطوة الدولار ومن هذه التطورات هي:¹

1- حصول تعديل رئيسي في القوى الاقتصادية الرئيسية بعدما تراكمت التزامات كبيرة على الولايات المتحدة وبدرجة اقل باقي الدول المتقدمة لصالح دول الاسواق الناشئة والدول المصدرة للنفط ، بالإضافة الى ظهور عملة اليورو التي أصبحت عملة مهمة في النظام النقدي الدولي .

2- التوسع في النمو الاقتصادي وتطور السياسات الاقتصادية للدول الناشئة مما ادى الى التوسع المتزايد في دورها في اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، وكل هذه التطورات قللت من قوة الولايات المتحدة فضلا عن ظهور الاقطاب الاقليمية كمجموعة "بريك" التي يمكن ان تجعل الولايات المتحدة

¹ نفس المرجع السابق، ص297

ومجموعة السبع "G7" غير قادرة على اتخاذ القرارات الدولية بمعزل عن الدول الناشئة ، مما ساعد على بداية ظهور نظام عالمي متعدد الاقطاب.

ان سيادة النظام المالي والنقدي متعدد الاقطاب هو بحد ذاته مصدر للاستقرار في هذا النظام من خلال زيادة العروض من الاصول الاحتياطية الامر الذي يساهم في تخفيف معضلة "ترفن" ، بعبارة أخرى يوسع القدرات التي يقوم عليها الحكم في الاصول الاحتياطية الآمنة.

خامسا: اصلاح برامج الصندوق:

- المشروعية التي تعتبر من العوامل التي ستحد من دوره في مساعدة بلدانه الأعضاء للحد من التعرض للأزمات، فالشروط الصارمة التي يفرضها صندوق النقد الدولي في برامجها المالية تمنع الكثير من البلدان من اللجوء المبكر إليه قبل وقوع الأزمة، كما أن فروضه مرتبطة بحصة البلد العضو، ولهذا فإنها غالبا ما تشكل نسبة ضئيلة من احتياجات التمويل اللازمة للبلد العضو، خاصة البلدان النامية نظرا لضئالة حجم حصتها. ومما يزيد الأمر سوءا، أنها تدفع على شكل شرائح سنوية يرتبط دفع كل شريحة بمدى التقدم في تنفيذ الشروط، ولهذا لا يمكن اعتبار صندوق النقد الدولي مقرض عالمي أخير لأن قروضه لا تقدم في الوقت المناسب ولا بالحجم الكافي، ومن ثم لن يتمكن من مساعدة بلدانه الأعضاء على الخروج من الأزمة وخاصة تلك التي تعاني من ضعف كبير في مؤشرات الاقتصادية..

- تحسين تصميم البرامج: إن معظم البرامج السابقة للصندوق كانت تبحث عن الاستقرار المالي للدول الأعضاء ومعالجة الأمور المالية المتعلقة أساسا بأسعار الصرف والسياسات التي تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات وطرق تسيير الدين العام والموازنة العامة ، لكنها لم تكن تستهدف زيادة النمو بالقدر المطلوب. بل ويجب على أنماط البرامج الجديدة أن تدعم التنمية وليس النمو فقط وذلك من خلال الرفع من المستوى المعيشة للأفراد في الدول المنخفضة الدخل.

سادسا:تأطير ديون الصندوق: هذه الخطوة تأتي من السؤال التالي: ماذا كان سيحدث لو لم يقترض بلد عضو أكثر مما ينبغي له أن يقترض ؟ إن الإجراء الأساسي والمهم في معالجة طلبات الدول الأعضاء على موارد الصندوق هو التأكد من عدم قابلية استدامة الدين يقع على عاتق الصندوق ونقصد هنا قابلية وقدرة الدولة المقترضة على خدمة ديونها ، يجب أن يحسن الصندوق من أدوات تحليله كمكلفات القروض وان يرفض كل طلب قرض يتجاوز قدرة البلد على السداد. وتحديد و تأطير القروض بالقدر الذي يجعل كل بلد

في منأى عن أزمة الديون ،لأن هذه الخطوة ستكون خطرة على موارد الصندوق من ناحية تحصيل قروضه وتكون اخطر على الأداء الاقتصادي للبلد الذي ستحول فيه السياسات الاقتصادية إلى مجموعة من الإجراءات العشوائية الساعية وراء استعادة التوازن مما يفوت عليها فرص حقيقية للتنمية وقد تدخل في سنوات من الضياع.¹

سابعاً: **تقوية موارد الصندوق:** مقابل هذه التحديات الجديدة أصبح لزاماً تقوية موارد الصندوق وتدعيمها خاصة من طرف الدول المتقدمة التي يجب أن تساعد الدول النامية أكثر لتخدم النمو العالمي.

رمضاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 146¹

خلاصة الفصل الثاني:

كشفت الأزمات المالية العالمية على مدار السنوات وكأمثلة الازمات التي تناولناها على قصور صندوق النقد الدولي في ادارة هاته الازمات والتنبؤ بها، وبالتالي فشل في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي واستشعار المخاطر بالرغم من اعتماده مجموعة من البرامج والسياسات، لذا تبرز الحاجة الملحة الى ضرورة تبني اصلاحات حقيقية وفعالة لهاته المؤسسة ونظام حوكمتها بهدف تفعيل دورها في الاشراف على نظام نقدي عالمي يتسم بالمرونة والشفافية، وتشارك جميع الاطراف من دول نامية واقتصادات بشكل فعال في صياغة مبادئها واتخاذ قرارات هاته المؤسسة.

الختامة

الخاتمة:

بعد تتبع مسار صندوق النقد الدولي منذ نشأته في 1944 وكل المراحل التي مر بها من استقرار و انهيار حتى يومنا هذا، إلا أنه لا ينفك يعود للساحة الدولية ويتقلد في كل مرة دورا حسب الحاجة، يجعلنا نتساءل لماذا لا يسعى الصندوق لتحقيق اهدافه التأسيسية السامية التي سطرت له أو أنها تبقى تسويقية ؟ فلقد تسابقت الدول للانضمام للمنظمة لتجسيد هاته الاهداف ولكن نجد الصندوق أزمة بعد أزمة و آخرها أزمة كوفيد 2019 يثبت ان هذا هو الشكل الحالي للصندوق بكل افكاره و آلياته ونمطيته اما الاصلاح يتطلب نية حقيقية ومجهودات فعلية وهو ما لايستطيع تحقيقه بالشكل المطلوب وهذا بفعل النقائص و المشاكل التي يعاني منها سواءا على المستوى المؤسسي او على مستوى آلياته التي تطرقنا اليها بالتفصيل في الموضوع ويبقى أهم عائق هي هيمنة الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على هاته المنظمة فهي ستقف في كل مرة في وجه اصلاحات حقيقية وان تجسدت ستكون بقرارهم وبالشكل و التوقيت الذي يناسبهم ويناسب مصالحهم مثلما حصل في اصلاحات 2010 التي تجسدت في 2016...!!! وبالنظر الى كون هاته المنظمات أنشأت بأفكارهم الايديولوجية وعلى أراضهم وبأموالهم والأهم لحماية مصالحهم.....فيبدو انه حان الوقت للتأكيد على اصلاح الدول وليس فقط المنظمات فيجب ان نركز اكثر على اصلاح الدول النامية لبناء اقتصادياتها والعمل على تطويرها بهدف خلق مكانة في الاقتصاد العالمي فالحل في خلق بديل للصندوق بحيث يضمن وجود هيئة نقدية تتبنى مبادئ مناسبة للدول النامية واقتصادياتها وأوضاعها وتراعي مصالحها بشفافية ومساواة سواءا من الناحية التمويلية او من ناحية المساعدات الفنية , مثلما حدث في آسيا و امريكا الجنوبية.

ومن جهة أخرى وحتى نكون منصفين فإن الدول النامية ممثلة بحكوماتها بدورها تعاني من عدة مشاكل مثل عدم وجود رؤية واضحة وسوء تخطيط ولكن على رأسها الفساد الذي لطالما كان عائقا في وجه كل برامج الاصلاح, فهو المشكل الاكبر لهاته الدول وليس التمويل والدليل انه حتى بوجود موارد مالية لم يتم استغلالها بالشكل اللازم فعلى سبل المثال الدول الاسيوية قد بنت اقتصاديات قوية وصنعت مكانة لنفسها في الاقتصاد العالمي وبناءا عليها أجبرت الدول المتقدمة على افساح مجال اكبر لها في هاته المنظمات و بالتالي في النظام النقدي العالمي.

للاجابة على الاشكالية الرئيسية: إلى أي مدى سيساهم اصلاح صندوق النقد الدولي وحوكمته على استقرار نظام النقدي العالمي؟

استنتجنا من خلال دراستنا انه ونظرا لاهمية صندوق النقد الدولي ومكانته على رأس النظام النقدي العالمي، اليوم فإن أي اصلاح لنظام حصصه وحوكمة آداءه سيزيد تمثيل الدول الاعضاء وعددها ليس بقليل بل هي 200 دولة وبالتالي يزيد من شفافية قراراته وتعزيز المساواة وهذا سينعكس بالضرورة على استقرار النظام النقدي العالمي ولكن يجب اجراء مزيدا من الاصلاحات لتتمين دوره مستقبلا. وبالتالي اثبات صحة الفرضية الرئيسية، التي مفادها المكانة الدولية التي يتحلى بها الصندوق واهمية الدور الذي يلعبه تجعل اصلاحه وحوكمة ادائه تنعكس ايجابا على استقرارالنظام النقدي العالمي.

إختبار الفرضيات:

1- إثبات صحة الفرضية الاولى والتي مفادها ان الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية إلى يومنا هذا إضافة إلى عجز هذه الدول عن تسديد خدمات ديونها وحاجتها الى اعاده جدولتها كان لبرامج الصندوق جزء كبير من المسؤولين فيها فنظرا للخلل الموجود على مستوى هاته البرامج ومشروطيتها فنتيجتها كانت حلقة مفرغة من المديونية واثارها طالت الجانب الاقتصادي و الاجتماعي وحتى السياسي .

2- ننفي صحة الفرضية الثانية والتي مفادها نجاح الصندوق في ادارة الازمات المالية العالمية وتخفيف حدتها، ومجابهتها بكل الياته. فسواء بالنسبة لازمة 1997 آسيا، ازمة 2008، او الازمة الحالية فإن المؤشرات الاقتصادية كانت متدهورة حتى بعد مساعدات التمويلية و التي قدمها الصندوق بل ان هاته الاخيرة كان سببا في تفاقم الأزمة كما يعاب على الصندوق توقيت مساعداته فغالبا ماتكون متأخرة.

3- نفي صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها أن آلية اصلاح نظام الحصص و الحوكمة التي اعتمدها الصندوق ساهمت في زيادة فعاليته وتخفيف الانتقادات حول أدائه، وبالرغم من اصلاحاته التي اعتمدها الا انها جاءت مخيبة للامال فهي لم تعكس المكانة الاقتصادية الحقيقية لبعض الدول فلم تنتهي الانتقادات حوله خصوصا انها رسخت هيمنة الو.م.أ بعد تعطيلها 5سنوات للمصادقة عليها .

4- اثبات صحة الفرضية الرابعة والتي مفادها لا يمكن استمرار صندوق النقد الدولي على رأس النظام النقدي العالمي من دون اقتناع الدول المتقدمة بضرورة اسهام كل الاطراف ضمن دائرة اتخاذ القرار،فالتطورات التي شهدتها بعض الاقتصاديات الناشئة استلزم تغييرات في موازين القوى العالمية وبالتالي أحقية هاته الدول في حصص أكبر ضمن صندوق النقد الدولي كمركبة أساسية في النظام النقدي العالمي وبالتالي تمثيل أكبر لمصالحها.

النتائج المتوصل اليها :

- اخفاق صندوق النقد الدولي في توقع الازمات وحتى في ادارتها كما يجب.
- اصرار الصندوق على برامجه وشرطيته بالرغم من فشلها!!!
- هيمنة الدول المتقدمة وعلى راسها الو.م.الامريكية على قرارات الصندوق.
- الاصلاحات التي تبناها الصندوق لم تكن كافية وممثلة للمكانة الاقتصادية الحقيقية للدول.
- هيمنة الدولار الامريكي على النظام النقدي العالمي وهو من اسباب الازمات.
- لا يوجد بديل في الوقت الحالي للصندوق، فلقد قطع أشواطاً في النظام النقدي العالمي فلا مفر من الاصرار عن اصلاحه .

التوصيات:

- يتعين على الصندوق اتخاذ خطوات واسعة نحو جعل مشورته وتوصياته ملزمة للدول المتقدمة.
- العمل على اجراء مزيد من الاصلاحات التي تمس هيكل وجوهر الصندوق.
- ضرورة بناء نظام مالي عالمي متعدد الاطراف بعيدا عن هيمنة الدول المتقدمة والدولار لتحقيق الاستقرار المالي.
- تحسين برامجه واصلاح مشروطيته .
- العمل على تحسين برامج الانذار المبكر للازمات والاجهاد .
- العمل على استحداث اليات للرقابة تساهم في تحقيق الاستقرار المالي.
- العمل على ان تكون وحدة حقوق السحب الخاصة عملة احتياط عالمية.
- وضع الاساسيات الاقتصادية الصحيحة للنظام النقدي العالمي.

افاق الدراسة :

على ضوء دراستنا للموضوع نقترح 3مواضيع للبحث والتعمق أكثر :

- حوكمة المؤسسات المالية الدولية واثارها على النظام النقدي العالمي .
- اصلاح صندوق النقد الدولي لاليات التنبؤ بالازمات ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي.
- دور الدول الناشئة في اصلاح صندوق النقد الدولي وتفعيل دوره في النظام النقدي العالمي.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التحويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، الاسكندرية مصر،
2. رمزي محمود، الاغتياال الاقتصادي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2013،
3. فريد بن عبيد، مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2016،
4. ماري فرانس ليرتو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، درا طلاس للنشر الترجمة والتوزيع، دمشق سوريا 1994
5. مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليله، دار الضياء للطباعة والنشر، العراق 2015،
6. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف حنشالي، مقدمة في المنظمات الاقتصادية الدولية دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2016.
7. محمد الفنيش، البلاد النامية والازمات المالية العالمية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، بنك التنمية الاسلامي المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2000،

ثانياً: المقالات:

8. بوهريرة عباس، دور برنامج FSAP في تقييم استقرار القطاع المالي، دراسة حالة فلسطين، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلة 18 العدد 1، 2020
9. خويلدي السعيد، اجهزة (اليات) النظام الاقتصادي الدولي، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 9، جوان 2013،
10. ذ رملي محمد ومسعي رايح، الازمة الاقتصادية العالمية 1929 والازمة المالية العالمية 2008، نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة المجلد 3 العدد 1 (2019)
11. جيمس م. بوتون وكولن أ. برادفور جينيور، قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة، مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2007،

12. رمضان بطوري والشريف بقة، اصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي قراءة في اشكالية الحساب مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 43، 2018،
13. رمضان محمد، اثر السياسات الاشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012،
14. سلعة اسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنرات الجزائر، عدد 5، جانفي 2014
15. سليمة بن حسين، الحوكمة.. دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد 10 جانفي 2015،
16. صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الانسانية، الجزائر، العدد الأول 1999،
17. علاوي محمد الحسن و صالح هالة، حوكمة اداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي، الملتقى العلمي الدولي حول: اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وؤقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013،
18. علاوي محمد الحسن وقريده معمر، مطبوعة المؤسسات النقدية والمالية الدولية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017
19. غيتا غوبيناث، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2021،
20. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف 20-21 أكتوبر 2009
21. ناصر مراد، اثار الازمة الاقتصادية الراهنة، حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة الجزائر
22. نواره محمد ومليكة حفيظ شبايكي، حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافقها مع متطلبات مبادئ الحوكمة، المؤسسات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد عدد 19، 13 ديسمبر 2018

ثالثا: المذكرات و الاطروحات:

23. ايمان محمود عبد اللطيف، الازمة المالية العالمية: الاسباب والاثار والمعالجات: اطروحة دكتوراه في الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس، العراق،

24. بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي، مذكرة ماستر علوم اقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015
25. جوزيف ستيغليتز، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2020
26. راضية إسمهان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر 2001-2012 مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة سطيف 2011-2012
27. صباغ رفيقة، الازمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة بلقايد بوبكر، تلمسان، صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي، في ظل الازمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 15، العدد 20، 2019
28. عليوة علي، المؤسسات المالية، الدولية ودورها في تكريس العولمة المالية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015-2016
29. قريدة معمر، اهمية اصلاح صندوق النقد الدولي في اداء النظام المالي العالمي، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017
30. نمديل وحيد، اليات الحوكمة في المؤسسات المالية والنقدية الدولية، دراسة حالة صندوق النقد الدولي من مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، تخصص اقتصاد دولي 2013-2014،

رابعاً: المواقع الالكترونية:

31. بدء سريان الاصلاحات التاريخية في حصص الصندوق ونظام حوكمته، البيان الصحفي رقم 16,27/25 يناير 2016، من الموقع
32. بيان صحفي رقم 09/85:صندوق النقد الدولي يجري اصلاحا شاملا لاطار الاقراض، 24 مارس 2009، من موقع صنوق النقد الدولي
33. تقرير الاستقرار المالي العالمي، أكتوبر 2020،
34. جاك ديلاوربيه، الصندوق يقرر الافصاح عن معلومات اكثر واحداث، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 8 جانفي 2010، من الموقع
35. صندوق النقد الدولي، كيف يشجع الصندوق الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدات المالية لمواجهة كوفيد19، صحيفة وقائع، 7 ماي 2020، الموقع

36. www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2010/po101081aapdf

37. صندوق النقد الدولي, اختيار المدير العام, من الموقع:

38. صندوق النقد الدولي, صندوق النقد الدولي في مواجهة كوفيد 19, من الموقع.

Imf.org/ar/about/faq/imf-response-to-covid-19

39. صندوق النقد الدولي, التقرير السنوي 2013,

40. صندوق النقد الدولي, التقرير السنوي, صحيفة الوقائع, 31 مارس 2018, الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي.

41. صندوق النقد الدولي, التقرير السنوي, فبراير 2018' أبو ظبي, الامارات العربية المتحدة,

42. صندوق النقد الدولي, التقرير السنوي, واشنطن, الولايات المتحدة الامريكية, 2012

43. علاوي محمد الحسن, تفعيل و اصلاح عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية كالية لتجاوز مخلفات

كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي, ندوة الانتقال الدولي للزامات الاقتصادية وتداعيات العولمة

جائحة كورونا نموذجا على منصة زووم, 10 فيفري 2021

44. كريستالينا غورغيفا, مجلة التمويل والتنمية, يونيو 2020,

45. كريستالينا غورغيفا, جيلا بازارباشيوغلو و رودا ويكس-براون, اصلاح تصميم الدين الدولي...مطلب عاجل, مدونات الصندوق, من الموقع:

46. المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش الدروس الاولية المستخلصة من الازمة بيان

صحفي رقم 09/30, 6 مارس 2009, من الموقع

47. محمد الفنيش, التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا والمشاكل الاقتصادية التي تواجه المنطقة

العربية, مداخلة في ندوة غرفة الحوار اونلاين 144, مركز الحوار العربي, أبريل 2021.

48. محمد الفنيش, جائحة كورونا: التداعيات والاثار الاقتصادية و الاجتماعية خاصة على البلدان

النامية, مداخلة في ندوة غرفة الحوار اونلاين 122, مركز الحوار العربي, أكتوبر 2020

49. محمد حسن يوسف, روشة صندوق النقد الدولي, موقع صيد الفوائد,

said.net/doat/hasn/105.html

المراجع باللغة الفرنسية:

50. Gontas Majid, la réforme de la gouvernance du FMI, la question de représentation et des quotes-parts, université de bourgogne, France, 201, Imf.org/ar/about/faqsheets/sheets/2020/04/30/how-imf-covid-19-financial-help-is-used
51. Imf.org/ar/news/Articles/2020/10/02/blog-reform-of-the-international-debt-architecture-is-urgently-needed
Imf.org/ar/news/media/websites/imf/imported/external/2009/pn0930apdf
52. International monetary fund. acceptances of the proposed amendment of the articles of agreement on reform of the executive board and consents to 2010 Quota increase. april 24. 2017.
www.imf.org/external/np/sec/misc/consents.htm.a2
53. james m. boughton, reflections, or reform at the IMF and the demands of changing world economy, finance and development, December 2004, volume 41-number 3,
www.imf.org
www.imf.org
54. www.imf.org/external/arabic/np/exr/faq/mdselectiona.pdf

أحمد كردي, النظام النقدي الدولي, موقع

Kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158563

الملاحق

رزمة أزمة جنوب شرق آسيا

اشتداد الضغط على البات التايلاندي.	بداية 1997
تعويم البات، بداية اشتداد الضغط على البيزو الفلبيني، الريجنت الماليزي والروبية الاندونيسية؛	2 جويلية
مجال التذبذب للبيزو الفلبيني توسع إلى هوامش غير محدودة؛	11 جويلية
مجال التذبذب للروبية الاندونيسية يرتفع من 8% إلى 12%؛	11 جويلية
الريجنت الماليزي يفقد 4.8% من قيمته على مدى شهر؛	جويلية
أسعار الأسهم في هونغ كونغ بلغت أعلى قيمة لها؛	7 أوت
أسعار الأسهم في تايوان بلغت أعلى قيمة لها؛	26 أوت
تعويم الروبية الاندونيسية؛	14 أوت
FMI يوافق على تقديم قرض قيمته 3.9 مليار دولار لصالح تايلاندا؛	20 أوت
تايوان توقف من دعم الدولار الجديد لتايوان الذي فقد 6% من قيمته. وفي هونغ الضغط يشتد على الدولار المحلي وأسواق الأسهم؛	17 أكتوبر
حدوث اضطرابات مالية في هونغ كونغ , الضغط بدأ يشتد على الون الكوري؛	20-23 أكتوبر
انخفاض أسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 7% ، كما يلاحظ السقوط الحر لأسعار الأسهم في أسواق أمريكا اللاتينية؛	27 أكتوبر
انخفاض أسعار الأسهم الروسية بنسبة 23%؛	28 أكتوبر
FMI يوافق على منح قرض ب 10.1 مليار دولار لإندونيسيا؛	5 نوفمبر
ارتفاع أسعار الفائدة في روسيا ب7 نقاط؛	10 نوفمبر
كوريا الجنوبية تطلب قرض من FMI؛	20 نوفمبر
FMI يوافق على منح قرض لكوريا الجنوبية قيمته 21 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات	21 نوفمبر
تعويم الون الكوري	16 ديسمبر

مؤشرات السلامة المالية " FSIS "

مؤشر	الدلالة	معنى وهدف المؤشر
رأس المال التنظيمي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر	كفاية رأس المال	إعطاء الحماية ضد الخسائر
صافي القروض المتعثرة	كفاية رأس المال	مدى حوكمة النشاط الرئيسي وجودة معايير منح الائتمان
القروض المتعثرة ÷ إجمالي القروض	جودة الأصول	يدل على جودة الائتمان الممنوح من المصارف.
التوزيع القطاعي للقروض ÷ إجمالي القروض	جودة الأصول	يحدد تركيزات التعرض لقطاعات معينة.
العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين	الربحية	يقيم الأرباح لتعويض الخسائر على رأس المال أو الأصول.
هامش الفائدة ÷ الدخل الإجمالي	الربحية	أهمية صافي الإيرادات والفوائد ومجال الاستيعاب للخسائر.
مصاريف فوائد ÷ الدخل الإجمالي	الربحية	قدرة التحكم في نمو المصاريف إلى الإيرادات
الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول الموجودات السائلة ÷ الخصوم قصيرة الأجل	السيولة	مدى توفر السيولة ضمانا لتلافي مخاطر السيولة.
الموقف المفتوح للنقد الأجنبي ÷ رأس المال	مخاطر العملات	تدابير عدم تطابق العملات الأجنبية.

مؤشرات السلامة المالية - مجموعة أساسية

دور برنامج "FSAP" في تقييم استقرار القطاع المالي

قطاع مشترك		
يوفر مؤشراً لمخاطر الائتمان للشركات ذات الأهمية القطاعية. يشير إلى أهمية الأرباح في تغطية الخسائر. يكشف ضعف قطاع الشركات لتغيرات أسعار الصرف.	الرفع المالي الربحية القدرة على تقديم خدمات مخاطر الصرف	إجمالي الدين ÷ حقوق المساهمين العائد على حقوق المساهمين الأرباح ÷ الفوائد والمصاريف الرئيسية صافي تعرض العملات الأجنبية في حقوق الملكية
سيولة السوق		
يشير السيولة في سوق الأوراق المالية. يشير السيولة في سوق الأوراق المالية.	السيولة السيولة	متوسط المناحات في أسواق الأوراق المالية متوسط دوران اليومية في أسواق الأوراق المالية
المؤسسات المالية الأخرى		
يشير حجم وأهمية في القطاع المالي يشير حجم وأهمية في القطاع المالي	الحجم الحجم	الأصول ÷ إجمالي أصول القطاع المالي الأصول ÷ الناتج المحلي الإجمالي
قطاع الأسر		
يوفر مؤشراً لمخاطر الائتمان لقطاع الأسر يشير قدرة الأسرة على تغطية مدفوعات ديونها	الرفع المالي القدرة على خدمة الدين	ديون الأسر ÷ الناتج المحلي الإجمالي خدمة ديون الأسر والمدفوعات الرئيسية للدخل
أسواق العقارات		
تدابير الاتجاهات في سوق العقارات تعرض التدابير المصارف لقطاع العقارات السكنية	أسعار العقارات التعرض لقطاع العقارات	أسعار العقارات القروض العقارية السكنية ÷ إجمالي القروض
Source :		
40IMF, Financial Soundness Indicators, May 14, 2003, P -		
.(FSIs), 2004 Guide on Financial Soundness Indicators International Monetary Fund, -		
.18IBRD- The World Bank-IMF, Financial Sector Assessment, 2005, p -		

مؤشرات السلامة المالية - مجموعة داعم

برامج ومراكز التدريب الإقليمية المقدمة من طرف الصندوق

سنة الانشاء	المقر	تسمية المركز او البرنامج
برامج التدريب الإقليمية		
2001	البرازيل	مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية
2000	الصين	برنامج التدريب المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي
2010	موريشيوس	برنامج التدريب المشترك لصالح أفريقيا
مراكز التدريب الإقليمية		
2013	موريشيوس	معهد التدريب لصالح أفريقيا (حل محل برنامج التدريب المشترك لصالح أفريقيا)
2011	الكويت	مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط
1998	سنغافورة	معهد التدريب الإقليمي بين الصندوق وسنغافورة
1992	النمسا	معهد فينا المشترك
مراكز المساعدة الفنية		
1993	جزر فيجي	مركز المساعدة الفنية والمالية لمنطقة المحيط الهادي
2001	بربادوس	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي
2002	تنزانيا	منطقة شرق إفريقيا
2012-2003	مالي-كوديفوار	منطقة غرب إفريقيا (الأولى)
2007	الغابون	منطقة وسط إفريقيا
2011	موريشيوس	منطقة جنوب إفريقيا
2013	جزر الرأس الأخضر	منطقة غرب إفريقيا (الثانية)
2004	لبنان	مركز المساعدة الفنية والمالية لمنطقة الشرق الأوسط
2009	غواتيمالا	مركز المساعدة الفنية والمالية لمنطقة أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية

الوصف	أهم الخطوات	القمة
تبادل كل أعضاء مجموعة العشرين المعلومات فيما بينهم ومع الصندوق حول خطط السياسة والأداء المتوقع على مدار السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، على أن يتولى الصندوق بحث الانعكاسات العالمية.	أطر السياسة و الاقتصاد الكلي	بيتسبرغ سبتمبر 2009
أجرى الصندوق تقييماً لمدى اتساق سياسات أعضاء مجموعة العشرين مع أهداف النمو واعد نموذج محاكاة لسيناريو *تجاوز التوقعات* يساهم فيه العمل الجماعي في تحقيق نتائج أفضل للجميع وإعادة التوازن العالمي	تقييم سياسات الأعضاء	تورنتو يونيو 2010
اتفق قادة مجموعة العشرين على قياس التقدم نحو أهداف الإطار المعتمد، عن طريق التوجيهات الإرشادية لتحديد الاختلالات وتقييمها. وتم تكليف الصندوق بإجراء تقييم لأوضاع البلدان الأعضاء التي رصدت فيها اختلالات كبيرة.	عملية التقييم المتبادل المعززة المصحوبة بتوجيهات إرشادية	سول نوفمبر 2010
حدد كل عضو في مجموعة العشرين إجراءات السياسة التي يعترف اتخاذها للمساهمة في تحقيق أهداف النمو المشتركة.	التزامات السياسة	
أكد قادة مجموعة العشرين أهمية التنفيذ العاجل للتدابير التي أعلنتها قادة وأيد قادة المجموعة إجراءات السياسة الرامية إلى تصحيح الاختلالات على المدى المتوسط وضمان التقدم نحو نمو قوي ومتوازن وقابل للاستمرار. وأعلن القادة التزامهم بالعمل بمزيد من الإصرار على معالجة القضايا الاجتماعية، مثل البطالة وشبكات الأمان الاجتماعي. كذلك أعلنت المجموعة التزامها باتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق نظام نقدي دولي أكثر استقراراً وصلابة.	خطة عمل كان للنمو و الوظائف	كان نوفمبر 2011
وبالنسبة للبلدان السبعة التي رصدت فيها اختلالات كبيرة، تضمنت تقارير الاستمرارية التي أعدها خبراء الصندوق تحليلاً لطبيعة هذه الاختلالات والأسباب الجذرية والعوائق التي تحول دون تعديلها.		
أعلن قادة مجموعة العشرين التزامهم باعتماد سياسات لتقوية الطلب، ودعم النمو العالمي، واستعادة الثقة، ومعالجة مخاطر قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، وزيادة الفرص الوظيفية.	خطة عمل لوس كابوس للنمو و الوظائف	لوس كابوس يونيو 2012
واتفق قادة مجموعة العشرين على دعم إطار تقييم المسؤولية بغية تقييم التقدم نحو الهدف المشترك المتمثل في نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار، كما أجروا أول تقييم في ظل هذا الإطار.		
اتفق قادة مجموعة العشرين على خطة عمل لتشجيع النمو العالمي وتوفير الوظائف وتعزيز الاستقرار المالي على أساس تعاوني، وأقرروا بالحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بما يعكس الظروف الاقتصادية.	خطة سانت بيتسبرغ	سانت بيتسبرغ سبتمبر 2013
التزم قادة مجموعة العشرين باستراتيجيات شاملة للنمو تهدف إلى تحقيق زيادة في إجمالي الناتج المحلي مع أكثر من 2% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمسار النمو الذي يتوقعه السيناريو الأساسي في عدد أكتوبر 2013 من تقرير "أفاق الاقتصاد العاوي" الصادر عن الصندوق، وذلك بحلول عام 2018	خطة عمل بريزبين	بريزبين نوفمبر 2014

استعرض قادة مجموعة العشرين ما تحقق من تقدم في تنفيذ استراتيجيات النمو وأعادوا تأكيد التزامهم بتنفيذ استراتيجيات النمو بالكامل وفي الوقت المقرر. كذلك ركزت خطة العمل على تشجيع الاستثمار وتعزيز احتوائية النمو.	خطة عمل أنطاليا	أنطاليا نوفمبر 2015
--	-----------------	------------------------

الفهرس

الفهرس:

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	شكر و عرفان
I	الملخص
II	قائمة الجداول
III	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الاول: تطور عمل صندوق النقد الدولي و التحول الى الحوكمة	
02	تمهيد
02	المبحث الأول: الإطار التنظيمي لصندوق النقد الدولي
02	المطلب الأول: ماهية الصندوق
02	فرع 1: نشأة وتطور صندوق النقد الدولي ضمن النظام النقدي الدولي
06	فرع 2: تعريف صندوق النقد الدولي
07	فرع 3: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي
08	المطلب الثاني: بنية صندوق النقد الدولي
09	فرع 1: أجهزة الصندوق
11	فرع 2: موارد الصندوق
13	المطلب الثالث: أليات عمل صندوق النقد الدولي
13	فرع 1: رقابة الصندوق

15	فرع 2: التسهيلات التمويلية التي يقدمها الصندوق
20	المبحث الثاني: الإصلاح، الحوكمة والاستقرار المالي وعلاقتها بالمنظمات الدولية.
20	المطلب الأول: الإصلاح والمنظمات الدولية
20	فرع 1: مفهوم الإصلاح الاقتصادي
21	فرع 2: الأسس النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي
22	فرع 3: برامج الإصلاح الاقتصادي
23	المطلب الثاني: الحوكمة والمنظمات الدولية
23	فرع 1: نشأة الحوكمة ومفهومها
25	فرع 2: العوامل المساعدة على ظهور الحوكمة
26	فرع 3: مبادئ الحوكمة
28	فرع 4: أهداف الحوكمة
29	المطلب الثالث: الاستقرار المالي
29	فرع 1: مفهوم الاستقرار المالي، مستوياته ومحدداته
30	فرع 2: قياس الاستقرار المالي
32	فرع 3: أهداف برنامج تقييم القطاع المالي
32	المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة
32	المطلب الأول: إشكاليات وأهداف الدراسات السابقة وأهم ما توصلت له
35	مطلب 2: مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
37	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: اصلاح و حوكمة صندوق النقد الدولي لضمان استقرار النظام النقدي العالمي	

39	تمهيد
39	المبحث الاول: صندوق النقد وادارة الازمات المالية العالمية (أزمة 1997, 2008، كوفيد 19)
41	المطلب الأول: أزمة النمر الاسيوية 1997
41	فرع 1: التعريف بأزمة النمر الاسيوية أو أسبابها
44	فرع 2 : انعكاسات الأزمة على الصعيدين الداخلي الأسيوية والدولي
45	فرع 3: جهود صندوق النقد الدولي في حل الأزمة الآسيوية
47	المطلب 2: الأزمة المالية العالمية 2008
47	فرع 1: تشخيص الأزمة وجذورها
47	فرع 2: أسباب أزمة 2008 واثارها على الاقتصاد العالمي
52	فرع 3: الاجراءات المتخذة لاحتواء الازمة على مستوى دولي
54	فرع 4: جهود صندوق النقد الدولي في مساعدة بلدانه الأعضاء لمواجهة الأزمة العالمية
57	المطلب الثالث: الأزمة الحالية كوفيد 2019
57	فرع 1: تشخيص الازمة واسبابها
59	فرع 2: اثارها
60	فرع 3: جهود الصندوق في ادارة الازمة
63	فرع 4: صندوق النقد الدولي وأزمة مديونية في الأفق
66	المبحث الثاني: أداء واشكاليات صندوق النقد الدولي
66	المطلب الاول: الانتقادات الموجهة للصندوق في ادارة الازمات
66	فرع 1: إخفاقات صندوق النقد الدولي في أزمة شرق آسيا
68	فرع 2: إخفاقات صندوق النقد الدولي في أزمة 2008

70	المطلب الثاني: المواقف الدولية من سياسات الصندوق
70	فرع 1: موقف G20 و G-PRIC
73	فرع 2: انتقادات اقتصاديين لسياسات الصندوق
75	المطلب الثالث: دوافع المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي
86	المبحث الثالث: تقييم اصلاحات و حوكمة اداء صندوق النقد الدولي
86	المطلب الاول: اصلاحات نظام الحصص و الحوكمة في الصندوق
101	مطلب 2: تقييم اصلاحات و سياسات الصندوق
101	فرع 1: تقييم دور الصندوق في ازمة شرق آسيا
101	فرع 2: تقييم اصلاحات الصندوق على ضوء ازمة 2008
103	فرع 3: تقييم دور الصندوق في ازمة كوفيد 2019
104	مطلب 3: الاصلاحات اللازمة لتفعيل دور الصندوق النقد الدولي في استقرار النظام النقدي العالمي
111	خلاصة الفصل الثاني
113	الخاتمة
117	قائمة المصادر و المراجع
123	ملاحق
130	الفهرس